عبد القادر فهيم الشيباني

معالم السيميائيات العامة

أسسها ومفاهيمها



2008

عبد القادر فهيم الشيباني

معالم السيميائيات العامة

أسـسها ومفاهيمها

الطبعة الأولى

سيدي بلعباس، الجزائر.

2008

شكر خاص

للأستاذ الفاضل: شويرف مصطفى

رئيس المجلس العلمي

لكلية الآداب واللغات

معسكر

فهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

تعد السيميائيات العامة فضاء نظريا لمساءلة قوانين المعرفة السيميائية وحدودها، إذ تستطيع هذه المساءلة أن تدعم مادتها العلمية فتحدد موضوعها وتجانس منهجها، وأن ترسي عبر بسط المقومات النظرية للعموم مرجعيتها التي ظلت غائبة، كونها قد أضحت اليوم تؤلف حقلا للأبحاث وفهرسا مفتوحا للاهتمامات. إن السيميائيات العامة هي فلسفة للمفاهيم تعف عن التحليلات الخاصة، وتسعى لطرح جملة من المقولات العامة التي تشرف على احتواء مختلف الوقائع السيميائية؛ فلسفة تتحاشى لحظة الاكتمال المسبق، وتنزع بخطابها نحو النسبية دون هيمنة إيديولوجية على الخطابات.

يرتبط تحديد الحيز المعرفي للسيميائيات العامة داخل الاقتصاد العام للمعرفة السيميائية، بإيجاد منظور نظري موحد تنصهر في بوتقته جل التباينات الشكلية لتمثلية العلامات ودلالاتها، حيث تحظى كل علامة من العلامات- على اختلاف حقل الممارسة المرتبط بها- بالوضع النظري نفسه. إن رهان السيميائيات العامة على المظهر الموضوعي في الأنساق الدالة لا يعني أنها تؤلف مركز اهتماماتها؛ فالسيميائيات العامة ليست بالوصفية ولا هي بالتطبيقية، ولكنها تروم بناء أنموذج نظري يقولب الوقائع السيميائية، ويمنحها شكلا موحدا، وذلك عبر إنشاء خطاب نظري خالص تستطيع من خلاله الحديث عن موضوع العلامة. والواقع أن أكثر المفاهيم تجريدا هي أكثرها تطبيقا، لأن استهداف بناء أي نظرية قابلة للتطبيق متوقف على تطويرها باستقلالية عن تطبيقاتها. بيد أننا لا يمكن أن نتصور وجود سيميائيات عامة إلا بوجود سيميائيات خاصة حقيقية مهمتها إثراء الأولى بالمناهج الخاصة وتوسيع دائرة اهتماماتها؛ أي إمدادها بديمومة الحياة العلمية عبر إبراز بواطن الخصوصيات الإبستمولوجية التي تتقاطع وتتكامل في سبيل إعادة بناء أو توسيع أو تصحيح

الأنموذج المعلن سلفا. فيبدو بذلك نشاط السيميائيات العامة قائما في جوهره على مبادئ التحليل المقارن لمختلف السيميائيات الخاصة.

يحاول هذا البحث تحديد المرجعية النظرية للسيميائيات العامة، وتقديم تلك المقولات الأنموذجية التي من شأنها هيكلة المفاهيم المترامية لنظرية العلامة، إذ نسعى إلى بلورتها داخل بوتقة منسجمة معرفيا. يتمحور الجهد إذا، حول الوقوف على معالم تلك المتصورات التي تبدو مهمة للوهلة الأولى ضمن مشروع التأسيس للسيميائيات العامة.

في ضوء هذا التصور، وقع اختيارنا على وسم هذه الكتاب بعنوان:" **معالم السيميائيات العامة،أسسها ومفاهيمها**"، كون اهتماماتنا ستصب أساسا في خط معالم الطريق إلى السيميائيات العامة؛ بوصفها فرعا من فروع المعرفة السيميائية . قد يبدو العنوان فضفاضا وعاما للوهلة الأولى، بيد أنه يمكن للقارئ أن يستشف من خلاله حدود الموضوع وأولوياته؛ على أنه موضوع يتجاوز مناقشة البعد الابستيمي، ويركز بصورة مباشرة على فحص أسس هذه المعالم، وبسط مفاهيمها من دون التحيز لأي مشروع تأسيسي معين.

لعل من أهم الأهداف المرصودة لهذا الموضوع، ضبط المرجعية القاعدية للمسارات التنظيرية للسيميائيات العامة، ومن ثم تقديمها للقارئ العربي بالبسط والشرح، مع اختبار حدودها الإجرائية. إن تقصي موضوع السيميائيات العامة كفيل على أهميته بتحديث رؤى الفكر السيميائي نفسه، عبر استحداث المفاهيم وإثراء الأسس والمرجعيات. ولقد شكلت هذه المصادرة - في نظرنا- دافعا قويا وسببا من الأسباب الموضوعية لمعالجة إشكالات السيميائيات العامة.

تنهض السيمائيات العامة، داخل إطار نظرية العلامة، على حقول نظرية قاعدية كتلك التي ترتبط بأنموذجة العلامة اللسانية،أو بمتصورات الدلالات المفتوحة،أو بالنظرية السردية للخطاب، ولما كانت هذه الأخيرة امتدادا للأولى،

فقد ارتأينا أن نكتفي بفصلين:

الفصل الأول : رهانـات الأنموذج اللساني.

الفصل الثاني : الدلالات المفتوحة ومنطق الثالثانية.

راهنت السيميائيات العامة على اللسان في فهم طبيعة الإشكالات السيميائية، وقد قاد التجريد السيميائي للسان اللسانيات العامة إلى استكشاف مقومات النسق السيميائي بناء على تجاوز رتابته المدوناتية. ولم تلبث الإسهامات السوسيرية أن تطورت على يد **لويس يامسليف** فأضحت الصورة المبسطة لدال العلامة اللسانية ومدلولها تتضمن نمطية الوظيفة السيميائية لشكلي التعبير والمحتوى. تكاد الخاصية الاعتباطية للعلامة تتفرد بتأسيس دلالة النسق السيميائي، فهي تتولى اقتصاد الموروث الأنثروبولوجي للعلامات من جهة، وتسعى إلى تكريس نسقيتها التقابلية من جهة أخرى. وفي هذا السياق بدا من المهم الوقوف، في الفصل الأول، على مجموع تلك المفاهيم اللسانية التي أضحت في نظر **رولان بارت** أنموذجا يتوجب تعميمه على باقي الأنساق الدالة.

تطغى الخصوصية التواصلية للسان على مجموع الأنساق السيميائية، وقد استطاع **رومان ياكبسون** أن يستوضح بخطاطته التواصلية عناصر الشبكة الأنموذجية للتواصل، وعلى نهج هذه الشبكة طفقت سيميائيات التواصل تبلور مفاهيمها. لقد انكبت السيميائيات العامة على مدارسة أسنن الأنساق الدالة وتجاوز الوضع الحدسي لمستعمل السنن إلى إدراك المعطيات الشكلية للمرسلة، إذ يستطيع التحليل السيميائي للتواصل عبر آلية الفعل السيمي أن يموضع العلامة داخل الفعل التواصلي بالنظر إلى مقتضيات المقصدية.

إن اهتمام السيميائيات العامة داخل حدود الشكل الدال المنتج والمتبادل بين أطراف الفاعلين المتواصلين بآثار المعنى الناتجة عن الاستعمال، قد قادها على خطى **بارت** إلى استقطاب مختلف الأنساق الدالة الاجتماعية، فأضحت الأسطورة والموضة والأثاث والطعام وغيرها تعد بؤرة لتفتيق مبحث الدلالة، غير أن إشكالية

دلالة الصورة ظلت تتجاذبها الآراء والتوجهات، ولم تجد حتى الآن مكانها الفعلي داخل السيميائيات العامة، ثم إن الانتقال بالسيميائيات من عوالم الثقافة إلى مجال الطبيعة لا يزال محفوفا بالمخاطر، ومن هنا ألفينا **ألجيرداس جوليان غريماس** يطلق العنان لسيميائيات العالم الطبيعي بوصفها فضاء رحبا لخصوصيات العلامة الطبيعية.

لقد كان للغة الواصفة دور مهم في تحديد نمطية لغة المعرفة السيميائية نفسها، وضبط معايير موضوعيتها وموضوعية الأنساق الدالة. إذ يعد منطق تراتبات اللغة بمثابة حجر الزاوية في رفع قواعد الأنساق الإيحائية والتعيينية والواصفة على حد السواء. وبناء على هذا الأساس نادت **جوزيت راي دبوف** باعتماد أساليب الصياغة الصورية لأشكال التضايفات المحتملة بين التعبير والمحتوى داخل بعض الأنساق السيميائية المعقدة؛ كتلك التي تقوم دلالة علاماتها على الانعكاس الداخلي، إذ من الواجب على السيميائيات أن تقودنا وبدقة إلى تمييز الأوضاع المختلفة للنسق السيميائي الواحد.

أضحت الدلالات المفتوحة مثار اهتمام جل المقاربات السيميائية، بيد أن مختلف هذه الإسهامات ظلت تفتقد للتأطير النظري ولم تنجح غالبية تصوراتها في تقديم نمذجة حقيقية. لذلك آثرنا تقديم سيميائيات **شارل سندرس بورس** في الفصل الثاني، بوصفها دأبت على معالجة إشكالية الدلالات المفتوحة في ضوء أنموذجية الفكرة ومقولاتها.

إن الصعوبة البالغة التي تعترض سبيل الدارس في فهم المتصورات البورسية حول الدلالات المفتوحة، قد دفعتنا إلى استجلائها في ضوء المقاربات التي اقترنت أساسا بالعلامة البصرية. ولاغرو أن تقدم سيميائيات **بورس** نفسها كذلك بوصفها نظرية لتحليل الخطابات، فقد جرى استثمار نسقية العلامات العشر في تفكيك النصوص وتقليب مستوياتها التأويلية، وفي هذا السياق نلفي **نيكول إيفريت دسمث** تطلق تحذيراتها من خطر تحويل التفريعات البورسية إلى مجرد

بطاقات تصنيفية تلصق بالظواهر السيميائية.

لا يمكننا تأمل نظرية **غريماس** السردية إلا بوصفها نظرية جزئية من نظريات السيميائيات العامة؛ كونها قد استطاعت أن تلج أغوار الخطابات، وأن ترصد ضمن إطارها السردي القواعد الكلية للمحكي في السنيما، والمسرح، والأفلام، والطقوس وبعض عادات الحياة اليومية وغيرها. بيد أن منطلقنا في الفصل الثالث، قد كان اعتماد تلك المفاهيم السردية العامة التي تأخذ شكل مؤولات للخطابات، لاستجلاء عمومها النظري والإجرائي على حد سواء.

لقد فرضت الطبيعة التنظيرية للموضوع أدبيات المنهج الوصفي، ومنطق الطرح المباشر. فلم تكد معالجتنا تجاوز حدود البسط والتحليل والعرض والنقد، سعيا لبلورة الأفكار ضمن لغة تتحرى أسلوب الكتابة العلمية.إن النزوع الملحوظ نحو التخصص في هذا البحث، لم يمنعنا قط من التماس أسباب المنهج التعليمي في مواطن عديدة؛ بالبسط والتدليل والتمثيل والمقاربة.

ثمة عدد قليل من المؤلفات التي اهتمت بمدارسة هذا الفرع من فروع المعرفة السيميائية، والتي نحصي من بينها كتاب"**بحث في السيميائيات العامة**"(1979) لـ:**أمبرتو إيكو**، وكتاب: "**مختصر في السيميائيات العامة**"(1996) لـ:**جون ماري كليكنبرغ**، إلا أننا لم نجد - حسب علمنا- دراسة عربية سابقة عنيت بمناقشة هذا الفرع بوجه مخصوص، على الرغم من توافر بعض الدراسات التي انشغلت بقضايا ومفاهيم متفرقة في السيميائيات العامة.

في الأخير، أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الجليلين الأستاذ الدكتور **أحمد يوسف**، الذي أسهم بإرشاداته وتوجيهاته وتصويباته في تقويم الخطى المتعثرة لهذا العمل. والأستاذ الدكتور **مولاي علي بوخاتم** ، لما أبداه لنا من دعم وترحيب في سبيل طبع هذا العمل،فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

سيدي بلعباس.

الفصل الأول

رهانات الأنموذج اللســاني

يخضع النسق السيميائي، في ضوء الرهان على أنموذجية اللسان، لفرضية التعاضد بين الدال والمدلول؛ فرضية تقوم في الأساس على الأخذ بأسباب الاعتباط ومستوياته.إن الأهمية البالغة لحيثيات الاعتباط نابعة من ارتباطه سلفا، بمقتضيات النسقية التقابلية للقيم، وتاليا بمحركات الإنتاج، وأولويات التركيب والاستبدال. لقد قاد استكشاف صور الآليات البسيطة للتواصل، إلى فهم حقيقة التواصل اللساني، وهو ماعزز خطوات مشروع نمذجة التواصل الإنساني. ففي أثناء عمليات التواصل، يتخلى اللسان عن هالة التعالي ليلبس لباس السنن. وفي هذا الصدد، يمكن للقصد التواصلي، أن يتبلور من منظور السيميائيات العامة، ضمن حدود الصيغ الكيفية للإرادة سلبا وإيجابا؛ في أثناء عمليتي البث والتلقي.

تقوم الدلالة في الأنساق السيميائية، ضمن حدود النسقية المجردة للسان، على نطاق التماس الحاصل بين شكلي التعبير والمحتوى، إذ لم تنأ السيميائيات العامة بفحصها لمتغيرات هذا المحور، عن صدامات المعطيات الدلالية الثقافية والطبيعية على حد سواء، على الرغم من استنجادها بمعول المحايثة المنطقية للاستدلال. وذلك في الوقت الذي يتشيع فيه البعض لسيميائيات خاصة بالعالم الطبيعي، وأخرى خاصة بالأيقونة والصورة.

يتأسس النسق السيميائي على منطق التراتبات، انطلاقا من محاكاته لتصميم العلامة اللسانية، ففيه تتضاف العلاقة الواصفة إلى علاقات التعيين والإيحاء. ولعل شفافية اللغة كفيلة، على جاذبيتها، باستثارة التضايفات المتراكمة للتعبير والمحتوى، ومن ثم فإن هوية العلامة لا تتحدد داخل النسق فحسب، بل إن العلامة غالبا ما تستقل بنمطيتها التضايقية، فتتلون بأكثر من تعبير، وتضمر أكثر من محتوى ؛ منتظمة على نحو يسهل به صورنتها.وتستطيع السيميائيات الواصفة على هذا النطاق، أن تستأثر بمواضيع المعرفة العلمية وغير

العلمية، داخل فضاء السيميائيات الخاصة، سعيا لتحقيق نبؤات السيميائيات العامة وطموحاتها.

1. النسق السيميائي والإطار اللساني

يفترض الضبط الدقيق لصورة العلامة اللسانية تحديدها داخل دارة الكلام؛ مهمتها ضبط أساس تلك التمظهرات الصوتية المتغايرة في اللسان، ذلك أن التلاحم الحاصل بين الصوت والفكرة يقوم على تعاضد بين العناصر الآكوستيكية النطقية والعناصر الفيزيولوجية الذهنية، حيث يتولى الكيان الآكوستيكي- الذهني من خلاله تحديد هوية العلامة اللسانية داخل اللسان ، وتقديمها في شكل كيان النفسي مجرد يلتحم ضمنه الأثر النفسي الصادر عن الصوت الفيزيائي بالصورة الذهنية التي ترتسم عن الأثر.

تستقل العلامة اللسانية بوصفها كيانا نفسيا عن إرادة الفاعل المتكلم، ولا تتحدد إلا ضمن المجال الاجتماعي الذي يستطيع- حسب **فردينان دو سوسير Ferdinand de Saussure** - إلغاء كل تلك الفوارق التمييزية للمؤسسة اللسانية، ودمجها عبر مفهوم العلامة ضمن مجموع الأنساق الدالة، التي تختص بالدلالة على الأفكار. وعبر هذه الخصيصة يرتفع اللسان عن رتابة المدونة ليغدو شبيها بالكتابة، وبألفبائية الصم- البكم؛ وبالطقوس ؛ وبأشكال الآداب؛ والإشارات العسكرية، الخ[1]. إن السيميائيات التي تعني بدراسة العلامة، تستمد من خصائص هذه الأخيرة وضعها ضمن الاقتصاد العام للعلوم بوصفها جزءا من علم النفس الاجتماعي؛ وتاليا فرعا من علم النفس العام، لذلك فهي تراهن على اللسان في فهم طبيعة الإشكالات السيميائية.

[1] – F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, Ed. Payot, 1962, p.33.

تقوم الاستراتيجية السيميائية السوسيرية على دراسة اللسان؛ بالتغاضي عن تلك الخصائص التي لا تعمل إلا على تمييزه عن باقي الأنساق السيميائية، وتبدو في المقابل مهمة للوهلة الأولى (كجهاز النطق مثلا). وبهذا الفعل، فإن اللساني لا يستوضح المشكل اللساني فحسب بل سيلفي نفسه أمام أنساق سيميائية متعددة، تستمد مشروعية تصنيفها وشرحها من قوانين اللسانيات[2]، ضمن فضاء السيميائيات العامة.

إن التعادل الذي أثاره التجريد اللساني بين الدال والمدلول، قد يغيب حسب **آندري مارتيني**[1](**André Martinet**) أهمية الدال على صعيد الكلام بوصفه وسيلة تمظهرية للمدلول. وتثير هذه الفرضية ضمن حقل السيميائيات، ضرورة تحديد طبيعة الماهية المتباينة بين الدال والمدلول، فوضع الوساطة الذي يأخذه الدال، يقتضي بالضرورة ماهية ماديا (صورة، وشيء، وصوت، الخ.) يجعل من السيميائيات، وضمن اشتغالها على الأنساق المختلطة، تعمل على جمع كل العلامات تحت مظلة المادة الواحدة، أي ضمن "العلامة النوعية"[2] التي تنتمي إليها.

وقد حدد **لويس يامسليف**(**Louis Hjelmslev**)صورة العلامة بشيء من التدقيق حين فصل بين "الشكل" و"الماهية" في كل من التعبير والمحتوى، واعتبر أن الماهية السوسيري ليس سوى مادة للعلامة سماه بـ"الحاوي"(continuum) .فإذا كان سوسير يرى في الدال والمدلول ذلك الانتظام الشكلي للماهية الصوتية مع الفكرة، فإن **يامسليف**[3] يرى أن "الحاوي" هو الذي يعطي للتعبير والمحتوى شكليها في صورة نسق مبنين قادر على إنتاج الماهيات والتعريف بها.

يستطيع شكل التعبير حسب **آ. إيكو**[4] على غرار شكل المحتوى، أن يلائم جملة من المواد أو المجالات المحددة من "الحاويات" (أصوات ،وألوان، وعلاقات

---

[2] – G. Mounin, Ferdinand de Saussure,ou le structuralisme sans le savoir, Paris, Ed. Seghers, 1968, p.89.
[1] – A. Martinet, Syntaxe générale, Paris, Ed. Armand Colin, 1985, p. 97.
[2] – R. Barthes, L'aventure sémiologique, Paris, Ed. Seuil, 1973, p.45.
[3] – U. Eco, Le signe, histoire et analyse d'un concept, trad. J.-M. Klinkenberge, Bruxelles, Ed. Labov, 1988, p.128.
[4] – U. Eco, Sémiotique et philosophie du langage, trad. M. Bouzaher, Paris, éd. P.U.F., 1er éd.,1988, p.79.

فضائية، الخ.) عبر إنشائه لنسق من "النماذج" المبنينة عبر التقابلات، حيث تؤلف الماهيات المفردة الناتجة عنه "تواردات". وكذلك يفعل شكل المحتوى بالتجربة الممكنة. كل ذلك يتجلى جلاء واضحا داخل الإجراء، فالإجراء الذي تخضع له الإشارات الضوئية المرورية مثلا، يسمح لنا برصد شكل كل من التعبير والمحتوى في صورة أربعة أوضاع ثابتة ومتداولة (نسق من النماذج)، تأخذ ضمنها التمظهرات الضوئية وضع تواردات لماهيات متفردة، فيترتب عن هذا الانتظام ملائمة تلك الأضواء المتباينة والأوامر المختلفة بغطاء الحاويات[1]. قد ينسحب هذا الإجراء على عديد الأنساق السيميائية، بيد أن تورط الذات بالاختيارات الانزياحية في بعض الأنساق المعقدة قد يرهن معيارية العلاقة بين الأنماط والتواردات، التي تظل في بعض الأنساق السيميائية الأخرى من الخصوصيات الثابتة.

تقترن حياة العلامة بالخاصية الاجتماعية، فالعلامة لا توجد سوى داخل المؤسسة الاجتماعية. إن دراسة العلامة اجتماعيا بالنسبة لـ**سوسير**[2] تعني التقاط تلك الخصائص اللسانية التي تستطيع أن تصل اللسان بباقي المؤسسات الأخرى عبر جملة من القواسم المشتركة بين الأنساق السيميائية عامة والنسق اللساني خاصة. لذلك فهو عندما يقرر بأن المشكل اللساني هو سيميائي قبل كل شيء، فهو يرى ضرورة الارتفاع بخواص المؤسسة السيميائية عن الخاصية الاجتماعية التي تبدو عامة.

إن قيام غالبية الأنساق التعبيرية على مبدأ التعاقد يعني، في الواقع، إخضاع المستعملين لوضع قسري يقيد عفويتهم التواصلية، فإذا كان سجود الصيني، مثلا، تسع مرات يدل على تحية الإمبراطور،فإن نسق هذه العلامات لا يقل

---

[1] - L. Hjelmeslev, Prolégomènes à une théorie du langage, trad. U. Canger, suivi de : La structure fondamentale du langage, trad. A.-M. Léonard, Paris, éd. Minuit, 1971, p.200.
[2] - G. Mounin, Ferdinand De Saussure, Paris, Ed. Seghers, 1968, p.32.

اعتباطية عن نسق اللسان، ومن ثم فقد تنبه **سوسير** إلى أن الخاصية الاعتباطية للعلامة هي واحدة من الخصائص الأولية التي تستطيع أن تخص المؤسسات السيميائية بالتميز عن باقي المؤسسات الاجتماعية. إن اعتباطية العلامة لا تتعلق بالفاعل المستعمل ولا بحرية اختياراته[1]، فالعلاقة بين الدال و المدلول ضرورية، وغير معللة في الوقت نفسه.

لكنه من الواجب على السيميائيات، كما يرى **سوسير**، أن تطالب بحق تلك الأنساق السيميائية التي تنفلت من خاصية الاعتباط كالأنساق الرمزية مثلا – كل ذلك سعيا لاستكمال مشروع الشمولية. إن استكشاف درجات الاعتباط المتفاوتة من نسق سيميائي لآخر يعني الخوض في واحدة من الإشكالات التي تهم السيميائيات ذاتها؛ ألا وهو استكشاف أنواع العلامات وتصنيفها.

إن التفاوت الحاصل في درجات الاعتباط بين مجموع الأنساق السيميائية لا ينفي مطلقا حقيقية النسق السيميائي المشترك، فالعلامة اللسانية لا تختلف عن العلامة الملبسية – أو عن أي علامة أخرى – في فقدها لمعناها جراء الاستعمال، أو حتى في تلك التغيرات الصوتية التي تشترك في المبدأ مع تلك التغيرات التي تحكم نسق الموضة (مبدأ المحاكاة النفسي). يستطيع الاستعمال أن يكفل للأنساق السيميائية عامة تفعيل قوة التميز وقوة التواصل في آن واحد[2]، فكثيرا ما تلغي الفطرة الانزياحية حرص المستعمل على إرساء دعائم التواصل أولا. يقر **دو سوسير** بمدى تميز النسق اللساني؛« فلا شيء فيه يمنع ربط فكرة معينة بتتابع صوتي ما»[3]، وهو مالا نلفيه في تلك الأنساق التي تقوم على مبدأ التوافق، إذ لا يكاد نسق الموضة مثلا، يحييد بعلاماته التي تبدو أكثر اعتباطية عن تفاصيل الجسد الإنساني. وبهذا المعنى، فإنه يمكن للسانيات أن تكون الأنموذج العام للسيميائيات، على الرغم من أن اللسان ليس سوى نسق خاص.

---

[1] - F. Gadet, Saussure, une science de la langue, Paris, Ed. P.U.F., 2[eme] éd., 1990, p. 40.
[2] - G. Mounin, Ferdinand de Saussure, Paris, Ed. Seghers, 1968, p.92.
[3] - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p.110.

لايرتبط تأسيس الخاصية الاعتباطية في الأنساق السيميائية بقاعدة التعــاقد، فرولان بارت[1] (Roland Barthes)، يقرن الاعتباط بتلك القرارات الأحادية ليجعل منه خاصية عرضية ترتهن بالقبلية، إذ يرى أن كل العلامات تفقد اعتباطيتها ضمن وضعها البعدي. بهذا المعنى نستطيع أن نميز بين الاعتباط واللاتعليل، فلا يتوقف شرط الأول على انتفاء العلاقة التماثلية بين الدال والـمدلول بل على مبدأ "الضرورة" كما يحدده **إميل بنفنيست**[2] Emile Benveniste .

إن زي البرلماني، أو الشرطي، أو القاضي ما هي إلا قرارات أحادية تؤسس للاعتباط، لكنها سرعان ما تندرج ضمن مجال الثقافة لتتحول إلى وحدات ثقافية يرتبط قسرها بالزمان والمكان. وقد يأخذ نسق الموضة وضع قرار – أحادي مستقبلي؛ كتلك الألبسة التي يعلن عنها قبل أوانها، فهي اعتباطية ضمن وضعها القبلي، لكنها سرعان ما تفقد اعتباطيتها ساعة تسويقها فتكون بذلك سببية ومسجلة ضمن نسق الموضة.

يفصل **روى هاريس**[3](**Roy Harris**) مثله كمثل **رولان بارت** بين مفهومي اللاتعليل والاعتباط، إذ إن احتكام بعض العلامات المحاكية لمبدأ التعليل؛ كتلك التي يشترك فيها الدال والمدلول في الجوهر لا يلغي أساسها الاعتباطي، فعلى الرغم من إحالة بعض حالات التمثيل الأيقوني إلى موضوعها بصورة تواردية، إلا أنها تظل اعتباطية بأيقونيتها فقط؛ بالنظر إلى قابلية تعويضها بعلامات غير أيقونية. فالاعتباط إذا لا يتحدد فقط بين الدال والمدلول بقدر ما يكمن في كفاية العلامة في استبدال دوالها. إن للاعتباط كامل القدرة على اقتصاد الموروث الأنثروبولوجي للدلالة ضمن المجال السيميائي العام، حيث يتأسس

[1] - R. Barthes, L'aventure sémiologique, p.48
[2] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 1, Paris, Ed. Gallimard, 1966, p.51.
[3] - R. Harris, La sémiologie de l'écriture, Paris, Ed. CNRS, 1993, p.113.

بوصفه سيرورة تكاملية تسعى إلى تطبيع كل نسق غير معلل من جهة، وإدراج النسق المعلل ضمن مجال الثقافة من جهة أخرى.

تختصر صورة التلاحم بين الدال والمدلول ضمن مجال اللسان، شكل العلامة؛ أي ذلك المظهر القابل للدراسة العلمية منها عبر مبدأ الاختلاف؛ إذ يستطيع هذا المبدأ أن يحدد اللسان بصفة سلبية إما على صعيد الدال و إما على صعيد المدلول،بينما تعمل تلك التقابلات القائمة بين العلامات على تحديد نسق هذا الأخير بوصفه معطى إيجابيا. ومن ثم فإن النسق اللساني لا يتحدد إلا بوصفه سلسلة من الاختلافات بين الدوال، المرتبطة بسلسلة من الاختلافات بين المدلولات؛ حيث يؤدي هذا الارتباط إلى توليد نسق من القيم.

تسعى هذه القيم النسقية إلى ضمان صورة التلاحم الفعلي بين الدال والمدلول داخل كل علامة؛ ذلك أن الاختلاف لا يتعارض مع الاعتباط[1]، وإلى تأمين نسقية العلامات ذاتها عبر مبدأ التقابل، في حين تكمن أهمية الاعتباط في ضمان نسبية هذه القيم، فباختلال هذا الشرط يتحول كل نسق سيميائي إلى جملة من القيم المطلقة التي تتضمن مفروضات خارجية.

تتحقق نسبية القيمة في النسق السيميائي عامة بتحديد أشكال العلامات في صورة وحدات ملموسة؛ لذلك تراهن اللسانيات ومن ثم السيميائيات على فرضية التمفصل لاستكشاف قيم النسق السيميائي من جهة، والتحري عن موضوعيتها من جهة أخرى. إذ لا نستطيع مفصلة الدال بمعزل عن المدلول إلا في حالات التجريد. وقد استطاع **لويس ج.برييتو**[2]**(J. Prieto Louis)** باعتماد آلية التمفصل أن يستكشف تغاير تمفصلات الأنساق السيميائية من نسق لآخر (سنن المرور، أرقام غرف الفنادق، الهواتف، أرقام الحافلات، الخ).

---

[1] - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p.163.

[2] – L. J. Prieto, La sémiologie, in : Le langage (sous la dir. A. Martinet), Encyclopédie de la pléiade, Paris, Ed. Gallimard, 1968, p.136.

وإذا كانت مهمة عالم اللسان كما يرى **سوسير**، تكمن في البحث عن كل ما يجعل من اللسان نسقا خاصا، فإن مهمة السيميائي هي البحث عن تلك البنية المشتركة التي تنخرط فيها الأنساق السيميائية العديدة بما فيها اللسان؛ أي عن ذلك « الأنموذج المبسط الذي يسمح بتقريب ظواهر مختلفة انطلاقا من بعض الجوانب المشتركة» [1]، إن الأنساق السيميائية عامة بما فيها اللسان، تشترك في مبدأ القيمة التقابلية، إذ لا يمكننا أن نميز ضمنها بين ما يخالف شيئا عن آخر، وما يؤسس للشيء ذاته[2] كونها تخضع لإكراهات الاختلاف.

وقد حاول **نيكولا تروبتسكواي(Nicola Troubetzkoy)** ضمن مؤلفه (Principes de phonologie 1939) ضبط تلك المبادئ المنطقية التي تحكم تصنيف التقابلات التمييزية انطلاقا من فونيمات اللسان الألماني، في حين عمل **ج .كانتينو (J .Contineau)** على استثمار هذه المبادئ ضمن إطار التقابلات الدالة للفونيمات داخل نسق اللسان وقدمها على النحو الآتي[3]:

1- التقابلات المصنفة بحسب علاقاتها مع مجموع النسق: قد يكون التقابل أحيانا ثنائيا داخل النسق (التقابل الثنائي)؛ ومتعدد الجوانب أحيانا أخرى(التقابل المتعدد الجوانب). ويمكن للتقابل أحيانا أن يأتي متناسبا مع عدة ثنائيات (التقابل المتناسب)؛ ومنعزلا لا يتناسب مع أي تقابل آخر؛ أحيانا أخرى(التقابل المنعزل).

2- التقابلات المصنفة بحسب علاقة الثنائيات المتقابلة: عادة ما يتحدد التقابل انطلاقا من حضور سمة ضمن مفردة وغيابها ضمن أخرى (التقابل السالب) ؛ أو انطلاقا من تكافؤ في غياب سمات معينة وحضورها (التقابل المتكافئ).

---

[1] – U. Eco, Le signe, p.115.
[2] - R . Barthes, L'aventure sémiologique, p.64.
[3]- R. Barthes, L'aventure sémiologique, pp. 66-69.

3- التقابلات المصنفة بحسب امتداد قيمها الاختلافية: تستطيع بعض التقابلات أن تحافظ على قيمها الاختلافية ضمن مختلف الأوضاع (التقابلات الثابتة) ، في حين تفقد أخرى قيمها الاختلافية من وضع لآخر(التقابلات القابلة للتحييد).

يرى **رولان بارت** أن تصور**كانتينو**، ضمن إطار الوحدات الدالة، يقترب كثيرا من التصور السيميائي، كونه يقلص الفارق بين الوحدات الفونولوجية والسيميائية، وذلك بالانتقال إلى التقابلات الدلالية، ويعطي للقيمة بعدها السيميائي. إن الأنساق السيميائية التي تستطيع أن تحقق مبدأ المبادلة والمقارنة تستطيع أن تحقق بتقابلاتها المحددة لوحدات العلامات مبدأ القيمة .

يلفي **بارت**[1] معالم القيمة في سنن المرور، محددة ضمن مجال التقابلات المتناسبة، والمتعددة- الجوانب؛ تلك التقابلات التي تستطيع أن تؤسس للقيم اللونية والشكلية للإشارة المرورية، فإذا كان التقابل اللوني بين الأحمر والأبيض يمنح قيمة المنع ضمن أوجه متعددة (تقابل متعدد- الجوانب)، فإن التقابل الشكلي للصفيحة (مثلث ؛ مستدير) يمنح؛ بالتناسب قيمة الأخطار والتعاليم على التوالي (التقابل المتناسب). ونظرا للطبيعة التواصلية لهذا النسق السيميائي، فإن قيمه التقابلية تتحاشى كل صور التعقيد، فهو يقوم على تقابلات ثابتة؛ وسالبة (إذ يكفي اختراق العارضة الحمراء في الصفيحة المستديرة لصورة الدراجة، ليكتسب التقابل قيمة المنع)، ويستبعد تلك التقابلات المتكافئة والقابلة- للتحييد (أي المتغيرة)، كل ذلك سعيا لتفادي حالات الانسداد التواصلي. بينما تملي الطبيعة الإبداعية لنسق الموضة مثلا؛ تحديد قيمها ضمن كل التقابلات، ماعدا تلك التقابلات الثنائية والثابتة لكونها تنزع نحو التجدد والتميز باستمرار.

---

[1] - Ibid., p.70.

يرتبط أنموذج القيمة بوصفه معطى أوليا بمفهوم النسق. فالقيمة تستمد مرجعيتها من الصورة المجردة لكل ما هو سيميائي، لكن بعض الأحداث السيميائية تستمد نسقها من تركيبها الخاص؛ كتلك الأحداث السيميائية التي لا تخضع لمبدأ "الوحدة" (l'unité). ثم إن كل وحدة ليست بالضرورة هي علامة[1]، لذلك تسعى السيميائيات إلى مراعاة الأوضاع التمظهرية للأنساق الدالة والاهتمام بآليات اشتغالها.

يتضمن اللسان وحدات مستقلة بذاتها تستمد استقلاليتها من وضعها المكافئ للجمل، من مثل: نعم ؛ لا ؛ شكرا، إلخ .، لكننا في اللسان، وبوجه عام، لا نتحدث عن علامات منعزلة، بل عن مجموعات من العلامات وكتل منتظمة تؤلف بدورها علامات[2]. وهو ما يقود إلى ارتباط الاعتباط بمظهرين متباينين[3]؛ فهو يأخذ وضع "اعتباط تعييني" عبر الاختيارات التي يطرحها النسق على ذهن الفاعل المتكلم (الحقل الترابطي للعلامات)، ووضع "اعتباط رصفي" يعطي للفاعل المتكلم حرية رصف العلامات ضمن تسلسل خطي لجملة من الوحدات الدالة.

وينجم عن "اعتباطية التعيين" و"اعتباطية الرصف" نوعان من القيم؛ قيم ترابطية ناتجة عن العلاقة الترابطية للعلامات الغيابية المفترضة، وقيم تركيبية ناتجة عن العلاقات التركيبية للعلامات المتزامنة حضوريا، وبين هذه وتلك تتحدد آلية اشتغال اللسان ضمن تقاطع المحورين[4]، ما يجعلنا أمام قيمة تفاعلية .

لا يحتكر اللسان وحده آلية التركيب والترابط، بل تمتد هذه الآلية إلى أنساق سيميائية أخرى تقوم على خلاف اللسان بتدعيم مبدأ الهيمنة بين العلاقتين، وذلك إما على أساس استعاري؛تهيمن فيه علاقة الترابط، وإما على

[1] – E. Benventiste, Problèmes de linguistique générale, 2, Tunis, Ed. Cérès, 1995 , p. 54.
[2] - F. de Saussure , Cours de linguistique générale , p.177.
[3] – J. P. Bronckart, Théories du langage, une introduction critique , Bruxelles , Ed. Pierre Mardaga, 1977, p.116.
[4] – Ibid., p.117.

أساس مجازي؛ تهيمن فيه علاقة التركيب. إذ نستطيع عبر هذين المبدأين أن نميز حسب **رومان ياكوبسون**[1]**(Roman Jakobson)** بين الرسم التكعيبي والسريالي، أو بين أفلام **شابلن (Chaplin)** وأفلام **غريفث (Griffith)**.

يفترض **رولان بارت**[2] ضمن مجال التحري عن آلية اشتغال الأنساق السيميائية، ضرورة إخضاع تمظهراتها للتقطيع التركيبي الذي يستطيع أن يمدنا بالوحدات المؤلفة لمحور الاستبدال، فاللباس بوصفه نسقا سيميائيا لا يتمظهر إلا في صورة أزياء أو بدلات تتجاور ضمنها جملة من القطع الملبسية المختلفة، مثلا: قميص +معطف+سروال (علاقة تركيبية)، حيث يرتبط كل اختيار من الاختيارات بمجموع القطع الملبسية التي تتناسب معه في موضع اللبس وفي الوظيفة، مثلا: قبعة / طاقية / عمامة، الخ. (علاقة استبدالية). و بذلك تتزامن تحولات التركيب مع تحولات المعنى الملبسي. وينطبق الأمر نفسه على الوجبات الغذائية، فباختيارات الفرد بين: المقبلات/ الأحسية/ التحلية،الخ. (علاقة استبدالية) تتحول سلسلة الأطباق المختارة (علاقة تركيبية) إلى وجبة كاملة مثلما ينطبق الحال على فن التأثيث، فالمؤثث لا يعمل إلا على تركيب جملة من الاختيارات الأثاثية، مثل: سرير +خزانة +كرسي (علاقة تركيبية)، حيث يفترض الأثاث الواحد- أو كل اختيار- جملة من التغيرات التي تسمح بتحويل أسلوب التأثيث (علاقة استبدالية)، وهو حال عديد الأنساق السيميائية المعمارية وغيرها.

إن الطبيعة التواصلية لغالبية الأنساق الدالة، دفعت ثلة من السيميائيين إلى الربط«بين السيميائيات بوصفها علما يدرس أنساق العلامات الدالة وبين وظيفتها التواصلية مقتدين بما قررته اللسانيات من أن التواصل هو عصب الوظيفة

---

[1] - R. Jakobson, Essais de linguistique générale, les fondations de langage, trad. et pref. N. Ruwet, Paris, Ed .Minuit, 1963, p.63 .
[2] - R. Barthes, L’aventure sémiologique, p. 56.

اللسانية ومن ثمة فهو أساس الخطاب»[1]، وقد كان لهذا الاقتداء أثر استثمار المفاهيم اللسانية للتواصل وتعميمها على مجموع الأنساق الدالة.

2 – أوليات التواصل

لا ينفصل التصور العام للعلامة اللسانية في الفكر السوسيري عن دارة الكلام، إذ يمكن لهذه الدارة أن تقودنا إلى مكونات العلامة وقوانينها، وبذلك تبدو السيميائيات بشكل عام أحوج إلى تطوير هذه الدارة وتحويلها إلى أنموذج عام أساسه التواصل. تتحدد العلامة اللسانية داخل دارة الكلام بوصفها كيانا نفسيا مجردا يتألف من تلاحم الصورة الآكوستيكية (الدال) مع التصور (المدلول)؛ تلاحم يترجمه مبدأ التداعي في أثناء كل عملية تواصلية.

وتأخذ هذه العملية التواصلية صورتها المبسطة، ضمن التصور الآلي الذي يستند إلى المرجعية السلوكية (**بلومفيلد Bloumfield**)، حيث تتحول العلامة إلى كيان سلوكي ذي وجهين يستدعي أحدهما الآخر في أثناء عمليات التواصل. إن التصور السلوكي لا يعمل سوى على تغييب مركزية العلامة بوصفها إنتاجا تواصليا، إذ إنه يحدد التواصل بين الوضعين السابق واللاحق عن إنتاج العلامة (مثير←استجابة)[2]، و يلغي قيمة العلاقة التمثلية ليحولها إلى مجرد فراغ.

بظهور أعمال كل من **شانون (Shannon)** و**ويفر(weaver)** تحددت الملامح الأنموذجية للاتصال عامة، عبر تحديد تلك الأدوات التقنية التي تحرك سيرورة المعلومة ضمن مجال السيبرنيطيقا. إذ يحتاج كل بث إعلامي - حسبهما - إلى وجود مصدر للمعلومة (ولتكن الإذاعة المسموعة مثلا)، حيث تقتضي عملية البث تدخل المرسل (المذيع) الذي يسعى إلى تسنين الرسالة بحسب طبيعة القناة

---

[1] - أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، المفاهيم والآليات، الجزائر، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطاب، امعة وهران، ط.1، 2004، ص.15.

[2] – J. Martinet, Clefs pour la sémiologie, Paris, Ed. Seghers, 3em éd., 1975, p.15.

(مكبر الصوت)، فتغدو ملائمة للاستقبال (سلسلة من الإشارات الفيزيائية تنتقل في شكل موجات ارتدادية)، وبذا تصل إلى الناقل المستقبل (المذياع) فيفك تسنينها ليجعلها قابلة للتلقي من قبل المرسل إليه (المستمع)[1] .

يمتاز التواصل الإنساني في مقابل الاتصال الآلي حسب **أمبرتو إيكو**[2] **(Umberto Eco)**، بالمجال الرحب لتعددية الأسنن بين المتواصلين ، وكثيرا ما يغدو السنن نفسه محلا للنقاش بين المرسل والمرسل إليه .وبذلك تتحول الشبكة التواصلية إلى سيرورة دلالية، بتحول الإشارة من سلسلة من الوحدات الملموسة إلى شكل دال يلزم المرسل إليه بتعبئتها بمدلول، وذلك انطلاقا من السنن القاعدي الذي يحتكم إليه؛ سنن يتضمن بدوره أسنن أخرى فرعية ذات وظيفة إيحائية في الغالب[3]. فالظرف كفيل بتحديد اختيار السنن المناسب بوصفه سياقا للتواصل السيميائي.

تتغاير نوعية العلاقة بين المرسل والمرسل إليه ولا تقف عند حدود النقل المباشر بل تتعداه داخل إطار البنية العامة للتواصل إلى نماذج متباينة تختلف باختلاف طبيعة التواصل وغاياته.

إن السيميائيات في مقابل هذا كله، لا تهتم سوى بآثار المعنى الناتجة عن انتظام الرسائل؛ أي بشكل الرسالة، وبآلية اشتغالها التي تستطيع أن تمظهر الاستراتجيات الخطابية والتواصلية[4]. لقد « كادت السيميائيات تعرف بأنها علم يختص بمدارسة السنن طورا وبمدارسة جميع الأنساق الدالة طورا آخر؛ ولهذا انكبت السيميائيات الواصفة على تتبع سماته العامة وعلاقته بالسيرورة العامة للتواصل، ودوره الحاسم في عملية التفاوض »[5]. إن هذا الاهتمام لا يعمل إلا على

[1]- U. Eco, La structure absente, introduction à la recherche sémiotique, trad . U. Esposito – Torrigiani, Paris, Ed. Mercure de France, 1972, p.40
[2] - U. Eco, La structure absente , p. 54.
[3] – Ibid., pp. 55-57 et p. 119.
[4] – J. -J. Boutaud, Sémiotique et communication, p. 70.
[5] – أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، ص.16.

حصر «السيميائي ضمن مجال مختزل شيئا فشيئا،...، يتخلى ضمنه عن كل ما هو واقعي ، لصالح الانتظام الوحيد الذي تخضع له المرسلات»[1] ، وإذا كانت الأنساق الدالة هي من تحدد صور الانتظام ومادته، فإن الأسنن هي من تتولى المصادقة على قابليتها التواصلية.

لقد كان لانفتاح العلامة اللسانية على المرجع مع **أوغدن** (**Ogden**) و**ريتشاردز** (**Richards**)، أثر ظهور الخطاطة التواصلية عند **ياكبسون**، فقد قادته فرضية التحري عن وظائف اللغة إلى تطوير أطروحة **بوهلر** (**Buhler**)، مستندا إلى الخطاطة القاعدية للتواصل الآلي لدى كل من **شانون** و**ويفر**. تلغي خطاطة **ياكبسون** مركزية المرسلة داخل الواقعة التواصلية، وتسعى إلى تقديم عناصر الشبكة التواصلية (المرسل، المرسل إليه، المرسلة، السياق، القناة، السنن) مقترنة بالوظائف المنوطة بها في أثناء عمليات التواصل (الوظيفة الانفعالية، الوظيفة الإفهامية، الوظيفة الشعرية، الوظيفة المرجعية، الوظيفة الاتصالية، ووظيفة اللغة الواصفة). لقد حاول **أحمد يوسف** انطلاقا من تفعيل مبدأ الحوار في سيميائيات التواصل، تقديم قراءة نقدية لمشروع هذه الخطاطة، ومن ثم دأب على مناقشة الوظائف التواصلية بالنظر إلى الأركان التواصلية الملازمة لها وذلك سعيا منه لأخلقت النزوع الوحشي للتواصل إلى الانفصال .

يظل مفهوم السنن(code) لدى **سوسير** مقترنا بمفهوم الكلام*؛ أي بكل ما هو إنجاز واستعمال، ومن ثم بمفهوم التواصل، ذلك أن الكلام تحدده دورة تضم فردين على الأقل. فالسنن هو المخزون الذي يتخير منه الفاعل المتكلم مجموع الوحدات التي تؤلف الملفوظ أو الرسالة، ولكنه يتضمن في الوقت نفسه مجموع القواعد التي تسمح لنا بنظم الوحدات فيما بينها، وبهذا المعنى فإننا ننتقل إلى

[1] - Ibid., p. 71.

* - يعرف **سوسير** مفهوم الكلام بوصفه« ذلك النظم الذي يستعمل فيه المتكلم سنن اللسان للتعبير عن أفكاره» ينظر :
F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p.31.

مفهوم النسق[1]. إن السنن « هو مجموعة البرامج التي تضطلع بترجمة المثيرات الطبيعية التي تستقبلها مدارك الحس لتندمج ضمن وحدة عضوية مع المكونات المعرفية الأخرى، فتنتقل من طور الممارسة إلى طور التفكير المجرد، إذ يقوم بتحويل المثيرات الخالية من المعنى والمرجع إلى علامات ذات دلالة داخل المرسلات؛ وذلك بالاستعانة بالخبرات الحسية السابقة واستثمار المعرفة بالعالم التي تؤدي دورا حاسما في تحليل الخطابات وتحديد العالم الدلالي داخلها »[2]. إن للسنن وجودا بالقوة وللنسق وجودا بالفعل.

والواقع أن ارتباط كل وسيلة تواصلية بمفهوم السنن يعني استقلاليتها عن أي تمفصل آخر للتجربة نفسها، وأنها لا تمثل سوى نسخ جزئي لنسق آخر ليس شرطا أن يكون لسانيا[3]. إن آلية التواصل، ضمن وضعها العام، لا تتحدد إلا بوصفها نظاما تحويليا يسمح بنقل تمظهرات الأسنن من شكل لآخر؛ فالكتابة مثلا، هي سنن يتيح للمتواصلين فرضية تحويل الرسالة الخطية إلى رسالة آكوستيكية؛ مثلما يتيح سنن "المورس" تحويل الرسالة الخطية إلى رسالة آلية، إلخ. لذلك يرى **جون ديبوا**[4](**Jean Dubois**) أن مجموع الآليات التي تسمح بعملية النقل هذه، انطلاقا من فعل التسنين ووصولا إلى فك التسنين، هي التي تؤلف آلية التواصل.

وحتى وإن ذهب **روني مورو** (**René Moreau**) مذهب التشكيك في قدرة علامات اللسان على تحقيق المظهر السنني تحقيقا تماما، فإن **مارتينيه**[5] يؤكد على المستويين السنني والدلالي في انبناء اللسان؛ إذ لسننية اللسان دور في إلباس رسائلنا الذهنية لباس الكلام المتمفصل، انطلاقا من فهرس التكافؤات القائمة بين الصور الذهنية والصور الآكوستيكية. في حين تأخذ عملية "الإشباع

---

[1]- G. Mounin , Clefs pour la linguistique, Paris , Ed. Segher, 1971, p. 96.

[2] - أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، ص.141.

[3] – A. Martinet, Syntaxe générale, p. 27.

[4] – J. Dubois, et les autres, Dictionnaire de linguistique, Paris, Ed. Larousse, 1973, p. 92.

[5] – G. Mounin, Introduction à la sémiologie, Paris, Ed. Minuit, 1970, p. 79.

الدلالي"[1] دورا تسنينيا أساسيا في التواصل، تعمل من خلاله على تحويل الأشكال الآكوستيكية للرسالة إلى نظام جديد من العلاقات؛ إنه نظام الفكرة. لذلك فإن **ألجرداس جوليان غريماس**[2] (**Algirdas Julien Greimas**) لا يستبعد إمكانية وجود سنن دلالي.

تراهن السيميائيات العامة على مفهوم السنن بوصفه ذلك الأنموذج النظري لسلسلة من العقود التواصلية التي تسمح باشتمال تلك الإمكانات التبليغية للرسائل، لذلك فهي تسعى إلى تأسيس ذلك الأنموذج السنني (سنن الأسنن)[3] لتغطية العمليات والعلاقات نفسها ضمن كل عملية تواصلية. إن أولى الخطوات لتأسيس هذا الأنموذج، تبدو مقترنة بالتحري عن أصناف الأسنن و تحديد مجالاتها، وهي خطوة نراها من صميم اهتمامات السيميائيات العامة. وفي هذا الصدد يحصي **آ. إيكو**[4] أنواع الأسنن الآتية:

أ- السنن النسقي: وهو كل سنن يستغني عن المحتوى ؛ فهو أحادي المستوى، إنه السنن الأكثر اقتصادا في عملية نقل الإشارات إذ يتحاشى توليد كل غموض أو تشويش أو خطأ في عملية النقل ؛ من ذلك مثلا:

1- السنن الآلي: تقوم السيبرنيطيقا بوجه عام على اتصال أحادي المستوى تستغني فيه عن شق المحتوى، فالآلة أثناء عملية التواصل لا تهتم سوى بإيجاد المكافئ التعبيري، لذا فهي أكثر اقتصادا في عملية نقل الإشارات، ومن ثم فهي لا تصطدم بأي حالة من حالات الانسداد التواصلي.

---

[1] – P. Guiraud, Langage et théorie de la communication, in : Le langage (sous la dir. A. Martinet).
[2]- A. J. Greimas et J. Courthes, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris, Ed. Hachette, 1979, p. 39.
[3] – U. Eco, Le signe, p. 119.
[4] - U. Eco, Sémiotique et philosophie du langage, pp. 246-263.

2- السنن الفونولوجي: يغيب السنن الفونولوجي شق المحتوى ،كونه يعكس بخصائصه التمييزية المبدأ التبادلي ويضع الفونيمات داخل نسق خالص من التقابلات.

3- السنن الدلالي: فالدلاليات البنيوية،ضمن المجالين اللساني أو الأنثروبولوجي،لا تهتم إلا بالأسنن النسقية حيث تعمل على الملائمة النسقية لكل كون دلالي مهما تباينت مفرداته اللسانية، فإذا أخذنا مثلا، المفردات اللسانية للقرابة، فإننا سنجدها تمثل سننا من الوحدات المفرداتية التي تمتلك وضعيات داخل نسق القرابة، حيث يمثل نسق القرابة نفسه سننا نسقيا مستقلا عن اللسان.

ب- **الأسنن التضايفية**: تستطيع هذه الأسنن أن تؤسس للعلاقات التكافؤية المطلقة بين التعبير والمحتوى، انطلاقا من الوظيفة التضايفية التي تقيمها، فتصير العلامات قابلة للإبدال ضمن كل سياق ممكن. وتمثل الأسنن الخطية السرية أحسن مثال على ذلك، حيث لا تعمل العلامات على تعويض التعبير بالمحتوى، بقدر ما تسعى إلى إبدال الوحدات التعبيرية لكل نسق معين بوحدات تعبيرية لنسق آخر (فمثلا، يستطيع السنن الألفبائي للحروف تحويل فونيمات اللسان إلى إشارات، أو أرقام، أو خطوط).

ج- **الأسنن المؤسساتية** : تجمع هذه الأسنن بين الخاصية النسقية والتضايفية، إلا أنها تأتي على خلاف النوعين الأولين إحالية سابقة عن وجود النسق، فكثيرا ما تحيد بتسنينها عن المعيار السنني، وهو ما نلفيه في قواعد المحادثة، أوالقواعد الافتراضية في السنن الجيني وسنن الشطرنج، أو القواعد الأسلوبية، أوقواعد الجنس الفني و الأدبي على غرار سنن الحكاية الشعبية لـ**فلادمير بروب (V. Propp**)، أو في الأسنن الجمالية عامة.

بينما نلفي تصنيفات **بيير جيرو**[1] (**Pierre Guiraud**) قائمة على ثلاث دوائر سننية هي:

أ - الأسنن المنطقية: وتندرج ضمنها الأسنن الشبه لسانية (الألفبائية الإشارية)؛ الأسنن العملية (إشارات المرور، البرمجيات)؛ الأسنن الإبستمولوجية والعلمية (الصياغات المنطقية، المعادلات الرياضية والكيميائية، الخ.).

ب - الأسنن الجمالية: وتمثل مجموع الأسنن التي تتحكم في الإبداعات الفنية المختلفة (الرسم، الموسيقى، القص، الخ.).

ج - الأسنن الاجتماعية: وتندرج ضمنها أسنن الآداب والطقوس، والبروتوكولات، وأسنن الموضة (اللباس، الغذاء، الأثاث، الخ.)، وأسنن الألعاب وغيرها.

تملي التباينات النوعية للأسنن على باث العلامة ومستقبلها، قواعدها الخاصة في عملية التسنين وفكه، إذ لا يجد **أحمد يوسف** لهاتين العمليتين تأثيرا في بناء المعنى وتشييــده، فقد « يتداخل مفهوم التسنين بالفهم وبخاصة إذا تعلق الأمر بالنسق اللساني الذي أضفى عليه **دو سوسير** بعدا سيميائيا، ولم يعرفه بأنه سنن. إن المستقبل يتلقى المرسلة عبر متتالية من الإشارات يحاول أن يضفي عليها معنى يقصده المتكلم أو يقترب من قصده؛ لأنه لا تواصل خارج العملية القصدية وهذا ما لا يقوم به إلا الإنسان، ولا تستطيع الآلة في الراهن على الأقل منافسة البشر في ذلك لكونه حيوانا ناطقا ورامزا »[2]. لذلك يقترح **بريبتو** آلية الفعل السيمي سعيا لتبسيط صور التواصل اللساني وتعميمها على الأنساق السيميائية.

---

[1] – Voir : P. Guiraud, La sémiologie, Paris, Ed .P.U.F., 2e éd., 1973.

[2] – أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، ص.143.

يتمحور اهتمام نظرية الإعلام حول الجوهر الكمي للمعلومة، وتراهن على السنن بدل الرسالة في تقييم محتوى المرسلة وصورتها الإنجازية. ولا يقف الأمر عند ذلك فحسب، إذ للسنن أهمية بالغة في إحصاء مجموع المرسالات الممكنة وتقدير الاحتمالات المتوالية لكل علامة داخل المرسلة التواصلية[1]. لذلك تتوجه السيبرنيطيقا إلى نظام الرقمنة لاستيعاب زخم الكم. في حين تعمل السيميائيات على تجاوز الوضع الحدسي لمستعمل السنن، إلى إدراك معطيات المرسلة عبر الجرد الكيفي للدوال التي تهيكل المدلولات، وذلك لاعتقادها باستحالة وجود أي نقل للمدلول في غياب وساطة الدال . وعبر هذا التجريد الكلي للمدلول، يستطيع التحليل السيميائي للتواصل حسب **جاك. دوران**[2] (**J. Durand**) أن يقودنا إلى إدراك الخصائص الشكلية للمرسلة ضمن إطار مبدأ الملائمة ، ما يجعل أهمية تحديد المدلولات تكمن في ضبط الوحدات الدالة.

تمثل الإشارة (signal) بالنسبة لـ**برييتو**[3] أداة أولية لنقل المرسلات والتواصل بها؛ بوصفها وسيلة فعالة في إقامة العلاقات الاجتماعية (الإبلاغ، الاستفهام، الأمر)، حيث يأخذ فعل إنتاجها من طرف المرسل وضع إرسال لـ"فعل سيمي". فسائق السيارة عندما يشهر الأضواء الخلفية لسيارته مثلاً، يأخذ وضع مرسل لفعل سيمي، يسعى عبره إلى إبلاغ كل سائق يليه باستعداده لتغيير وجهة المسير، وكذلك هو الحال في الأمر، أوالمنع (الأمر السلبي) أوالاستفهام.

تكمن أهمية الإشارة داخل آلية الفعل السيمي، في تمييز المعاني المقبولة عن المعاني المقصاة، حيث يسمح تقدير الظروف المحيطة بالفعل بتحديد وتدقيق المعنى المقصود من بين مجموع المعاني المقبولة. إن اختلاف طبيعة الإشارة عن القرينة لا ينفي اشتراكهما في تزويد المتواصلين بمجالات التوجيه المزدوج إيجابا أو سلبا، فالقرينة حتى وإن بدت في جوهرها استدلالية فهي توجهنا إلى قسم من

---

[1] - J. Durand, Les formes de la communication, p. 76.
[2] – J. Durand, Les formes de la communication, pp. 65-66.
[3] - L. J. Prieto, Message et signaux, Paris, Ed .P.U.F., 1er éd., 1966, pp. 9-10.

المعاني الممكنة، وتقصي قسما آخر. فالأثر الحيواني، مثلا، يحيل المقتفي على جملة من المعاني الممكنة، ويقصي عبر خصائصه التمييزية معان أخرى، وكذلك هو الحال بالنسبة للقرائن الجوية وغيرها. وفي كل الأحوال فإن نجاح "الفعل السيمي" مرهون بمدى[1]:

ا- جلاء الإشارة ووضوحها.

ب- معرفة المرسل بالسنن.

ج- تقدير المرسل للظروف.

د- درجة فهم المرسل إليه.

لقد لاحظ **بربيتو**[2] في هذا الصدد، أن القاسم المشترك بين المرسل والمرسل إليه، داخل إطار الفعل السيمي، يكمن في بروز "سيم"(séme) مشترك ينشأ عن التلاحم الثنائي بين الدال والمدلول، فالمرسل لا ينظر لمرسلته إلا بوصفها تمظهرا لمدلول "سيم" معين، فيختار لها من الإشارات ما يستطيع أن يوفر لها شق الدال؛ بينما لا يرى المرسل إليه في الإشارة إلا دالا لـ"السيم" نفسه، ومن ثم فإنه يتخير من الرسائل ما يوفر لهذا السيم صعيد المدلول ويتوافق في الوقت نفسه مع الإشارة.

يعد "السيم" الحلقة المشتركة بين المتواصلين؛ حلقة تبرز في صورة علامة(دال ومدلول) ناتجة عن فعل التواصل، حيث يؤسس كل فعل سيمي لنسق من السيمات التي تستطيع أن تحدد كل سيم جديد إما على صعيد الدال داخل الحقل السيماتي (champ sématique)،وإما على صعيد المدلول داخل الحقل النووي (champ noétique)[3]. فإذا ما أبدلنا خاصية من خصائص إشارة ما بطريقة نحصل بها على إشارة من السنن نفسه ، فإن الإشارة الجديدة تكتسب مدلولا مغايرا إذا كانت الخاصية المستخلفة خاصية ملائمة، في حين تحتفظ بالمدلول

---

[1] - L. J. Prieto, La sémiologie, pp. 105-107.
[2] - L. J. Piero, Message et signaux, pp. 50-51.
[3] – J. Martinet, Clefs pour la sémiologie, p. 110.

نفسه إذا كانت الخاصية المستخلفة خاصية غير ملائمة[1]. إن تباين إشارات السنن الواحد لا ينفي عنها الخضوع لبنية أنمودجية مشتركة تحددها الصيغة التمفصلية العامة للسنن؛ بنية تأخذ حسب **برييتو**[2] أربعة نماذج أساسية يحددها كالآتي:

1- أسنن لا تستجيب لخاصية التمفصل: وهي تشكل في الغالب مجموع الأسنن التي تقوم على على "سيم" وحيد من ذلك مثلا : عصى الكفيف؛ الإشارات الضوئية للمرور؛ شعلة السفينة (الدالة على وجود قائد السفينة)،الخ.

2- أسنن تستجيب لتمفصل أولي: وهي تمثل مجموع الأسنن التي تخضع سيماتها للتمفصل بصورة تتعادل فيها التمفصلات بين صفحتي الدال والمدلول، ويتحول "السيم" ضمنها إلى سلسلة ثنائية متكافئة ومتساوية من السيمات الصغرى، من ذلك مثلا، إشارات الرتب العسكرية؛و إشارات المرور (الصفائح)، وأرقام غرف الفنادق، الخ.

3- أسنن تستجيب لتمفصل ثانوي: تتألف غالبية هذه الأسنن من سيمات يستجيب صعيد الدال فيها وحده للتمفصل دون المدلول، و ذلك ضمن وحدات تؤدي وظيفة تمييزية لا غير، يسميها **برييتو** بالصور(Figures) .ويندرج ضمن هذا النوع: الأسنن الافتتاحية للتواصل اللاسلكي؛ التسلسل الرقمي لخطوط النقل في الحافلات؛ الإشارات البحرية اليدوية (فوضعية كل من اليد اليمنى واليسرى لا تحدد سوى حرفا ألفبائيا واحدا)، الخ .

4- أسنن تستجيب لتمفصل مزدوج: وهي تمثل مجموع الأسنن التي تستطيع الجمع بين التمفصلين الأولي والثانوي، ويندرج ضمن هذه الأسنن: اللغة المنطوقة؛ أرقام الهاتف (حيث تدل مجموعات الأرقام على المنطقة، أو على الشبكة، أو

---

[1] - L. J. Prieto, La sémiologie, pp. 124-125.
[2] – Ibid., pp. 138-137.

على الشبكة الصغرى، في حين لا تمتلك الأرقام التي تؤلف هذه المجموعات سوى قيمة اختلافية).

لقد أثارت فرضية التمفصل نزعة وثوقية ضمن مجال التطبيق السيميائي، فكلود **ليفي شتراوس(Claude Levi-Straus)** مثلا، يرهن خصيصة التواصل اللغوي بخاصية التمفصل المزدوج؛ التي تعد في نظره من المقومات الثابتة والقارة في النسق اللساني ومجموع الأنساق الدالة. بيد أن **إيكو**[1] يقر بوجود أسنن تواصلية تتغاير ضمنها أنماط التمفصل إلى درجة تصبح فيها مستويات التمفصل ذات طبيعة إبدالية، وهو حال سنن لعبة الورق حيث ترتد ضمنه القيم الرقمية و الشعارية بين القيمة الدالة والقيمة الاختلافية بحسب نظام اللعب، وبهذا الارتداد تتغاير صفة التمفصل ضمن كل وضع (أولي/ ثانوي).

يفترض ضبط الآليات المتحكمة في بلورة القصد التواصلي تحديد الحالات العامة لنجاح "الفعل السيمي" وفشله، فالمرسل يختار من الإشارات ما يراه كفؤا لحمل المرسلة التي يبغي نقلها إلى المرسل إليه؛ وموافقا لتقديرات الظروف، في حين تنفتح إمكانيات الإشارة لدى المرسل إليه على حمل مرسلات متباينة فيختار منها ما يراه موافقا لها بحسب تقديراته للظروف.

فإذا ما أخطأت تقديرات المرسل للظرف، بصورة لا تتطابق فيها تلك الظروف التي افترضها مع الظروف الواقعية للفعل السيمي، فإن المرسلة تجد لنفسها موضعين قصديين متباينين ضمن مجال هذه الأخيرة[2]. ويحصل أن تتباين وجهات النظر بخصوص الإشارة نفسها، ضمن حالات الالتباس أو سوء الفهم، فقد يرتبط التوجيه الدال الذي تمارسه الإشارة لدى المرسل بمجال محدد من المرسلات، وذلك في الوقت الذي تتحدد فيه نفس الإشارة بالنسبة للمرسل إليه ضمن مجال آخر من المرسلات أو المقاصد، بالصورة التي لا تتطابق فيها المرسلة

---

[1] - U. Eco, La structure absente, pp. 202-203.
[2] - L. J. Prieto, Messages et signaux, p .54.

التي يريد المرسل إبلاغها مع المرسلة التي يمنحها المرسل إليه للإشارة[1]. ويحدث أن تصير الإشارة محلا للقصد ضمن الوضع الذي يختار فيه المرسل من الإشارات ما يتوافق مع مرسلتين أو أكثر، معتمدا على ظروف التواصل في إجازة مرسلة أكثر من غيرها، ما يجعل المستقبل أمام احتمالين مقصديين[2].

يتباين وضع العلامة التواصلية عن العلامة العفوية لارتباط القصد التواصلي بدرجة وعي المرسل بالعلامات التي يبثها، فإذا كانت الأولى تحمل طابعا قصديا بوصفها مسننة ضمن قواعد تعاقدية يتوافق ضمنها كل دال مع مدلول، فإن الثانية تخرج عن كل قصد تواصلي كونها لا تخضع لأي تسنين ولا تفهم إلا حدسا. بيد أن لإرادة المرسل أهمية قصوى في تحويل العلامة العفوية إلى علامة تواصلية، ومن ثم تحويل كل ما هو عفوي إلى تواصل قصدي، فإرادة الممثل، مثلا، في تقليد مشية رجل غني، تحول صفة المشي بوصفها علامة تعبيرية إلى علامة مصطنعة موكلة بتمرير معلومة خاصة؛ أي إلى علامة قصدية تواصلية مسننة[3]. ولا تقترن مسألة الإرادة بالمرسل وحده أو بالمرسل إليه فحسب، ولكنها تتعدى ذلك إلى الموقف القصدي الذي ينسبه المرسل إليه للمرسلة. فقد يحدث أن ترسل العلامة وتدرك بصورة إرادية لدى كل من المرسل والمرسل إليه، في حين يعزى القصد من قبل المرسل إليه بصفة لا إرادية. فمثلا، يستطيع رجل ما أن يتظاهر المرض بصفة إرادية أمام شخص آخر فيتلقى هذا الأخير العلامة بصفة إرادية، لكن وضع التمويه يجعله يعزي لهذه العلامة قصدا لا- إراديا، ويحدث العكس إذا ما أخذ هذا التظاهر وضع تمثيلية مسرحية مثلا، فالجمهور يعزي قصده إلى هذه العلامة بصفة إرادية، وهو يعي تمام الوعي أن الأمر لا يعدو أن يكون أداء لدور معين[4]. إن قصد المرسل هو

[1] - Ibid., p. 55.
[2] – L. J. Prieto, Messages et signaux, p. 55.
[3] – U. Eco, Le signe, p. 57.
[4] – U. Eco, Le signe, p. 58.

قصد أولي مرتقب من المرسل إليه ويكون تارة إراديا وأخرى لا إراديا، فالمموه مثلا، لا يريد من المرسل إليه قصدا إراديا للعلامة محل التواصل حتى ينجح التمويه، فإذا ما أبان له المرسل إليه عن قصد إرادي، فهو يبين بذلك عن فشل فعل التمويه في حد ذاته. وخلافا لذلك، فإن الأعراض اللاإرادية للمرض، تجعل المريض يرتقب قصدا إراديا من الطبيب، على الرغم من إرساله لها بصفة لاإرادية[1]. بيد أن هناك حالات تستوي فيها إرادة المرسل بلا إرادته في التواصل فينهار القصد بهذا الصراع الداخلي وتتقطع أحبال التواصل لحدة الوساوس ومجاذبات التكهنات.

لقد قاد إدراج الاتصال الحيواني في قائمة البحث السيميائي، إلى استكناه حقيقة القصد واستبانة ارتباطه بحالات الوعي، ومن ثم رده إلى منبت ظهوره الأول في رحاب الطبيعة. وفي هذا المقام تعد أعمال **كارل فن فريش**[2](**Karl Von Frish**) سباقة للخوض في مثل هذا الإشكال. فقد لاحظ، أن للنحل كامل القدرة على نقل رسائل مختلفة (وجود الرحيق؛ وضعيته؛ المسافة الفاصلة) وذلك عبر إنتاج علامات اتصالية (رقصة الثمانية 8 التي تأخذ أوضاعا متباينة؛ الرقصة الدورانية الأفقية) تتخذ وضع ذاكرة شبه تعاقدية؛ وتضعنا أمام سنن حقيقي تتحقق ضمنه الخاصية الإبلاغية في التواصل.

بيد أن **بنفنيست**[3] قد لاحظ أن المرسلات في لغة النحل تظل مستغنية عن الإجابة، فالنحلة المبلغة تقف عاجزة عن تبليغ المرسلة التي تتلقاها مالم تتحسس مصدر الجني بنفسها، لكونها لا تقوى على إنتاج أية مرسلة انطلاقا من مرسلة أخرى، وبذلك تغيب لغة النحل مبدأ استكمال دورة التواصل (مبدأ الحوار)، بينما يقترن شكل المرسلة في لغة النحل بثبات محتواها الدلالي (مصدر الجني)، ولا تحيد تلك التغيرات التي تعتريها عن الدلالة على الفارق المكاني.

---

[1] - Ibid., pp. 62- 63.
[2] – J. Kristeva, Le langage, cet inconnu, une initiation à la linguistique, Paris, Ed. seuil,1981, p. 318.
[3] – Voir : E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 1, pp. 56-62.

تستمد الأسنن الإبلاغية في الاتصال الحيواني دقتها من قوة الحس والغريزة، فلا غرو أن يوصف مثل هذا الاتصال بالنشاط الحسي المتميز؛ إنه ذلك النشاط الذي يقع خارج مجال المعنى والدلالة، وقد لا تكفي الحياة الجماعية للنحل أو لدى باقي الحيوانات في خلق واكتساب لغة تواصلية تتأسس على الحياة التفاعلية (= الاجتماعية) المشتركة كما هو حال اللسان. ضمن هذا الإطار يتحدد الفارق الجوهري بين التواصل والاتصال.

لقد جرى الاعتقاد بين « أنصار سيميائيات التواصل بأنهم يستطيعون أن يضعوا أسسا صلبة ستجد فيها سيميائيات الدلالة لبناء متصورات مفاهيمها وأدواتها العلمية أكثر مما ستجده في الأنموذج الذي قدمته اللسانيات »[1]. إنه إذا ما حددنا مجال السيميائيات التواصلية ضمن الأحداث المدركة والمرتبطة بحالات الوعي، فإن كثيرا من الأحداث المدركة غير المرتبطة بحالات الوعي ستتموقع على تخوم مجال التواصل بوصفها تمظهرات دالة وبسيطة داخل فضاءات الدلالة، حتى وإن كان مشروع الدلالة لا يستقيم إلا في ضوء سيميائيات تواصلية أكثر تطورا.

3- الدلالة، تخوم لسانية وآفاق سيميائية

يقترن بروز الوجه الأمثل لصورة الدلالة باللسان، فهو يمثل بامتياز أسمى حالات النشاط الدال، على أن تظل إمكانية التأسيس لأي أنموذج دال جديد مرهونة بمدى تقاطعه مع اللسان ضمن مظهر أو أكثر. تتمتع العلامة بوصفها عنصرا دنيويا داخل اللسان بمظهر دلالي مستقل، تستطيع من خلاله أن تؤسس للمظهر السيميائي للسان[2]؛ أي لنسقيته الدالة.

---

[1] - أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، ص.56.

[2] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 2, pp. 255-253.

يسهم الاستعمال في نظر **بنفنست**[1] في إبراز المظهر السيميائي للسان، فمن خلاله تتصهر العلامة داخل شبكة من العلاقات والتقابلات ؛ شبكة تستمد مرجعيتها أساسا من الطبيعة الاختلافية لكل علامة. تمثل القيمة التصورية للعلامة اللسانية وتقابلاتها الثنائية داخل النسق، الخاصية السيميائية للسان، لذلك تستدعي سميائيات اللسان إهمال تلك العلاقات القائمة بين العلامة وموضوعها أو بين اللسان والعالم بوجه عام.

إن أهمية الفصل بين "الشكل" و"المعنى"، لدى **بنفنست**[2]، تتبع من أهمية الفصل بين مجالين متباينين داخل نسق اللسان نفسه، فاللسان مجال للمعنى بدلالياته التي تتخذ الكلمة وحدة لها والجملة أساسا لها، إن الجملة تمثل في الحقيقة ذلك النشاط الذي يرتبط من خلاله المتواصلين بعالم الأشياء خارج مجال اللسان، حيث يأخذ المعنى صورة فكرة مدركة عبر الفهم وعبر الإحالة إلى وضع الخطاب والمخاطب، بينما تأخذ الكلمات وضع علامات للفهرس السيميائي للسان؛ علامات توجد لذاتها، وتؤسس للواقع الجوهري للسان؛ أي لمظهره الشكلي بوصفها تصورية، عامة وغير مرتبطة بالظرف.

يقع اهتمام السيميائيات العامة ضمن مجال الشكل الدال المنتج والمتبادل بين أطراف الفاعلين المتواصلين، على صور إنتاج الدلالة انطلاقا من بنية المرسلة؛ أي على تلمس آثار المعنى الناتجة عن الاستعمال التواصلي للعلامات، هو الذي يفصل مجال الدلالة عن التواصل.فالدلالة تكتسب إطارها الموضوعي من شكل المرسلة أي من تلك العلاقات التي تنظم العلامات داخل نسق دال أو داخل سيرورة للدلالات المفتوحة[3]. ويتوجب في هذا المقام إدراك الفرق بين "محتوى الدلالة" و"إجراء الدلالة"؛ فمحتوى الدلالة يخص مجال الدلاليات كونه يهتم بصياغة

[1] - E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, pp. 213-216.
[2] - Ibid., pp. 217-221.
[3] - J. Boutaud, Sémiotique et communication, p. 85.

المحتوى ضمن مفردات دالة على الخصائص الدلالية (سيم، سميم، كلاسيم ،الخ.)، بينما تختص إجراء الدلالة بتلك الآليات التي تتحكم في تحديد دلالة معينة لدال ما[1]. ومن هنا يكمن الفرق بين الدلالة الجاهزة التي تتخذ العلامة مدخلا إدراكيا لها، وبين الدلالة بوصفها آلية تعتمل ضمن تضاريس العلامة.

وقد وجد **رولان بارت** في الأسطورة، ضمن أولى محاولاته، مجالا رحبا للتقصي عن عوالم الدلالة، وذلك في خطوة نحو سيميائيات عامة تشتمل تلك الأنساق التي تمثل أساطير هذا الزمن، كتلك المسائل اليومية البسيطة (السينما، الصحافة، الصورة، الذوق، الأدب، السيارات، المصارعة، الخ.)؛ التي تكشف عن نسق اجتماعي وكوني، إذ تبدو للوهلة الأولى أكثر تحررا وعقلانية في ظاهرها بيد أنها تخضع لاختيارات واستعمالات أسطورية مشروطة بتمثلات لا واعية[2]، إنها تلك التمظهرات التي لا ندركها لذاتها، بل فقط للصور أو العلامات التي تثيرها.

يرى **رولان بارت**[3] أن الأسطورة هي ذلك الكلام المعرف بمقصده لا بحروفه، ومن ثم فهي تثير للوهلة الأولى، الانتباه إلى الطريقة التي تعتمل بها بوصفها علامة؛ أي إلى صورة التضايف الحاصل بين "التصور" (concept) و"الشكل"(forme) الأسطوريين. وعلى نقيض الأنساق السيميائية الأخرى التي تخفي فيها الأشكال التصورات، فإن الأسطورة لا تخفي أي شيء، بل إنها تطمح إلى التشكيل والتشويه، فالدال الأسطوري يدلي بمعناه عن طريق مادة الشكل بكل أبعادها الإدراكية (الخطية؛ الصوتية؛ البصرية، الخ.)، بينما تبرز كلية التصور في شكل ترابطي عبر حضور ذاكرتي سديم لا يقود تكثيف المعرفة ضمنه إلى أي شيء واضح المعالم.

---

[1] - R. Champagnol, Signification du langage, Paris, Ed. P.U.F.,1ère éd., 1993, pp. 117-118.
[2] - P. Guiraud, La sémiologie, p. 118.
[3] - R. Barthes, Mythologies, Paris, Ed. Seuil, 1957, p. 207.

تتحدد دلالة الأسطورة ضمن إطار هذا التضايف التشويهي بين "التصور" و"المعنى"، فإذا كان المدلول في النسق اللساني لا يستطيع تشويه أي شيء وذلك نظرا لضعف مقاومة الدال المفرغ والاعتباطي في الوقت نفسه، فإن الدال الأسطوري يتجلى ضمن مظهرين: مظهر معبأ هو المعنى، ومظهر مفرغ هو الشكل، على أن يعمل التصور على تشويه الوجه المعبأ (أي المعنى) عبر تحويله من سياق إلى سياق آخر، من دون فسخ أو إبطال لوجوده، وبين شكل فارغ حاضر ومعنى غائب معبأ يتحدد الدال الأسطوري[1]. خلافا للعلامة اللسانية، فإن العلامة الأسطورية تحقق بعدها الدلالي ضمن العلاقة التماثلية المعللة للمعنى والشكل، فالشكل يجد تعليله في فراغه؛ فلا أسطورة من دون شكل معلل، ويجد المعنى تعليله في تعبئته، لذلك تراهن الأسطورة بشكل عام على تلك الصور العامة التي تفتقر للشحن الدلالي، لتقحمها في غياهب المروث الأنثروبولوجي.

تأخذ المصارعة الحرة بالنسبة ل**بارت**[2]، وضع علامة أسطورية، إذ يسعى ضمنها "التصور" إلى تشويه معنى المصارعة الحرة عبر نقله من سياقه الأصلي (المصارعة الإغريقية) إلى سياق الفرجة والعرض، حيث يأخذ السياق الأول وضع معنى غائب لكنه في الوقت نفسه معبأ بالظروف المشهدية التي تفترضها المصارعة الحرة (العراك، الصراخ، القوة، صخب الجمهور، الخ)، بينما يتحدد شكل الدال الأسطوري ضمن الفراغ والحضور، إذ يحاول المتصارعون نقل صورة ألم المتصارعين الإغريق عبر ذلك الألم المصطنع الذي يبدونه، وهو ما يعطي لدال الأسطورة شكلا مفرغا لكنه حضوري، وبين هذا وذاك تبرز العلاقة التماثلية المعللة ويحصل التشويه والتشكيل لدلالة الصراع المفتوح بين الخير والشر.

إن فضح البعد الدلالي في كل نسق سيميائـي يقتضي لدى **بارت** البحث عن تفاصيل النسق ذاته عبر الأدوات التحليلية للسانيات. فهو يقول: «بالنسبة لي

[1] - R. Barthes, Mythologies , pp. 208-209.
[2] – R. Barthes, Mythologies , pp.13-24.

[فإن اللسانيات] قد منحتني الأدوات الفعالة في تفكيك النص الأدبي أو أي نسق من العلامات»[1]، وذلك انطلاقا من أن مجموع الأشياء المعقدة لا تستطيع أن تدل خارج إطار اللغة؛ إنها بذور الصوت المتناثرة في ثنايا كل نسق سيميائي.

يعتمد إدراك النسقية السيميائية للموضة الملبسية حسب **بارت**[2] الوعي بخصوصية تمظهراتها، فبين مظهرها المكتوب (الوصف اللساني للباس) ومظهرها التقني (اللباس الواقعي) أو الأيقوني (اللباس المصور) تتولى "المحولات" وصل هذه المظاهر المتباينة وتقديم صورة كلية لهذا النسق عبر التحول من مظهر لآخر، إذ تأخذ هذه المحولات تارة شكل تصميم أنموذجي يسمح بتحويل اللباس الواقعي إلى لباس مرسوم، وأخرى شكل برنامج تعليمي يسمح بنقل اللباس الواقعي إلى لباس مكتوب، أو شكل "عائدات" تحيل متعلم الخياطة مثلا إلى الانتقال من اللباس المكتوب إلى اللباس المصور. وخشية الوقوع في مزالق إيديولوجية (أو البورجوازية الصغيرة)، فقد عمد **بارت** إلى اختيار مظهرها المكتوب بوصفه أكثرها حيادا وأقلها إشهارا، إنه المظهر الذي لا يستطيع أن يجاوز حدود تفاصيل الوصف الملبسي.

تؤسس العلامة الملبسية لدى **بارت**[3] لوحداتها داخل التباينات المقطعية بين الدال والمدلول، عبر التركيب الذي تمليه تلك التحولات التي تقيمها الكتلة المستعملة (=الكتلة المتكلمة) كالشركة المنتجة وجرائد الموضة وغيرها،وذلك على خلاف بعض الأحداث السيميائية التي تستمد تركيبها من مجموع القيم التي يحددها نسقها القار.إن هذه الخاصية تجعل من العلامة الملبسية علامة اعتباطية كغيرها من العلامات المنتجة داخل الثقافة، ولا ينفي الاعتباط، إذ ذاك، عنها بعض أوجه التعليل التجانسي أو الجوهري أحيانا أخرى.

---

1 – R. Barthes, Le grain de la voix, entretiens, 1962-1980, Paris, Ed. Seuil, 1981, p. 99.
2 – L.- J. Calvet, Roland Barthes, un regard politique sur le signe, Paris, Ed. Payot, 1973, pp. 91-92.
3 - R. Barthes, Système de la mode, Paris, Ed. Seuil, 1967, pp. 217-222.

يتوقف البحث عن الآلية الدلالية للباس، على معالجة كل ملفوظ تقرره جريدة الموضة داخل السنن الملبسي المكتوب بوصفه دالا، حتى وإن تجلى ضمن وحدة دلالية وحيدة، وعلى السيميائي ضمن هذا الإطار البحث في مجموع تلك التراكيب المتنوعة للملفوظات واستكشاف شكل ثابت يسمح له بالتحول إلى آلية إنتاج المعنى الملبسي[1]. فإذا ما أخذنا الملفوظ التالي على سبيل المثال: **« سترة تستعمل للرياضة و للبس العادي أحيانا، بحسب اختيارك لوضع جيبها المفتوح أو المغلق »**

فإننا سنلفي الأمر، ضمن هذا المثال، متعلقا بدلالة مزدوجة ناتجة عن تركيب ملفوظين اثنين:

سترة . جيب . مفتوح ≡ للرياضة

سترة . جيب . مغلق ≡ لباس عادي

إذ يلاحظ **بارت**[2] أن العلامة- الملفوظ تتألف من وحدتين دالتين ثابتتين (السترة/ الجيب) تتحددان في الواقع بوصفهما جوهرين ماديين، ووحدتين دالتين (مفتوح/مغلق) متغيرتين تحددان التحول الدلالي للعلامة- الملفوظ بوصفهما جوهرين غير ماديين، حيث تأخذ السترة وضع "موضوع مقصود"، والجيب وضع "دعامة"، بينما تأخذ صورة الانغلاق والانفتاح وضع "محـول". إذ يستطيع هذا الأخير تحديد الطاقة الدلالية للملبس ضمن سيرورة دلالية تتخذ التغاير (مفتوح/ مغلق) منطلقا للدلالة، على أن يدعم (الجيب) نقلها إلى الوحدة الدلالية للسترة. إن هذا العنصر الفاعل في السيرورة الدلالية للعلامة الملبسية يؤلف بالنسبة لـ: **بارت**[3] وحدة ملبسية دنيا تسمى بـ:"اللبسم" (vestème).

---

1 – R. Barthes, Système de la mode, p. 69.
2 – Ibid., pp. 71.72.
3 – R. Barthes, Système de la mode, p.76.

حملت الحضارة اليابانية ملامح النظرة الجديدة عن عالم العلامات؛ نظرة دعمت رؤى **بارت** السياسية للعلامة(*)، وأبانت له عن مظهر الفراغ الدلالي في تلك الأنساق السيميائية التي لا تحلينا سوى على علامات فارغة تغيب عنصر المدلول الأخير؛ « إنها [أقرب إلى] ذلك الشرخ الذي لا ينفتح إلا على ملامح علامة أخرى»[1]. إذ ينبغي على السيميائي أن يتموقع ضمن هذا الفراغ على مستوى شكلي يحلل عبره تفاصيل النسق من دون أن يقول بدلالة هذا أو ذاك، وانطلاقا من ذلك يمكننا أن ندرك الدلالة بإدراكنا للعبة التي يمارسها النسق السيميائي؛ والكيفية التي تتمفصل بها عناصره المختلفة[2]، داخل حدود المحاثية.

تثير فرضية إدراج العلامات الطبيعية ضمن مشروع السيميائيات العامة إشكالية إزاحة المظهر الدلالي عن إطار ذلك التواصل المتعلق بالأحداث المدركة والمرتبطة بحالات الوعي، كون العلامة الطبيعية تستمد مرجعيتها الدلالية من إملاءات الطبيعة؛ أي من صورة ذلك الترابط الذي تقيمه الظواهر الطبيعية بين الدال والمدلول. عادة ما يتولى هذا الارتباط اقتصاد المعرفة العلمية المتعلقة ببعض الظواهر، فتبدو دلالتها حاصلا من تحصيل البديهة (دخان /نار، أو سحاب/مطر، الخ.)، وذلك في الوقت الذي تتعالى فيه ظواهر أخرى عن التجربة العادية، على غرار ارتباط ظاهرة المد البحري بالقمر؛ فاسحة مجال العقد للمؤسسة العلمية[3]. حيث تسهم التفسيرات العلمية في الحد من تراكمات الدلالة الأسطورية والخرافية.

---

*- يقول **لويس- جان كالفت Louis-Jean Calvet** : «بالنسبة إلينا فإن كتاب "إمبراطورية العلامات" L'empire des signes يمثل نصا بارتيا مثاليا يعكس مسعاه في إقرار بطلان الإثباتات الخاطئة التي تعتقد في الخاصية المكانية للغة، والبحث في الثقافة المقنعة بالادعاء الطبيعي وصولا إلى إشكالية الدفاع عن السيميائيات، كلها قضايا تعكس الرؤية السياسية لعالم العلامات التي أسس لها **بارت**.» ينظر:

- L. -J. Calvet, Roland Barthes, p. 159.

[1] – R. Barthes, L'empire des signes, Genève, Ed. Albert Skira, 1993, p. 66.

[2] – R. Barthes, Le grain de la voix, p. 97

[3] – C. Marty, R. Marty, 99 Réponses sur la sémiotique, (28- qu`est-ce qu`un signe naturel ?), Montpellier, Ed. CRDP/CDDP,1992.

تجد التمظهرات البسيطة التي تقع على تخوم التواصل الحقيقي مكانتها الفعلية ضمن مجال البحث الدلالي[1]؛ حيث« يتحول العالم المحسوس كله إلى مجال للبحث عن الدلالة، ذلك أنه يتمظهر بكليته وتفاصيله بوصفه صورة افتراضية للمعنى؛ تتبلور داخل شكل معين[2]». عبر هذه الفرضية يسوغ **غريماس**[3] إمكانية بلورة سيميائيات للعالم الطبيعي؛ تسعى إلى تحويل مجموع التمظهرات الحسية للعالم الخارجي إلى تمظهرات للمعنى الإنساني؛ أي إلى دلالة لصالح الإنسان؛ يتحول المرجع الطبيعي المطلق من خلالها إلى مجموعة من الأنساق السيميائية الضمنية. وبذلك يتزامن ارتباط النسق اللساني بنسق العالم الطبيعي، وتذوب الحقيقة الدلالية لكل منهما داخل شبكة من التضايفات.

قد لا نعمل في كثير من الأحيان سوى على إحالة الأشياء إلى كلمات، ففي ظل الخاصية المشتركة للعلامة الطبيعية التي تؤسس للآلية الدلالية عبر إحالة كل علامة إلى علامة أخرى، تأخذ العلاقة الإحالية –الدلالية وضعا تمفصليا بين علاقة السبب بالمسبب أو المسبب بالسبب،وتتحول الآلية الدلالية إلى سلسة سببية من العلامات التي تقع على صعيد واحد (فإذا كان السحاب يحيل إلى المطر، فإن المطر يحيل بدورها إلى الشتاء، الخ.). ويحدث أن تتحول السيرورة الدلالية للعلامة الطبيعية إلى حقل استبدالي من العلامات ما يضفي على العلاقة الإحالية- الدلالية طابع البنية الاستعارية، أو التشبيهية، الخ. وذلك بحسب ثقافات الشعوب والأفراد.

يمكن للسيميائيات، ضمن هذا الإطار، أن تتخذ العالم الطبيعي موضوعا لها، عبر إقرار العلاقة الإحالية الدلالية بوصفها علاقة سيميائية ثابتة، وتحديد الأوضاع السيميائية المتباينة لكل علامة طبيعية ضمن تمفصلاتها المختلفة. وكل ذلك حسب **غريماس**[4]، قد لا يقودنا إلى طبيعة الانتظام الداخلي للعلامة نفسها،

---

[1] - L. P. Prieto, La sémiologie, p. 94.
[2] - A. J. Griemas, Du sens, essais sémiotique, Paris, Ed. seuil, 1970, p. 49.
[3] – Ibid., p. 52.
[4] – A. J. Griemas, Du sens, essais sémiotique, Paris, Ed. seuil, 1970, pp. 53-54.

بقدر ما يجعلنا أمام سيميائيات واصفة تسعى إلى ترويض العلامات الطبيعة داخل عالم الثقافة.

يولي **غريماس**[1] أهمية بالغة لتلك التضايفات المقررة بين العالم المحسوس واللغة الطبيعية، فهي تسهم في نظره بطرح التمفصلات الطبيعية والبسيطة لعالم الدلالة، فيتولى العالم الطبيعي من خلالها دور تكوين الأشكال اللسانية ومنحها بعد الدلالة المحايثة. ولعل الحاجة تبدو ملحة لإقرار هذه التضايفات على صعيد العلامات الثقافية عموما والصورة خصوصا.

لا تنشأ الصورة بمعزل عن ألوان المعنى وأفضية التواصل، فهي لا تنأ عن تلك التحركات التي تنظم الدلالة داخل الحياة الاجتماعية، فللثقافة دور في احتضان خدوجها حتى وهي لا تزال مجرد فكرة في ذهن المبدع. ولا يخلو الانطباع التمثلي الذي تتركه الصورة من البعد الخطابي، لذلك فإن **كريستيان ميتز**[2](Christian Metz) لا يرى لسيميائيات الصورة من مكان خارج مجال السيميائيات العامة.

يقوم اقتراض المفاهيم اللسانية في التحليل السيميائي للصورة على تمييز المفاهيم العامة (التركيب، الاستبدال، الشكل، الماهية، المحتوى، الوحدة الدالة، الوحدة الاختلافية، الخ.)، عن تلك المفاهيم اللسانية الخاصة أو الخالصة (الفونيم، الكلمة، السابق، اللاحق، التقطيع المزدوج، إلخ.) . ومفهوم من مثل "الخصائص الفونيمية المميزة" (الجهر؛ الهمس، الخ.)، قد لا يجد له مبررا في التحليل السيميائي للصورة فقط لأن الصورة ليست بظاهرة فونيمية، وقد يختلف الحال إذا ما أبنا إلى مفهومي "التركيب" و"الاستبدال" إذ لا نجد في تعريفهما اللساني ما يميز نسق اللسان عن باقي الأنساق الدلالية الأخرى[3]. ومكمن

---

[1] - A. J. Griemas, Du sens, essais sémiotique, p. 56.
[2] - C. Metz , Essais sur la signification du cinéma , II, Paris , Ed. Klinckseick , 1972, p. 154.
[3] – C. Metz , Essais sur la signification du cinéma , II, pp. 154-155.

الاختلاف في الحالتين، مرتبط بمدى قابلية المفهوم المنسوب إلى اللسانيات لتحقيق المكتسبات الإجرائية نفسها إذا ما سحب على موضوعات أخرى. ذلك أن المفاهيم العامة تأخذ منحى القانون العام بوصفها مفاهيم مجردة عن الموضوعات التي أنيطت بها.

تختلف الأوضاع السيميائية للصورة باختلاف مجالاتها، حيث يسمح لنا المفهوم اللساني لـ"مادة التعبير" بتحديد الفروق النوعية لكل مجال من هذه المجالات. فالصورة في الفن التشكيلي لا تختلف عنها في التصوير الفوتوغرافي سوى في تقنية الالتقاط التي تكون يدوية في الأول وآلية في الثاني، بينما تشترك كل منهما في الوضع السكوني، وذلك على خلاف مادة تعبير الرسم الحكائي[1] (la bande dessinée)، في حين تتميز مادة تعبير الصورة في السنيما عن هذا كله، كونها تتبنى تقديم الرصد الآلي للصورة ضمن وضع متعدد ومتحرك؛ ترتبط من خلاله العناصر الصوتية المختلفة(الحركة، الكلام،الضجيج، الموسيقى وغيرها) مع التنويهات الكتابية [2]. إذ تمثل هذه الوحدات التي أشرنا إليها وحدات تقنية- حسية تسهم عبر ماديتها في استجلاء آليات الدلالة المجردة.

تمثل الخاصية "التماثلية" وبشكل حصري، محورا رئيسيا من محاور مشروع الاستقصاء عن دلالة الصورة ؛ خاصية يراهن عليها **ميتز**[3] بوصفها نقطة انطلاق لاغير، حتى وإن كانت تؤلف قاعدة دلالية مشتركة بين غالبية الصور، ذلك أن شرط التماثل هو نسبي كماً؛ لتغاير درجات للأيقونية، وكيفاً؛ لارتباطه بالثقافة، ثم إن كثيرا من الرسائل البصرية لا تحتكم للمبدأ التصويري كالأيقون المنطقي عند **شارلز سندرس بورس (Ch.S.Peirce)**، وعادة ما تتلاشى

---

[1] - ينظر: جوزيف كورتاس، الأشكال التلفظية والأشكال الملفوظية في الرسم الحكائي، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، مجلة سيميائيات، العدد 02، وهران، الجزائر، 2007.

[2] - C. Metz , Essais sur la signification du cinéma , II, p. 158.

[3] - C. Metz , Essais sur la signification du cinéma , II, pp. 160-165.

خاصية التماثل في بعض الرسائل البصرية المختلطة. إن نقطة الانطلاق الحقيقية قد تكمن في فحص معطيات القدرة الأيقونية للصور التجريدية عبر ضبط آليات علاقاتها المنطقية والنسقية.

يتحدد الاشتغال السيميائي على الصورة فعليا خارج مجال التماثل، ومن الخطأ أن نعتقد بحصرية مجال الحديث عن الصورة ضمن حدود التماثل[1]. فدلالة الصورة لا تقف حسب **ج.ج. بتود**[2] **(J.J. Botaud)** عند حدود الاستعمال السنني، بل إنها كثيرا ما تتحول إلى نشاط إدراكي،ومعرفي ،ورمزي ، تتجلى من خلاله التلفظات الأيقونية للصورة.ثم إن علاقات الصورة قد تكون شكلية عبر الانطباعات الإدراكية التي تتركها، ودلالية عبر إحالتها الواقعية، وسردية أو بلاغية تضمينية أو تداولية بوصفها خطابا وسمة[3]. وفي كل الأحوال هي دالة حتى وإن كانت غامضة، مجردة أو غير واضحة.

إن الاعتقاد بوجود نسق شمولي يتولى احتواء مجموع الدلالات التي تنشؤها الصورة، يعد من مغالطات البحث السيميائي، وحري بالمعرفة السيميائية في هذا الصدد، أن تعنى باستنباط تلك الوحدات التصويرية البنوية؛ أي ذلك المجال الشكلي لتعبير الصورة ومحتواها، الذي تأخذ فيه مجموع الصور- الدنيا وضعا تعالقيا خالصا[4]، فالصورة لا تتأسس عن تعاقد مطلق على غرار اللسان، بل تتعدد ضمنها التعاقدات لدرجة يستحيل فيها كما يرى **إيكو**[5]، التثبت من وجود سنن أيقوني عام، فلكل صورة سننها وتعاقداتها.

تستمد التقديرات الدلالية للصورة مرجعيتها من إمكانية تقطيع فضائها البصري تقطيعا كليا ضمن كيانات قابلة للتسمية (الصور الدنيا)؛ كيانات تظل بدورها حسب **لويس ماران**[6] **(Louis Marin)** قابلة للتمفصل ضمن وحدات

---

1 - C. Metz, Essais sur la signification du cinéma, II, pp. 161-162.
2 – J. –J. Boutaud , Sémiologie et communication, p. 218.
3 - Ibid., pp. 224-226.
4 - C. Metz, Essais sur la signification du cinéma, II, p. 159.
5 - U. Eco, La structure absente, p. 253.
6 - L. Marin , Sémiologie de l’art , in : Encyclopaédia universalis, France, S.A., 1996, p. 888.

تنتظم داخل تركيبات خاصة وتخضع لدلالات خاصة؛ لا تلبث أن تذوب داخل مجال الصور- الدنيا، لذلك تبدو نسقية الصورة مفتوحة ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تجانب الاقتصاد اللساني.

فالصورة في منظور **ميتز**[1] لا تخضع للتمفصل المزدوج كون تمفصلاتها لا تقع على الدال دون المدلول لتقاربهما، فإذا ما أخذنا صورة لثلاثة قطط وفصلنا أحدها فإننا سنجد أنفسنا أمام تقطيع للدال والمدلول معا. فحيث توجد الوحدة المتعالية والمباشرة توجد الرسالة المجملة التي لا تقبل وحداتها التمفصل الأول[2]، بيد أن ما يجيز التمفصل المزدوج في اللسان، شساعة المسافة بين الدال والمدلول؛ التي تعد طرفا مؤسسا لجوهر الاختلاف الفونيمي المفرغ من الدلالة. إن عدم خضوع الصورة للتقطيع المزدوج يراه **لويس بورشر**[3](**Louis Porcher**) مبررا لاحتوائها على نسق دلالي شمولي ومباشر. كل ذلك يجعلنا لا نستغرب انكفاء **جون ماري فلوش**[4] (**Jean-marie Floch**) على دراسة مستوى التعبير، في مقاربته لإحدى لوحات **ويسلي كاندينسكي** (**wassily Kandinsky**) ذلك لأنه يرى أن لا مكان للمحتوى الخاص في أية لغة خاصة وجدت. إن اختبار حدود وقدرات السيميائيات في تعاملها مع مستوى تعبير الأنساق الدالة التي تقوم على دوال ثنائية البعد هو الذي قاده في الأخير إلى تقنية رتقية لبناء دلالة الصورة.

قد لا تنحصر النماذج الدلالية التي تفرزها الصورة ضمن المجال اللساني- البصري فحسب، بل إنها تأخذ في بعض الأحيان وضعا لا هو باللساني ولا هو بالبصري الخالص، ومن ثم فإن الاهتمام بموضوع الصورة لا يكمن فقط في إنتاج الصور، بقدر ما يكمن في إنتاج الكلمات وذلك عبر بلورة لغة واصفة

---

[1] - C. Metz, Essais sur la signification du cinéma, Paris, Ed. Klincksiek, 1968, pp. 67-66.

[2] - محمد السرغيني، محاضرات في السيميولوجيا، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1987، ص.73.

[3] - L. Porcher, Introduction à une sémiotique des images, sur quelques exemples d'images publicitaires, Paris, Ed. Marcel Didier, 1976, p. 208.

[4] – J-.M. Floch, Composition IV de Kandinsky, in : Questions de sémiotique (sous la dir. A. Henault), Paris, Ed. P.U.F.,1ere éd., 2002, pp. 140 et 143-149.

لمجمل تمظهرات الصورة[1]. إذ يمكن لآليات هذه اللغة أن تعقلن بعد الدلالة في الصورة، وتستوضح أوضاعها الواصفة بتأسيس نمطية لعلاقة التراتب.

4- سيميائيات اللغة الواصفة

يمكن لنظرية اللغة انطلاقا من اللسانيات، أن تخلق وجهة نظر مشتركة بين عدد كبير من العلوم التاريخية والعلمية والأدبية والفنية والموسيقية وحتى الرياضية؛ كل على طريقته للمشاركة في بناء علم عام للسيميائيات، وذلك عبر التحري عن مدى توافق دراسة مواضيعها المختلفة مع معطيات نظرية اللغة؛ علم ينتظم ضمن هذا التشارك بوصفه موسوعة عامة لبنى العلامات[2]. ويستطيع اللسان ضمن هذا العلم أن يحتل وضعا سيميائيا متميزا بالنظر إلى قدرته على تشكيل أي معنى كان.

يقرن التصور اللساني الخصيصة السيميائية بالخضوع لنسق القيمة، بينما يتبنى المناطقة إلحاقها بطبيعته التحويلية. فبعيدا عن أي تأويل تتولى الرياضيات الواصفة؛ بوصفها تصورا أوليا للنظرية المنطقية للعلامات، تجريد النسق الرمزي للرياضيات ضمن نسق من صور التعبير لوصف قواعدها التحويلية[3]. إن تحويلية النسق تبدو حسب **ردولف كارناب(Rudolf Carnap**) منطلقا حقيقيا في تأسيس مفهوم اللغة الواصفة.

لقد مثلت إشكالية التعيين منطلقا أساسيا لمشروع بناء لغة- واصفة ضمن حدود العلاقة التي تقيمها اللغة مع الموضوع. إذ يتصور **جون ستوارت ميل** (**Johen Stuart Mill**) أن « الكلمة Blanc [على سبيل المثال] تعين كل الأشياء البيضاء، من مثل: الثلج، الورق، زبد البحر، الخ. وتتضمن أو توحي

---

[1] - C. Metz, Essais sur la signification du cinéma , II, p. 161.
[2] - L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, p. 137.
[3] – Ibid.

[في الوقت نفسه] إلى صفة البياض»[1]؛ وهو تصور تبنى أقطاب الفلسفة التحليلية إزاحته من مجال المعنى إلى مجال الإحالة، فالعلامة حسبهم تدل على المعنى وتعين الأشياء. وعلى غرار **شارلز ويليام موريس (Charles William Morris)** في تمييزه بين "المدلل" (significatum) و"المعـين" (denotatum)، تولى **كارناب** الفصل بين التعيين والإيحاء عبر مصطلحي "الماصدق" (extension) و"القصد" (intention)[2]. وفي كل الأحوال ثمة فرق بين تعيين الأشياء والدلالة عليها.

تولي الوضعية المنطقية أهمية بالغة للدلالة المعرفية (التعيينية أو المرجعية) في مقابل الدلالة التعبيرية، وذلك انطلاقا من تصورها لمفهوم التعيين (تعيين= التعبير؟ الموضوع)؛ تصور تتحول من خلاله الملفوظات المفتقرة للدلالة المعرفية إلى ملفوظات ميتافيزيقية[3]. ضمن هذا الإطار تتحدد مبادئ اللغة- الواصفة بوصفها إبستمولوجيا سيميائية منطقية ضديدة للميتافيزيقا، يقول **كارناب**: « لقد تبين لنا بأن كل محاولة لصياغة الإشكاليات الفلسفية التي تهمنا وبدقة، تقودنا [في الحقيقة] إلى إشكاليات التحليل المنطقي للغة. ذلك أننا نرى أن بلوغ الإشكاليات الفلسفية المتعلقة باللغة - لا بعالم الأشياء- يمكننا صياغتها ضمن لغة- واصفة لا ضمن اللغة- الموضوع. لهذا فإنه يبدو لي أن التطوير التام لفرضية اللغة –الواصفة سيسهم في إيضاح واسع في صياغة الإشكاليات الفلسفية والحديث عنها» [4]. فالفلسفة هي اللغة الواصفة لعالم الأفكار؛ لغة تسهم ببنائها ودقة صياغاتها في بلورة الإشكالات الفلسفية الحقيقية وبلوغها.

تسهم الصياغة اللغوية الموضوعية في تقديم الإشكالات الفلسفية على نحو مطرد، بيد « أن المسائل الموضوعية التي تطرح على منطق العلم (العدد، الأشياء،

---

[1] - U. Eco, Kant et l’ornithorynque, trad. : J. Gayrard , Paris, Ed. Grasset, 1999, p. 409.
[2] -U. Eco, Kant et l’ornithorynque, trad. J. Gayrard, Paris, Ed. Grasset, 1999, p. 408.
[3] – R. Carnap, Le dépassement de la métaphysique par l’analyse logique du langage, in : Manifeste du cercle de Vienne et autres écrit (sous la dir. A. Soulez), Paris , Ed. P.U.F. , 1ere éd., 1985, p. 178.
[4] – J. J. Kartz, La philosophie du langage, trad. : J. Gazio, Paris, Ed., Payot, 1971, p. 33.

الزمن، الفضاء، الخ) تمثل في الحقيقة أشباه "مسائل موضوعية"[1] لا تحيل بصياغاتها المغالطة إلى الموضوعات بقدر ما تحيل إلى الجمل والمفردات أو النظريات، الخ.، وهي في واقع الأمر مسائل منطقية... ومن ثم فإنه يمكن لكل المسائل المنطقية أن تصاغ صوريا بوصفها مسائل تركيبية» [2]، حيث تسمح هذه الصياغة الدقيقة باستجلاء الموضوعات داخل زخم الكلمات.

يسمح الارتفاع إلى أعلى مستويات التعبير؛ عبر الجمل التركيبية؛ بالاقتراب من الموضوعات، والابتعاد عن معيناتها (الجمل والكلمات)، بدءا من تحويل أشباه –الجمل الموضوعية إلى جمل تركيبية ضمن لغة اصطناعية مثالية. وعليه فإن الجمل التي لا تحقق شرط الموضوعية، والتي لا يمكن نقلها أو تحويلها إلى جمل تركيبية (جمل- واصفة) ضمن إطار نظرية التركيب المنطقي للغة؛ تعد جملا محرومة من المعنى المعرفي كونها ميتافيزيقية تخلو من أية علاقات رياضية منطقية أو مفهومية[3]. إن الجملة التي لا تعين أي شيء على الإطلاق هي ببساطة كل جملة قد اختل تركيبها، ومن ثم استحال وصفها لكونها لا تحقق شروط اللغة الموضوع.

لقد انقاد **يامسليف** بتصوره الإبستمولوجي لسيميائية اللغة- الواصفة ، إلى إحداث قطيعة مع كل ما هو واقعي ومن ثم مع الميتافيزيقيا، كون صورة الدلالة تنفك عن الارتباط بالأشياء وحالاتها. فالعلامة ليست علامة لشيء ما،

---

[1]- لقد لا حظ كارناب وجود بعض الصيغ التي تؤسس للخصوصية التركيبية للمفردات المعينة للموضوع داخل الجمل سماها بالجمل "الشبه موضوعية" من مثل :("خمسة" ليست بشيء؛ولكنها عدد)، فمثل هذه الجملة تنظم المفردة "خمسة" ضمن مقولة تركيبية للتعابير الرقمية، ولكنها تتوافق في الوقت نفسه، مع"صيغة صورية" (جملة تركيبية) تعبر عن طابعها الواقعي على نحو:("خمسة" ليست كلمة لشيء؛ ولكنها كلمة لعدد).

[2] - J. J. Kartz, La philosophie du langage, pp. 35-36.
[3] –J. J. Kartz, La philosophie du langage, p. 37.

وإنما تجد "محايثتها" في تلاحم شكلي التعبير والمحتوى، فعبر الوظيفة السيميائية تتصرف العلامة عن أي قيمة دالة وتتحدد بوصفها تمثلا لتعيينات اعتباطية[1]. ذلك أن الوظيفة السيميائية نفسها تأخذ وضع نواة لاحمة لمستويي التعبير والمحتوى ضمن علاقة الافتراض المتبادل.

بهذا التصور، يمكن للعلامة أن تحفظ خاصيتها الدلالية ضمن إطار اللغة- الواصفة، وذلك بالنظر إلى اهتمامات نظرية اللغة التي لا تتوقف عند حدود الوصف الصوري لشكل التعبير فحسب، بقدر ما تجد موضوعها في تلاحم هذا الأخير مع شكل المحتوى[2]، وكل تغيير على صعيد التعبير يفضي بالضرورة إلى تغيير على صعيد المحتوى، والعكس صحيح. ففي ظل مبدأ الإبدلية لا مجال إلا للوحدة الملائمة .

يدعم مفهوم اللغة- الواصفة حسب **يامسليف**[3]، مبدأ تراتب اللغات ضمن بنية مجموعاتية تتألف عناصرها من جمل أو علامات قوامها العلاقات الدلالية ؛ التي تقوم على وضع التشاكل الجزئي بين مجموعة من العلامات ومجموعة من المحتويات للغتين متباينتين على التوالي (محتوى اللغة ن+1 هو اللغة ن، ومحتوى اللغة ن+2 هو اللغة ن+1، الخ.)، وهو ما لا تقوى عليه اللغة- الواصفة المنطقية، إذ بتجاوزها لصعيد المحتوى تتبنى خيار العلاقات الاحتوائية (ن ⊃ ن+1 ⊃ ن+2...).

يرى **يامسليف**[4] أن للألسن الطبيعية (أو فيما أسماه باللغة غير المقيدة) طاقة هائلة في التعبير عن أي دلالة كانت، بينما لا تختص باقي اللغات غير اللسانية (أو المقيدة) إلا بقسم معين من الدلالات الخاصة كونها تستعمل لغايات محددة. ومن

---

[1] - L. Hjelmslev, Nouveau essais, Rec. et Pré. F. Rastier, Paris , Ed. P.U.F., 1ere éd., 1985, p. 82.
[2] - L. Hjelmslev, Nouveaux essais, Rec. et Pré. F. Rastier, Paris , Ed. P.U.F., 1ere éd., 1985, p. 140.
[3] - J. Rey- Debove, Le métalangage, étude linguistique du discours sur le langage, Paris, Ed. Armand Colin, 1997, p. 20.
[4] - L. Hjelmselv, Prolégomènes à une théorie du langage, pp. 183-184.

هنا تبدو الألسن الطبيعية أقدر على استيعاب كل اللغات المقيدة بل وحتى على استيعاب بعضها بعض.

قد تمتد الألسن في نظر **ياكبسون**[1] لتصف نفسها بنفسها في أثناء عملية التواصل، فاللغة- الواصفة ظاهرة طبيعية، إذ لا تمثل فقط تلك الأداة العلمية الضرورية لمتطلبات المنطق أواللسانيات بل إنها تتغلغل في لغتنا اليومية؛ وحتى في تمرسنا على اللغة ذاتها. ويستطيع اللسان عبر هذه الخصيصة أن يتميز عن باقي الأنساق السيميائية الأخرى، فباعتماد لعبة التركيب يستطيع اللسان أن يكون واصفا لنفسه، ولا يمكن لباقي الأنساق السيميائية الأخرى أن تحقق ذلك ما لم تستعن بلغات أخرى وذلك رغم احتكامها إلى أسنن خاصة. إن خاصية التعالي التي تتمتع بها الألسن تمنح لها القدرة على اختراق كل الأنساق الدالة وردها إلى لغة وحيدة ومشتركة، فهي تجعل منها المؤول الشمولي أو العام بوصفها "سيميائية- واصــــفة"[2] (métasémiotique) لكل تلك الأشكال التعبيرية[3]. إلى هنا فإن مجموع العمليات، والمعايير، والمبادئ التي تؤسس للغة- الواصفة تستطيع أن تؤلف بدورها مبادئ للسيميائيات العامة.

يحقق التعيين بوصفه قاعدة لكل لغة مظهره السيميائي ضمن الإطار الذي لا يتوافر فيه كل مستوى من مستوييه على الخاصية السيميائية؛ إذ ترتبط الخاصية السيميائية لأي نسق بالحضور الثنائي والمتزامن لمستويي التعبير والمحتوى[4]. ذلك أنه إذا ما التفتنا إلى بعض الأنساق السيميائية لألفيناها تحقق

---

[1] - R. Jakobson, Essais linguistique, 1, p. 218.

[2] - ثمة فرق بين السيميائية والسيميائيات، فالسيميائية هي الصفة التي تطلق على النسق الدال سواء أكان تعيينيا، إيحائيا أو واصفا، أما السيميائيات فتطلق على الخطاب الذي تنتجه المعرفة السيميائية سواء أكان علميا أم غير علمي؛ خطاب لا يحيد في جوهره عن صورة النسق الدال.وعلى هذا المنوال دأبنا على تمييز الســيميائية الواصفة(métasémiotique) عن السيميائيات الواصــفة(métasémiologie). وذلك اقتداء بـ: يامسليف الذي يرى أن مصطلح السيميائية الواصفة يشتمل السيميائيات والسيميائيات الواصفة بوصفهما نسقين دالين قبل كل شيء.

[3] – D. Bougnoux, Les sciences du langage et de la communication, In Epistémologie des sciences sociales, (sous la dir. Jean-Michel Bertthelot), Paris, éd. P.U.F.,1ere éd., 2001, p. 168.

[4] - L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, p. 144.

شرط قابلية الرد إلى اللسان، لكنها تقوم بالأساس على مستوى وحيد كتلك الأنساق التركيبية الخالصة وكل الأنساق الرمزية التي توجد في تماثل مع مؤولاتها، وصولا إلى تلك العلامات المحاكية[1]. ويقترن المبدأ التعييني لدى **يامسليف**[2] (التعيين= التعبير ع المحتوى) بالمرجعية "السوسيرية " التي ترى أن العلامة تعرف بدلالتها، ففي ظل مبدأ القيمة كشف لنا الوعي اللساني عن الثنائية الشكلية للتعبير والمحتوى.

تتحدد سيميائية الإيحاء في الوقت الذي يتخذ فيه مستوى التعبير وضعا سيميائيا؛ أي في الوضع الذي يتحول فيه مستوى التعبير إلى علامة تحقق الشرط السيميائي للتعيين[3]. وبعبارة أخرى فإن سيميائية الإيحاء تحول كل نسق أولي (تع ع مح) إلى مستوى تعبيري بسيط ضمن نسق ثان، على النحو الآتي: (تع ع مح) ع مح؛ صيغة تنقل النسق الأول من وضعيته التعيينية إلى درجة إيحائية يحقق ضمنها مستوى التعبير المبدأ السيميائي.

إن من خصوصيات السيميائية الواصفة أن يتخذ مستوى المحتوى فيها وضعا سيميائيا ضمن الإطار الذي يتحول فيه إلى علامة تحقق الشرط السيميائي للتعيين، وبوجه عام فإن السيميائية الواصفة تتخذ العلامة التعيينية بوصفها صعيدا للمحتوى ضمن صيغة تعمل على مضاعفة المستوى التعبيري للنسق التعييني عبر لغة تتخذه صعيدا للمحتوى: تع ع (تع ع مح)، حيث تتولى ضمنها السيميائية الكبرى معالجة السيميائية الصغرى[4]. وهو ما يجعلنا إزاء نشاط دلالي مكثف يتعالى عن صورة الاحتواء الآلي.

يمكن للسيميائية الواصفة أن تعالج "السيميائية العلمية" فتأخذ وضع "سيميائية علمية واصفة"، مثلما تستطيع أن تعالج "السيميائية غير العلمية"،

---

[1] - Ibid., p. 142-143.
[2] - Ibid., pp. 139-140.
[3] - Ibid., p. 150.
[4] – L. Hjelmselv, Prolégomènes à une théorie du langage .p.150.

فتأخذ بذلك وضع "سيميائية غير علمية واصفة"؛ وهو حال السيميائيات (la sémiologie) التي حددها **سوسير**. وعليه فإن "السيميائيات الواصفة"(métasémiolgie) تتحدد بوصفها "سيميائية علمية –واصفة" تتخذ السيميائيات موضوعا لها[1]. وقد حاول **فرونسوا راستييه**[2] (**François Rastier**) تلخيص هذه التفريعات ضمن مخطط تراتبي (ينظر الملحق 01).

تستمد اللغة- الواصفة شرعيتها من أهميتها العلمية ووظيفتها، فإذا كان المناطقة يتحرون من خلالها عن صدق الأشياء عبر قول الصدق عن كل ما هو صادق، فإنه على اللغة- الواصفة اللسانية أن تكون صادقة في وظيفتها العلمية عبر قول الصدق عن كل ما هو صادق أو كاذب؛ ومقبولة ضمن وظيفتها العامة. فقد يحدث أن تحمل اللغة- الواصفة اللسانية محمل قول الكذب عما هو صادق أو كاذب[3].«إن فهم الدلالة كعلاقة فعلية مكونة للعلامة؛منمذجة أصلا في نظام اللغة، يوجب أيضا التأمل فيها من زاوية العلاقة بين العلامات»[4]، وهو الأمر الذي يثير الانتباه إلى الوظيفة العامة للغة الواصفة السيميائية، في مقابل وظيفتها العلمية.

و بوجه عام، فإن النسق الدال يستمد دلالته من علاقة (ع) مستوى التعبير (تع) بالمحتوى(مح)، ويمكن لهذا النسق أن يتحول إلى مستوى بسيط بالنظر إلى نسق ثان عبر علاقة دلالية من الدرجة الثانية، إذ يأخذ مثل هذا الارتقاء إما شكل لغة- واصفة، وإما شكل إيحاء، على النحو الآتي[5]:

---

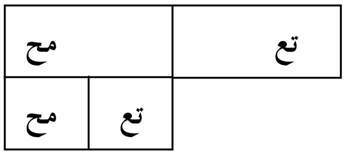
1 - Ibid., p. 151.

2 -. Hjelmselv, Nouveau essais, p. 17.

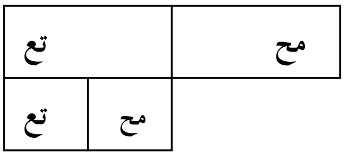
3 - J. Rey-Debove, Le métalangage, p. 295.

4-بيقس تييري ،مشكلة الدلالة/ الميتالغوي، تر. جورج أبي صالح ، مجلة العرب والفكر العالمي ، مركز الإنماء القومي ، بيروت، ع.08، خريف 1989 ،ص.36.

5 - R. Barthes, L'aventure sémiologique, p. 77.



اللغة - الواصفة



الإيحاء

فإذا ما تأملنا ظاهرة الإيحاء لألفينا أن العلامة تنشأ للوهلة الأولى بوصفها موضوعا استعماليا، إذ يكتسب هذا الموضوع وانطلاقا من المجتمع غايات دلالية تتراكم ضمن مستويات لغوية متباينة تتخذ العلامة الأولية قاعدة لها، فمثلا يحتاج التوظيف المتوارد (لخدمة الدفء) للمعطف الريشي بوصفه علامة، إلى لغة من الدرجة الثانية ليستطيع أن يحقق عبرها وجوده الإيحائي، ويتم ذلك عبر إعادة تمثيل العلامة نفسها بوصفها تعبيرا حتى تتوافق مع المؤسسة الدلالية الجديدة (الرفاهية). فالعلامة الإيحائية هي بمثابة قناع فعلي يتولى إخفاء "الحقيقة الدلالية" للعلامة.

وعلى العكس من ذلك، فإن اللغة - الواصفة تتولى فتح مكنون العلاقة الاعتباطية الغامضة بين التعبير والمحتوى، فتسعى بذلك إلى بلوغ نواة العلامة (الوظيفة السيميائية) "لاستكشاف الحقيقة" الدلالية لعلاقة التعبير بالمحتوى. إذ يتم ذلك في صورة نشاط يسعى لخلق مستوى تعبيري يتوافق مع المحتوى الجاهز الذي تحدده العلامة الأولية، وهو ما يجعل من اللغة- الواصفة مجالا لفضح مكنون "الحقيقة الدلالية" للعلامة.و« من الملفت للنظر أن نرى عالما لغويا سوسوريا مثل /بالي/Ch. Bally ، يفجر مبدأ الخطية (linearité) الدال إلى حد الإعلان بأن "اللاتساوق" هو الحالة العادية، وأنه متلازم مع تعدد المعاني، وأن التنافر بين الدالات والمدلولات هو بالتالي القاعدة»[1]. فحيث تتكوم الدوال

---

[1]- بيقس تييري ،مشكلة الدلالة/ الميتالغوي،ص.37.

والمدلولات لصالح مدلول وحيد أو لصالح دال وحيد على التوالي ، تغدو اعتباطية الأنساق الدالة بذلك نسبية.

فالأسطورة مثلا تتخذ لدى **بارت**، وضع لغة- واصفة لكونها لغة تتحدث عن لغة، إذ تتحول ضمنها كل علامة من النسق الأولي إلى دال بسيط ضمن مستوى النسق الثاني (مستوى الأسطورة) حيث يتحدد هذا الدال بوصفه مادة للأسطورة بالنظر إلى تلك الوظيفة التي يحملها.إن الأسطورة هي اللغة التي تستطيع أن تجلي العمق الدلالي لعلامات النسق الأول ضمن مستوى جديد[1].فصراع الخير والشر في المصارعة مثلا، لا يتجلى إلا ضمن وضع اللغة- الواصفة الذي تتخذه العلامة الأسطورية للمصارعة؛ أي فقط ضمن الوضع الذي تتحول فيه علامة المصارعة إلى دال بسيط ضمن مستوى الأسطورة على نحو هذه الخطاطة[2]:

<table>
<tr><td>دال.1</td><td>مدلول.2</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">علامة. 3
دال.I</td><td>مدلول.II</td></tr>
<tr><td colspan="3">علامة.III</td></tr>
</table>

إن هذا التصور حتى وإن بدا مناقضا للتصور الأول (أي لمفهوم اللغة- الواصفة) فإنه يبرز إبرازا جليا مسعى **رولان بارت** إلى علمنة الأسطورة ضمن المنظور السيميائي، انطلاقا من المصادرة "الياماسليفية" التي ترى في اللغة- الواصفة سيميائية علمية وفي الإيحاء سيميائية غير علمية.

1 - R. Barthes, Mythologies, pp. 199- 200.
2 - Ibid., p. 200.

تقتضي النزعة العلمية في السيميائيات ضرورة التحري عن البعد الموضوعي في غالبية الأنساق الدالة التي تدرسها، إذ تقوم أولى خطوات هذه العلمنة على تقديم صيغة أولية لتلك الأنساق التي تبدو معقدة للوهلة الأولى؛ صياغة تستكشف من خلالها –على أساس من التجريد- شكل الارتباطات المتراكمة والمنعكسة لتضايفات مستوى التعبير والمحتوى. وفي هذا الصدد، دعت **جوليا كريستيفا**[1]إلى ضرورة أبدهة الأنساق الدالة وصورنتها كشرط لقيام مشروع السيميائيات المنمذجة. إن قصيدة على نحو قصيدة « كاجورواو لأبي ريشة لا تقدم لنا بديلا فنيا عن تماثيل الهيكل ومنحوتاته الباقية، بل أنها تقدم لنا تحول فن العين إلى فن السمع فالكلام يحل محل الرخام، والزمان يبرز في القصيدة على حين إنه غائب في التماثيل المنحوتة. [إذ تجعل]...من معبد كاجورواو صرحا قائما في الشعر بعد أن برز في عالم العين»[2]. إذ تمثل بهذا الفعل نسقا سيميائيا تنعكس فيه التعابير لصالح المحتوى الواقعي للصورة.

1.4 .النسق المضاعف بين التعيين والإيحاء

تكمن أهمية اللغة- الواصفة في طرحها لجملة من المفردات الناشئة عن مفردات اللغة- الموضوع، ويظهر ذلك بجلاء إذا ما استبدلنا هذه المفردات بعلامات مغايرة، فإذا ما أبدلنا المفردة "رجل" من الجملة «الكلمة العربية"رجل " هي اسم» برقم معين وليكن "229" واستعملنا هذا الرقم في تعيين الكلمة التي نبغي الحديث عنها على صعيد اللغة الواصفة، فإننا سنحصل على الإثبات نفسه:

---

[1]- جوليا كريستيفا نالسيميائية علم نقدي و/أو نقد العلم ،تر. جورج أبي صالح ،مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الغنماء القومي، بيروت،ع.2 ، 1988،ص.26.

[2]_ نذير العظمة، تحولات البصري إلى سمعي، القصيدة والإزميل، مجلة علامات في النقد، عدد خاص" قراءة النص"،المجلد10، الجزء39، ذو الحجة1421ه مارس2001،ص.491.

(إن الكلمة العربية "رجل" هي اسم= إن الكلمة "229" هي اسم)[1]. بهذا الفعل يمكننا أن ندرك بجلاء ذلك التمركز الذي تتخذه اللغة- الواصفة حول "علامة العلامة"، حيث تسمح علاقة الاعتباط المتعدية بين العلامة- الواصفة والعلامة- الموضوع ببلورة علامة مضاعفة تستمد خصوصيتها من ذلك المعنى التقني الذي تحمله؛ إنها ذلك الكيان المميز الذي لا هو بالتعبير نفسه ولا بالممثل لخصائصه، لكونه يختلف عن شكل التعبير الاستعمالي.

لقد مثلث العلامة- الواصفة[2] إشكالية تقليدية عبر تاريخ فلسفة اللغة بدءا بـ: **فورفوريوس** (**Porphyre**) **وبويس** (**Boéce**) فيما اسماه بـ:"أسماء الأسماء" أو "أسماء الكلمات"؛ وصولا إلى **أوغسطين** (**Augustin**) الذي أدرك أن الثنائية الرواقية للعلامة (دال voix مدلول significatus) تستطيع عبر الاعتباطية تحويل كل شيء إلى علامة؛ فميز بين "العلامة- العادية" أو علامات الأشياء و"العلامة- الواصفة"، انتهاء بمصطلح le suppositio materialis لدى كل من و. **شرسوود** **W. de shyrswood** و**أوكام** **Occam**، أو مصطلح (l'autonyme) لدى **كارناب**.

وسعيا لاستنفاذ امتدادات النسق الدال حاول **يامسليف** تقديم تصور شمولي ضمن شبكة تراتبية تتخذ الأنساق الدالة منطلقا وتقوم أساسا على ثلاثة مستويات سيميائية:

1- السيميائية التعيينية : تع (مح)[3]
2- السيميائية الواصفة: تع (تع مح)
3- السيميائية الإيحائية: تع مح (مح)

---

[1] - J. Lyons, Eléments de sémantique, trad. J. Durand, Paris, éd. Larousse, 1978, pp. 16-17.
[2] - J. Rey-Debove, Le métalangage, pp. 84-87.

[3]- تع:التعبير/مح:المحتوى/تع س:يدل على كل التعابير الممكنة التي تختلف بالضرورة عن التعبير الأول/ ؟:يدل على المحتويات غير المعرفة/ (أو[:يدل القوس أو المجال على الانتقال إلى صعيد المحتوى الذي يتضمن بدوره مستويات جديدة إن على صعيد التعبير وإن على صعيد المحتوى.

لقد أسهم تقديم اللغة الواصفة بوصفها نسقا دالا، في رفع لبس العلامة الواصفة لدى فلاسفة اللغة ممن دأب منهم تحديدا على نعتها بـ: اللاعلامة، وبالتعبير المفتقر للمحتوى، أو بالذكر في مقابل الاستعمال، وغيرها من النعوت. بيد أن ما يلفت الانتباه في تصور **يامسليف** لهذه اللغة، تحديده للعلاقة الواصفة بين علامتين (العلامة- الواصفة لعلامة أخرى)، دون تحديدها بين العلامة ومستوى من مستوياتها ضمن العلامة- الواصفة لنفسها (العلامة المنعكسة). فإذا كانت الصيغة العامة للعلامة- الواصفة تتحدد على النحو الآتي: تع$_{1}$ (تع$_{س}$ مح$_{س}$) فإنها ضمن إطار العلامة- المنعكسة تأخذ صيغة مغايرة: تع$_{1}$ (تع$_{1}$ مح$_{1}$)[1]، إنه ذلك الاختلاف الذي يمكن أن نلحظه بين العلامتين: "ضرب" و"فعل" في جملة من مثل /ضرب هو فعل/، فإذا كانت العلامة "فعل" تعين أو تدل على كل علامة تستطيع أن تعبئ هذه الوظيفة ومهما كان تعبيرها: تع$_{1}$ (تع$_{س}$ مح$_{س}$)، فإن العلامة "ضرب" لا تدل سوى على "ضرب": تع$_{1}$ (تع$_{1}$ مح$_{1}$). فمن خصائص العلامة المنعكسة أنها:[2]

1- علامة معللة يتضمن مستوى المحتوى فيها نفس تعبيرها.
2- لا تخضع للتسنين.
3- غير قابلة للمرادفة التعبيرية، فالتعبير فيها غير قابل لأن يعبر عنه بتعابير مغايرة.
4- غير قابلة للترجمة أو الرد إلى لغة أخرى.

إن العلامة- الواصفة لا تتمظهر فقط في صورة علامة دالة على علامة أخرى، ولكنها تطرح كذلك إشكالية العلامة الدالة على علامة خاصة من نفس تعبيرها. ومثل هذا الوعي قد يقودنا إلى تحري الدقة في وصف الأوضاع

[1] – J. Rey- Debove, La réflexivité et le blocage du sens, in A. Rey, Théorie du signe et du sens, II, Paris, éd. KlincKsiecK, 1976, p. 225.
[2] – Ibid., p. 226.

المختلفة للأنساق الدالة؛ فمن الواجب عل السيميائيات العامة أن تميز بين أوضاع النسق الدال. فصورة الإشارة المرورية، مثلا، على صفحة من صفحات كتاب المرور تختلف تماما عن وضعها في الواقع، لكونها تأخذ وضع علامة- منعكسة، فهي بذلك لا تدل على أمر مروري معين، بقدر ما تدل على الإشارة المرورية نفسها.

تستثمر **جوزيت راي- دبوف**[1] **(Josette Rey- Debove)** فرضية العلامة المنعكسة وغير المنعكسة وتختبر جدواها على المستويات السيميائية الثلاثة:الواصفة والتعيينية والإيحائية؛ وذلك في خطوة نحو تحليل المعطيات الدلالية للنسق اللساني بوصفه نسقا سيميائيا.وقد سعت في هذا الصدد إلى اعتماد مبدأ الصياغة الرمزية لكل التراكمات الممكنة والمحتملة لتضايفات التعبير مع المحتوى؛ سعي جسدته تلك الإسهامات المتفردة في كتابها الموسوم بـ:"اللغة الواصفة" الذي دأبت من خلاله على تقديم دراسة لسانية مجملة إلى حد ما لكل الأوضاع الممكنة لتضايفات التعبير مع المحتوى في الخطاب اللغوي[2].بيد أنها بهذا الجهد، لا تستوضح المشكل اللساني فحسب بل ستجد نفسها أمام نماذج تضايفية لمختلف الأنساق الدالة.

2.4. السيميائية التعيينية

تتضمن الأنساق التعيينية غير المنعكسة في اللسان« كلمات تعود في الأصل إلى اللسانيات الواصفة المنعكسة تع$_1$(تع$_1$ مح$_1$) ؛كلمات ممفردة مجازا بإزاحة

---

[1] – J. Rey-Debove, La réflexivité et le blocage du sens, p. 226 .

[2] _تقول ج. راي- دبوف:«قد نستغرب إذا لكون أية نظرية لسانية حالية لم تعالج هذا الموضوع بكل اتساعه. فثمة لغويين مثل/هلمسليف/Hjlemslev و/جاكبسون/JacobsonK،و/هاريس/ Harris بوجه خاص،دمجوا الوظيفة ...[اللغوية الواصفة] في نظرياتهم؛ لكن هذه المحاولة الجوهرية لا تشكل سوى ترتيب للوصف لا يدخلون في تفاصيله ولا يستخلصون منه كل العبروالنتائج. وهناك لغويون آخرون، مثل /غريماس/Greimas ، يهتمون ...[باللغة الواصفة] من الناحية الإبستمولوجية فقط، بما هي نظام مبده(système axiomatisé) يسمح بوصف اللغة من قبل العلم اللغوي وليس بما هي طراز من الخطاب يظهر في المواقف الأكثر اعتيادا ». ينظر:ج. راي- دبوف،الميتالغة: مقدمات ومعطيات أولية،تر.م.إ.ق.، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي،بيروت،ع.08، خريف1989،ص.65.

[شق] المحتوى (تع1)؛ وذلك بالانتقال من[وضع] المدلول"العلامة" إلى وضع المدلول"عالم الأشياء"»[1]،فيغدو النسق التعييني منتظما ضمن الصيغة العامة: تع1(مح1) . وعلى هذا الأساس تقوم وجوه المجاز المختلفة من مجاز عقلي ولغوي وكناية. ففي قولنا مثلا: "رعينا الغيث" ، يتم حذف النبات تجوزا لعلاقته السببية مع الغيث، وبالقياس إلى صلة اللفظ بمرجعه في الواقع خارج اللغة يستقيم العدول والانزياح[2].ويمكن لهذه الصيغة أن تضبط الوضعية السيميائية الدقيقة لتلك العلامات المجازية التي حددها **ياكبسون**؛ كجوهر الرسم التكعيبي مثلا، كونه لا يقوم إلا على تحويل الموضوعات إلى سلسلة من المجازات الكلية، أو تلك التقنيات السينمائية، فكل من تقنية الإطار المكبر، وتقنية المونتاج تهدف إلى تجاوز الوضع التعييني العام للصورة؛ أي وضعها كعلامة واصفة منعكسة، بتجاوز شق تعبيرها الواقعي وتعويضه بتعبير جديد، فتبدو الصورة مجازا على غير ما اعتادت عليه إدراكات العين للأشياء.

تحقق الأنساق التعيينية انعكاسها في اللسان عبر تلك العلامات المحاكية، إذ تتولى تحويل ضجيجها إلى علامات دالة على صعيد اللسان الواصف،ذلك أن«انعكاسية الكلمات المحاكية هي[ظاهرة] صوتية خالصة»[3]، تتجاوز الفاصل الخطي لتقدم محتوياتها بوصفها صورا مطابقة لأصل التعبير: تع1 (تع1)، فتغدو الصور الذهنية(المدلولات) داخلها ذات طبيعة صوتية. وتشرف هذه الصيغة على ضبط وضعية تلك العلامات الحسية المحاكية الشمية أو الذوقية أو اللمسية وغيرها.لم تحظ العلامات الحسية المحاكية بقسط وافر من الدراسة السيميائية، إذ يتعذر تعريفها ووصفها لدقة ماهيتها وحساسية تحولاتها.وقد تعمد بعض الشركات المصنعة للعطور مثلا، إلى الاستفادة من خبرة الكيميائيين في

---

[1] – J. Rey-Debove, La réflexivité et le blocage du sens, p. 227.

[2] _الأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية، نحو رؤية جديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ط1992،11، ص.54.

[3] – J. Rey- Debove, La réflexivité et le blocage du sens, p. 227.

تحديد مسميات منتجاتها العطرية[1].والواقع أن هذه المسميات تقوم أساسا على مبدأ العلامة التعيينية المنعكسة،ذلك أن الأسماء المختارة للمنتج العطري لا تمثل سوى محتوى شمي يأخذ وضع تعبير منعكس.

3.4. السيميائية الواصفة

تتألف الأنساق الواصفة غير المنعكسة داخل اللسان من كلمات لسانية واصفة تدل على قسم من الكلمات في صورة مفردات شمولية واصفة لعديد المفردات. لذلك فهي تأخذ وضع خطاب حول اللغة تع 1(تع س مح س)؛ واللغة الواصفة ضمن وضع مضاعف: تع1 [تع س(تع سمح س)][2]. وتستطيع صيغ هذه الأخيرة أن تسهم في ضبط تحديد تلك العلامات المضاعفة أيقونيا ، فصورة الإشارة المرورية مثلا، تتخذ وضعا سيميائيا تع1(تعس مح س) مغايرا لتلك الإشارة المرورية الواقعية تعس(مح س)، فإذا ما حولنا هذه الصورة إلى رسم تبسيطي كاريكاتوري لانتقلنا إلى وضع واصف مضاعف صيغته : تع1 [تعس(تعس مح س)].

تتولى الأنساق الواصفة المنعكسة نقل العلامات المنعكسة من وضعها كوحدات غير مسننة على صعيد المفردات إلى وضع العلامات المسننة على صعيد الجمل، فتأخذ بذلك علاماتها على نطاق صيغتها العامة تع1(تع1 مح1) وضعا سيميائيا أكثر ملائمة، كتلك الكلمات الغامضة: تع1(تع1 ؟)؛ والصور البيانية: تع1(تع1)؛ وكذلك العلامات المحاكية وحتى أسماء الأعلام، ذلك أن الكلمات المنعكسة لا تكترث بالسنن أو حتى بشكل التمدلل الذي استعملت له، فلا

[1] - B. Toussaint, Qu'est-ce que la sémiologie ?, Toulouse, éd. Privat, 1978, pp. 36-37.
[2] – J. Rey- Debove, La réflexivité et le blocage du sens, p. 228.

تقبل المرادفة أو الرد إلى لغة أخرى[1]. ويمكن للسيميائيات العامة ضمن هذا الإطار، أن تصوغ وبدقة حالات الأيقون المنحل، بوصفها علامات تنشأ عن الوضع المضاعف لأيقون أصلي خاص، فصورة تمثال أفلاطون مثلا، تأخذ في الحقيقة، وضعا سيميائيا واصفا انطلاقا من النسق المنعكس لوضع التمثال. كما يعتمد الفن التشكيلي على أشكال غريبة وغامضة تأخذ وضعها السيميائي بوصفها أنساقا دالة ضمن صيغة عامة يحددها الوضع الواصف: تع$_1$(تع$_1$؟)، فالشكل أو اللون لا يجد دلالته إلا إذا جسد ضمن تمثل حسي (لوحة، مجسم، الخ.) وكذلك هو الحال بالنسبة للخطاطات التبسيطية للأمكنة مثلا، التي تسعى إلى رفع الغموض الحاصل عن كثرة التفاصيل المدركة عبر عملية تجريدية واصفة:تع$_1$ تع$_1$[(تع$_1$ مح$_1$)]. وينطبق الأمر نفسه على تلك الأصوات المحاكية إذا ما سجلت على شريط سمعي، مثلا، إذ إنها تأخذ ضمن هذا الأخير وضع لغة واصفة تع$_1$(تع$_1$ تع$_1$) وتقربنا من الوضع الأولي لهذه العلامات.

4.4. السيميائية الإيحائية

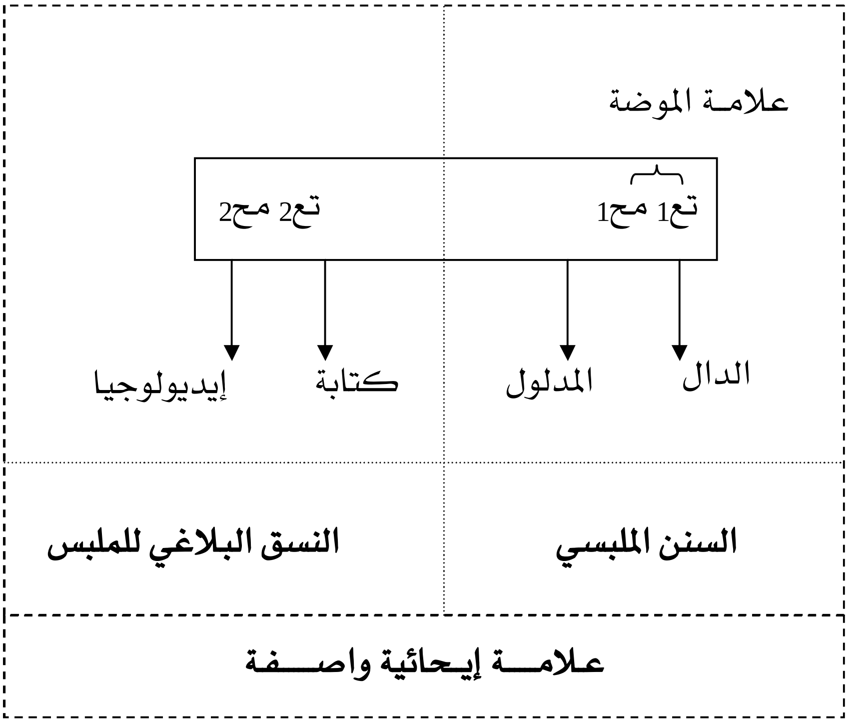
ينتسب المحتوى الإيحائي داخل الأنساق الإيحائية غير المنعكسة تارة إلى عالم الأشياء من مثل محتوى "القوة" بالنسبة للعلامة الإيحائية "أسد" تع$_1$(مح$_1$ مح$_2$)، وتارة أخرى إلى عالم اللغة، فيأخذ وضع علامة قائمة بذاتها (مح$_س$ =(تع$_2$ مح$_2$)) داخل علامة إيحائية واصفة تع$_1$[مح$_1$ (تع$_2$ مح $_2$)]؛ تدل من خلاله إما بالحضور وإما بالغياب [2].ويبرز هذا النوع من الإيحاء بجلاء ضمن "نسق البلاغة الملبسية" لدى **بارت**، إذ يأخذ هذا الأخير وضع إيحاء عام يتحدد أساسا ضمن مستويات ثلاث:

---

[1] –Ibid. , p. 230.
[2] – J. Rey- Debove, La réflexivité et le blocage du sens, p. 230.

1. بلاغة الدال الملبسي (وتسمى شعريات الملبس).
2. بلاغة المدلول المادي (وتسمى عالم الموضة).
3. بلاغة علامة الموضة (وتسمى سبب الموضة).

وتشترك هذه المستويات الثلاثة لتؤلف دالا هو "كتابة الموضة" ومدلولا يمثل "إيديولوجيا الموضة"[1]. ويتحدد نسق البلاغة الملبسية بوصفه ذلك المستوى الإيحائي العام ضمن علامة (دال/مدلول) ناشئة عن السنن الملبسي (الدال الملبسي + المدلول المادي+ علامة الموضة)؛ إذ تتخذ وضع إيحاء حضوري واصف صيغته العامة : تع مح$_1$ (تع$_2$ مح$_2$).



يتخذ المحتوى الإيحائي(مح$_س$) داخل الأنساق الإيحائية المنعكسة تع$_1$(مح$_1$ مح$_س$)، وضع علامة تامة تع$_1$(مح$_1$) ضمن صيغة عامة: تع$_1$ [مح$_1$(تع$_1$ مح$_1$)].

[1] – R. Barthes, Systèmes de la mode, pp. 229-230.

وتستطيع تمفصلات هذه الصيغة أن تحدد وبدقة الوضع السيميائي لصيغ مقول القول بين حالات التقديم تع1 [مح1(تع1 مح1)]؛ والتأخير تع1 (تع1 مح1)، وهي بذلك تستطيع أن تستوعب كل المقاطع المنعكسة للكلمات المحاكية تع1 [تع1 (تع1 تع1)]؛ والواصفة تع1 [تعس محس (تع1 مح1)] كقولنا : /التشاكل مثل ما سماه غريماس/، ويمكنها أن تمتد إلى تلك الإيحاءات المنعكسة التي تأخذ وضع استعارات كلامية، فقولنا مثلا:/"الأفكار الخضراء تنام غاضبة" مثلما قال تشومسكي/ يتحدد بوصفه مقطعا منعكسا لإيحاء منعكس ضمن الصيغة تع1[تع1مح1(تع1مح1)]. وبشكل عام فإن سيميائية الإيحاء المنعكس تخص بالتحديد كل التعابير والصيغ اللغوية ذوات المعنى غير المكتمل التي تستمد مرجعيتها من المعرفة بعالم اللغة لا بعالم الأشياء، كون القصد فيها موجه إلى التعابير من مثل أسماء الأعلام وعناوين الآثار والصور الأدبية؛ والتناص، الخ. فـ: "زيد" أو "عمر" يدلان على كل من يسمى بزيد أو بعمر" تع1[؟ (تع1؟)]، ذلك أن الاسم الخاص أو العلم لا يعين علامته الخاصة ولا يصفها بل يوحي إليها، وكذلك هو الأمر بالنسبة لعنوان قصيدة ما، فهو يستعمل في تعيين الأثر ويأخذ وضع إيحاء منعكس صيغته العامـــــة: تع1 [تعس محس (تع1 ؟)] [1].

لقد لاحظت **كاترين كيربريت- أوريشيوني**[2] **Catherine Kerbrat-Orecchioni** أن مصطلح الإيحاء المنعكس الذي جاءت به **راي- دبوف** ليس سوى تسمية أخرى لـ:"الإيحاء التلميحي" الذي ينقسم إلى "تلفظي" يتداخل فيه الملفوظ بفاعل التلفظ؛ و"ترابطي"، إلا أن هذا النوع من الإيحاء - حسبها- يستطيع أن يحتل أنساقا سيميائية متباينة كالرسم، والموسيقى، والسينما، الخ..

تكمن أهمية هذا التصور للإيحاء- المنعكس في إمكانية تحديده للوضع السيميائي لظاهرة "التناص". فإذا أبنا إلى التصور العام لـ: **ميشال أريفيه**[3] **Michele**

---

[1] – J. Rey- Debove, La réflexivité et le blocage du sens, p. 232.
[2] - C. Kerbrat- Orecchioni, La connotation, Lyon , éd. P.U.F., 3em éd., 1977, p. 129.
[3] – Voir : M. Arrivé, Structuration et destruction du signe dans quelques textes de Jarry, in : Essais de sémiotique poétique (sous la dir. A. J. Greimas), Paris, éd. Larousse, 1972.

Arrivé لهذه الظاهرة في النصوص الشعرية لألفيناها أقرب إلى السيميائية الإيحائية، انطلاقا من المصادرة التي ترى في كل نص أدبي لغة إيحائية، إذ إنه انتبه إلى مدى التراكب الذي ينتاب نسق العلامات في النص الأدبي بدءا من لغته التعيينية. إن القيمة الدلالية لآلية التناص تتجلى أساسا عبر فعل إيحائي متبادل بين النصين المتناصيين، فالنص الأول يوحي إلى النص الثاني عبر تحميله بقيم دلالية إضافية، بينما يوحي النص الثاني إلى النص الأول عبر التذكير به. ومهما تكن طبيعة علاقات التناص متعددة فإن العلاقة التي ندركها بين بعض عناصر النصين تؤلف دالا للإيحاء، بينما تأخذ تلك القيم الدلالية المحولة من التمظهر إلى التضمين؛ انطلاقا من تغاير وضعية النصين، وضع مدلول للإيحاء[1]. وعبر دال الإيحاء ومدلوله تكتمل العلامة الإيحائية، وبارتباطها بالمحتويات التعيينية للنص الحاضن تتحقق صيغة الإيحاء المنعكس عبر التناص.

ويمكن لظاهرة التناص أن تأخذ بعدها السيميائي، فتمتد بأشكالها المتباينة إلى مختلف تمظهرات الأنساق الدالة[2]. إذ يستطيع هذا التصور أن يحل ضمن مجال السيميائيات العامة عديد الإشكالات المرتبطة بتداخل العلامات و النصوص، بخاصة ما تعلق الأمر بالصناعة الإشهارية، التي يؤدي تحديد تخوم نصوصها المتداخلة دورا مهما في استكشاف الآليات الدلالية لنص الإشهار.

صحيح أن إغراءات النزعة الشمولية قد ورطت المعرفة السيميائية في مزالق الإبستمولوجيا، «لكن بما أن إنتاج الرموز نشاط ترمزي،وبما أن النشاط العلمي نسق دال، وبما أن المقاربات(الفرضية،الاستقراء،الاستنباط...) أنشطة رمزية وأشكال دالة، فإن كل ذلك يجد لنفسه موقعا شرعيا في السيميولوجيا. والغاية من ذلك كله أن العلم بأتمه يمكن أن يدرس داخل السيميولوجيا دراسة عامة وشاملة، أما دراسة كل علم من العلوم فهي دراسة جزئية لأنها لا تتناول من

[1] - C. Kerbrat- Orecchioni, La connotation, p. 131.
[2] – Ibid., p. 131.

الدلائل[أي العلامات] إلا بعض المظاهر المنتقاة والمعزولة عن مجموع الظاهرة المدروسة»[1] لذلك كان على سلم التراتب السيميائي أن يحفظ للسيميائيات العلمية حقها في الوجود.

5.4- السيميائية العلمية

تعتمد السيميائيات اللسان بوصفه وسيطا واصفا لكل ما هو سيميائي، لا تختلف بذلك عن اللسانيات في وصفها لموضوع اللسان. بيد أن التكهن بوجود سيميائيات واصفة سيظل معطلا، كونها مطالبة بتحقيق التطابق الكلي أو الجزئي مع السيميائيات الموضوع، وهو ما يعني وقوعها في شرك التكرار لمعطيات السيميائيات؛ أي لمعطيات اللغة الموضوع. يقترح "**يامسليف**"[2] تحاشيا لهذا المأزق، ضرورة اعتماد فتح مجال تعددية السيميائيات الواصفة أمام تلك الموضوعات المبتدعة التي لم تكتمل حدودها ولم تستقم أصولها بالنظر إلى الموضوعات المعالجة سلفا.وهو أمر تكفله السيميائيات الخاصة.وعلى غير هذا المنهاج تختل سلامة التراتب السيميائي المحدد سلفا، إذ لا مجال لأي ارتقاء سيميائي- واصف في ظل غياب حدود للموضوع الموصوف، أو في ظل وصف سابق للموضوع نفسه.

فإذا ما أبنا إلى تلك المحاولات و/أو التنظيرات السيميائية التي أفرزتها جهود **رولان بارت** (الموضة، الأسطورة، الأثاث، الطعام، السيارات، الخ.)، لألفيناها حسب تصور **يامسليف**، لا تخرج عن حدود السيميائيات، حتى وإن اشتغلت في كل هذه الأنساق الدالة على نسق الأنساق، وحتى وإن قدمت وصفا

1- مارسيلو داسكال،الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة،تر.حميد لحمداني،محمد العمري،عبد الرحمان طنكول،محمد الولي، مبارك حنون، إفريقيا الشرق،الدار البيضاء، 1987، ص.09.

2 – L. Hjelmselev, Prolégomènes à une théorie du langage, p. 152.

عبر - لسانيا Translinguistique تتداخل فيه اللغة- الواصفة مع الإيحاء. إنها تمثل في حقيقة الأمر لسانيات من الدرجة الثانية تهتم بالغة- الواصفة كما بالإيحاء؛ وبشكل عام ببناء الأسنن أو بإعادة بنائها انطلاقا من اللغة[1]، فهي بذلك أقرب إلى الوصفية من أن تكون واصفة. ولا يقر **بارت**[2] بإمكانية تراتب اللغات- الواصفة إلا في وجود موضوع- واقعي مشترك بينها ليؤلف أساس الوصف الذي تقدمه، حيث يترتب على السيميائيات- الواصفة أن تتولى اختيار شق متميز من تلك المواضيع التي يطرحها الموضوع الواقعي، ومثل هذه الاختيارات تحددها السيرورة التاريخية لتلك العلوم الإنسانية التي تتخذ السيميائيات موضوعا لها؛ فرضا، بوصفها تعاقبية من اللغات- الواصفة.

يتحدد موضوع السيميائيات كغيره من العلوم الإنسانية ضمن طرق وأساليب معرفة وإدراك الواقعة المادية، حيث تسعى وجهات النظر المحددة ضمنها؛ أي تلك الوظائف أو الغايات العملية (اللسان، الدلالة، التواصل، التداول، الخ،.) إلى ملائمة تلك الطرق أو الأساليب في إدراك الواقعة المادية معرفيا، فهي بذلك لا تدرس الموضوع ذاته بقدر ما تهتم بأسلوب وطريقة إدراكه ومعرفته. من هنا تبدو وجهات النظر فيها مائعة وغير محددة، فالفونولوجيا مثلا لا تدرس الأصوات ولكنها تدرس تلك الفونيمات التي تؤلف طريقة أو أسلوبا في إدراك ومعرفة الأصوات[3].إن طرق وأساليب إدراك ومعرفة الوقائع المادية بوصفها موضوعا للعلوم الإنسانية عامة، والسيميائيات خاصة، تفترض في الوقت نفسه طرقا وأساليب خاصة في إدراك ومعرفة وقائع أخرى، فهي بذلك دالة بانتظامها من جهة، وقابلة للمدللة من جهة أخرى[4]. وكثيرا ما توهم هذه المدللة المعرفة نفسها بكونها لغة- واصفة.

---

[1] - L. Porcher, Introduction à une sémiotique des images, pp. 52-53.
[2] – R. Barthes, L'aventure sémiologique, pp. 79-80.
[3] - L. J. Prieto, Pertinence et pratique, essais de sémiologie, Paris, éd. Minuit, 1975, pp. 155-156.
[4] - Ibid., p. 147.

وحتى لا تقع السيميائيات- الواصفة في حلقة تكرارية للوصف الذي تقدمه السيميائيات، فإنه ينبغي عليها أن تهتم بتلك التغيرات المحتملة للنسق الدال وكل ما يجعل منه نسقا خاصا؛ فتغدو بذلك لغة للكائن والممكن، وليس عليها البتة أن تخوض في وصف تلك القضايا المتعلقة بنظرية السيميائيات، بل ينبغي أن تتولى إخضاع محتوى العلامات الدنيا إلى تحليل علائقي يتناسب مع نفس تلك القواعد التحليلية للنصوص، بالارتفاع عن المستوى الشكلي إلى مستوى الجوهر، مهمتها في ذلك أن تقدم تحليلا تاما، بسيطا وغير متناقض لتلك التمظهرات التي يستحيل ردها ضمن مجال السيميائيات إلى محتويات أو تعبيرات. ويفترض تغيير وجهة النظر هذه، أي الانتقال من السيميائية الموضوع إلى السيميائية الواصفة بالنسبة للسيميائيات- الواصفة استحداث أدوات جديدة لدفع عجلة التحليل المستنفذ من قبل السيميائيات إلى الأمام وذلك بتطبيق مناهج السيميائيات نفسها[1]. تقترح السيميائيات التحليلية في هذا الصدد،مناهضة شفافية اللغة الواصفة وتراكماتها،إذ تسعى بعلاقاتها المزدوجة مع الذات والخطابات إلى تفادي مأزق الانكماش اللامعرفي للغة على نفسها[2]. وبدون ذلك يبدو خطر اجترار المكرور قدرا لا مفر منه، ما لم تحقق السيميائيات الواصفة تميزها عن باقي اللغات الواصفة، كونها أسيرة إغراءات الأنموذج وإكراهات الشمول والعموم.

إن للسيميائيات- الواصفة كامل القدرة على استيعاب موضوعات السيميائية التعيينية والسيميائية الإيحائية، ففي اللسان يمكن لها أن تعالج مواضيع الصوتيات والدلاليات بوصفها سيميائية تعيينية، ومواضيع اللسانيات الاجتماعية واللسانيات الخارجية(التي حددها **سوسير**) بوصفها سيميائية إيحائية، فتشمل بذلك مختلف المعاني (الجغرافية، التاريخية، السياسية، الدينية، والنفسية، الخ،)، وبهذا المعنى فإن علوما من مثل الاجتماعيات،

[1] – L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, pp. 152-155.

[2]- جوليا كريسطيفا،علم النص،تر. فريد الزاهي، مر. عبد الجليل ناظم، دار توبقال،الدار البيضاء،ط.2،1997،ص.18.

الأنثروبولوجيا وعلم النفس ستجد نفسها مطالبة بالإسهام في بناء سيميائيات- واصفة[1]؛ إسهام يتجلى أساسا في توسع دائرة الاهتمامات الواصفة وتنويعها لإرضاء نهم هذا العلم، ومن ثم تأهيل السيميائيات لابتلاع المعرفة الإنسانية على الأقل.

إن دراسة البعد الدلالي في أي مجموعة دالة، يفترض التموقع على صعيد لغة علمية تستند على مفردات واصفة معرفة سلفا؛ لغة من شأنها تحقيق الانسجام ضمن تركيب يستمد مرجعيته من طبيعة المادة الموصوفة؛ وتقبل بدورها أن توصف عبر لغة واصفة من الدرجة الثانية [2]. فمن شروط وجود اللغة الواصفة قابليتها للوصف عبر لغة واصفة مضاعفة.

يتحرى **غريماس**[3] ضمن خطوة أولى ضبط ماهية البنية ضمن حدود العلاقة وداخل مبدأ الاختلاف، إذ من شروط الاختلاف وجود علاقة بين مفردتين تتأسس من خلالهما الدلالة، كون الدلالة مرهونة بالعلاقة؛ فكل مفردة منعزلة لا تحقق شرط العلاقة تعد محرومة من الدلالة،وبحسب التشاكل أو التباين تقوم العلاقة على الوصلة أو الفصلة تباعا. وذلك على نحو هذه الصيغة:

أ / في علاقة (س) مع / ب.⇐أ / ع (س) / ب

هذه البنية البسيطة، تقوى على استيعاب تمفصل كل "صنف سيمي" [ذكر/ع (الجنس)/ أنثى]، ويمكن لها أن تتعدى في الوقت نفسه عبر المحاور الدلالية إلى علاقات عموم وخصوص بين الأصناف السيمية، فتؤلف بذلك تفاصيل النسق السيمي. ومن ثم فإن البنية البسيطة للدلالة تتحدد بوصفها «صيغة وجود للدلالة المميزة بحضور العلاقة المتمفصلة بين سيمين[4]».إن أهمية هذه الخطوة لا تستقيم إلا بتقديم مفردات واصفة (معجم خاص للغة الواصفة) ذات

---

1 – L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage , pp. 156-157.
2 - A. J. Greimas, Sémantique structurale, recherche de méthode, Paris, éd. Larousse, 1966, p. 15.
3 – Ibid., pp. 19-20.
4 – A. J. Greimas , Sémantique structurale, p. 28.

طبيعة دلالية، تنوب عن مصطلحات اللغة الطبيعية، وتؤسس بذلك للجانب التمظهري عبر مفردات سيمية (سيميمات) تستمد مرجعيتها من الإطار المحايث للنسق السيمي بمستوييه السيميائي والدلالي. حيث تأخذ الصيغة العامة والبسيطة للسميم وضع الجمع بين "سيـــــم نـــووي" وآخر "ســـياقـي": [$Sm= N_{s1}+C_s$]، إذ يمكن لهذه الصيغة أن تشمل بالتحديد مجموع المقاطع الخطابية. وبذلك يحقق السيم حضوره المزدوج داخل البنية النسقية المحايثة والبنية المورفيمية المتمظهرة للدلالة[1]. إذ يؤلف السيم هاهنا أسس بيت الخطاب التي عليها يتحدد هيكل الدلالة وبها يستقيم جدرانها.

يعود مصدر العلاقة التكافؤية بين التسميات والتعريفات إلى وجود وحدات دلالية مستقلة مجردة عن السياق أو عن أي غطاء لكسيمي، حيث تأخذ هذه الوحدات شكل "سميمات" بانية تتولى تحقيق التكافؤ بين التسمية والتعريف، وفي الوقت الذي تسعى فيه التسمية إلى تكثيف السميم المشترك يقوم التعريف ببسطه[2].وقد عمل **غريماس**[3] ضمن هذا الإطار على تقديم صورة واصفة للتعريف عبر ما يسمى بالتعريف التحويلي؛ إذ يسمح هذا الأخير باختزال التعريف ضمن صياغة قضوية تتمايز فيها الوظائف عن العوامل.

بذلك تأخذ الدلاليات الواصفة وضع تركيب دلالي[4](syntaxe sémantique) مستقل عن النشاط اللساني، مهمته ضبط النماذج والصيغ لوصف المحتوى؛ ذلك أن النشاط اللساني لا يعمل إلا على إحداث علاقات إتباعية بين عدد من السميمات (الوظائف، العوامل، الظروف،الخ.)، فهو إذا تركيب "مورفيمي" و"نسقي"؛ مورفيمي في نظمه للرسائل بوصفها سلسلة رياضية، ونسقي في توزيعه للأدوار والعوامل.

---

[1] – Ibid., p. 105.
[2] – Ibid., p. 85.
[3] – Ibid., pp. 88- 89.
[4] – Ibid., p. 117.

قد لا تحيد اهتمامات التركيب المنطقي عن وظيفة المراقبة التركيبية لعالم الدلالات كونه يراهن على الوظيفة في تحديد العلاقة بين العوامل؛ ومن ثم على تجريدها من أي استثمار دلالي بغية إخضاعها للتحسيب. بيد أن التركيب الدلالي للدلاليات- الواصفة يسعى إلى تحويل التركيب إلى دلاليات، والأحداث إلى بنى[1]،وبذا « لا ينحصر مجال الاهتمام فقط بضرورة صياغة تلك القواعد التحويلية التي تسمح باختزال قضيتين مترادفتين... ضمن رسالة دلالية وحيدة، ولكن بالحاجة إلى تثبيت المحتوى السيمي للوظائف على صعيد العوامل[2]». ضمن هذا الإطار فإن ملفوظا من مثل : "زيد ضرب عمرا" يتحدد داخل الدلاليات – الواصفة وعبر التركيب الدلالي بوصفه صنفا سيميا (س) يتوزع بمفرداته (س، لا- س) على العوامل والوظائف ضمن الصيغة التالية: أ$_1$(س) + و(س+لا- س) +أ$_2$ (لا – س). وفي هذا المقام تبرز أهمية السميمات داخل الأكوان الدلالية في توليد الماهية الدلالية للرسائل؛ أي لوحدات تمظهرية أكبر، بواسطة تركيب محايث يتم بين المحمولات (السميمات التكاملية) والعوامل (السميمات المستقلة)[3]. وفي هذا الصدد يقسم **غريماس**[4] المحمولات إلى وظائف ومواصفات، ويخص قسم الوظائف بالجهات وقسم المواصفات بالمظاهر، بينما يحدد العوامل بحسب أدوارها ضمن ستة أوجه (الفاعل، الموضوع، المساعد، المعيق، المرسل، المرسل إليه). وبهذا الفعل يحقق التركيب الدلالي ضمن الدلاليات الواصفة وظيفة المراقبة التصنيفية موازاة مع الوظيفة التركيبية.

إن اعتماد التركيب الدلالي للتحليل الوظائفي والمواصفاتي في التأسيس للعوامل، عبر نقل المحتويات الدلالية من قسم الحوامل إلى قسم العوامل، يهدف - حسب **غريماس**[5]- إلى ضرورة تقديم صياغة عاملية أكثر منها وظائفية،

---

[1] – A. J. Greimas , Sémantique structurale., p. 131.
[2] – Ibid., p. 131.
[3] – Ibid., p.123.
[4] – Ibid., p.155.
[5] – Ibid., p.132.

صياغة يتحول من خلالها الكون الدلالي البسيط من وقع التسلسل الحدثي إلى مستوى العرض المؤسس على البنية : حالة /تحول.

لقد أثار التصور العام للرياضيات الخالصة (أوالرياضيات –الواصفة)، لدى **أ. نيجل(A. Nagel**)، إمكانية اختزال بعض النظريات العلمية بعضها في بعض، شرط أن تظل النظرية المختزلة قابلة للإسقاط على النظرية المختزلة حتى يسهل تعريف مفردات النظرية الأولى عبر المعجم الواصف للثانية[1]. يستطيع التحسيب بوصفه مجالا صوريا للبنية المنطقية للتفكير الرياضي، أن يكشف عن عديد التمظهرات الرياضية المتباينة (هندسة، جبر، تحليل، إحصاء، الخ) ومن ثم ردها إلى لغة واحدة ضمن ما يسمى بالرياضيات الواصفة؛ لغة مهمتها تحليل مختلف العلامات الرياضية وتحريرها من كل الفرضيات الغامضة، و المعاني غير الملائمة بتقديم تعاريف؛ عمليات وقواعد دقيقة ومنطقية[2]. إن للتحسيب القدرة الفائقة في توضيح التمظهرات الرياضية العديدة واستكناهها، وذلك باعتماد آليات التحويل الكمي التي تقوم أساسا على مفهوم العدد.

يشير **ل. فتجينشتين (L. Wittgenstein**) إلى أن التصور العام للرياضيات الواصفة ينطبق تماما على لعبة الشطرنج، فمثلما نستطيع حل مشكل شطرنجي على الورق وعبر رموز واصفة فإننا نستطيع حل الإشكالات الهندسية عن طريق التحسيب ومن دون أن نؤسس لنظرية جديدة[3]. وقد ذهب كل من **نيجل** و**ج. ر.**

---

[1] - P. Jacob, L'empirisme logique, proposition ses antécédents ses critiques, Paris, éd. Minuit, 1980, pp. 212-213.

[2] - P. Watzlawick, et les autres, Une logique de la communication, trad. J. Morche, Paris, éd. Seuil, 1972, p. 35.

[3] - J. Bouveresse, La parole malheureuse, de l'alchimie linguistique à la grammaire philosophique, Paris, éd. Minuit, 1971, pp. 162-163.

نيومان (J.R.Newman) مذهب التأكيد على مثل هذا التماثل الحاصل بين مقومات لعبة الشطرنج والتحسيب الرياضي المصورن.[1]

لقد قادت هذه الأطروحة الباحثين إلى إمكانية إقامة نظريات عامة لما يسمى بالشطرنج- الواصف[2] ضمن لغة تنطلق من تمظهرات القطع المحرومة من المعنى لتؤسس لملفوظات مثقلة بالمعنى تتولى معالجة هذه التمظهرات.

والمهم في كل ذلك، هو الاستثمار الذي حظيت به هذه الفرضية لدى جماعة **بالو- ألطو** Palo-Alto ضمن مشروع "أكسمة" التواصل الإنساني عبر ما يسمى بالتواصل الواصف ؛ مشروع يتولى صورنة التواصل الإنساني ببديهيات ونظريات التحسيب. ذلك أنه « إذا ما وسعنا هذا التماثل [المذكور أعلاه] إلى إدراج اللاعبين، فإننا سننتقل من دراسة لعبة مجردة إلى دراسة مقاطع من التفاعل الإنساني؛ مدارة بدقة عبر مجموعة مركبة من القواعد [3]». فكل سلوك (أ) يصدر عن الفاعل المتصل يأخذ وضع استجابة للسلوك (ب)، (ج) أو (د)، ولكنه يقصي وبصفة مطلقة السلوك (س)، (ع) أو (ص). إن صيغة التفاعل التواصلي هذه تبدو في أساسها مماثلة للعبة الشطرنج، بوصفها سلسلة من التحركات المتعاقبة والمدارة عبر قواعد دقيقة. مثل هذه المماثلة تقودنا حتما إلى إمكانية صياغة ملفوظات داخل التواصل الواصف ومن ثم إلى إمكانية وجود تحسيب مصورن للمظهر البراغماتي للتواصل الإنساني؛ أي لتلك الآثار التي يتركها التواصل الإنساني على السلوك[4]. تستند البرمجة التواصلية مبدئيا علي برمجة سلوكية، ذلك أن « التفاعلات بين الأفراد و داخل الجماعة لا يمكن لها إلا أن تكون مبرمجة لأن السلوك الإنساني قابل لأن يفهم وقابل لأن نتنبأ به»[5]،بيد أنه

[1] - P. Watzlawick , et les autres, Une logique de la communication, pp. 36-37.
[2] –P. Watzlawick , et les autres, Une logique de la communication , p. 37.
[3] – Ibid., p.37.
[4] – Ibid., pp. 37-38.
[5] – حنون مبارك، دروس في السيميائيات، دار توبقال، الدار البيضاء، ط.1987،1، ص.19.

يستحيل في الواقع إخضاع كل الآثار السلوكية في التواصل لمنطق الدور في لعبة كالشطرنج مثلا، إذ من الإجحاف اختزال كل أشكال التفاعل التواصلي ضمن نظام"مقابلة الأثر بأثر سلوكي آخر" ، ثم إن التفاعل في التواصل لا يقع حكرا على السلوك فحسب، بل إنه ليمتد إلى تفاعلات ما وراء- سلوكية.

تستطيع السيميائيات الواصفة انطلاقا من مصادرات الأنموذج اللساني، أن تستأثر بمواضيع المعرفة العلمية وغير العلمية داخل فضاء السيميائيات الخاصة، وذلك سعيا لتحقيق تكهنات السيميائيات العامة و طموحاتها[1].والواقع أن «التصور الكوسمولوجي لدى بورس ينطلق من قاعدة سيميائية تؤكد بأنه هناك مجرات من العلامات العامة التي تتفرع إلى علامات خصوصية لايمكن أن نزعم بأننا قادرون على الإحاطة بنشاط سيميوزيسها وفيضها الدلالي؛ولهذا لابد من صياغة منطق واصف يمكن أن يهتدي إلى بنية العلاقات الداخلية التي تتحكم في جبر العلامات»[2]ومن ثم تغدو السيميائيات بهذا الفتح بمثابة الأرغانون الجديد.

---

[1] - يعتقد كل من **بيرون ودانيسي** بأنه يمكن لمتصورات السيميائيات السردية، أن تمتد إلى العلوم المعرفية، بصورة تكون فيها أقدر على على بناء نحو شمولي للمعرفة: ينظر ب. بيرون و م. دانيسي، السيميائيات والعلوم المعرفية، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، نشر في موقع عتيدة، صفحة الدراسات، جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات، 2007.

[2] _أحمد يوسف،السيميائيات الواصفة،المنطق وجبر العلامات، منشورات الاختلاف،الجزائر،المركز الثقافي العربي،بيروت،الدارالعربية للعلوم،بيروت، ط.1،2005، ص.152.

الفصل الثاني

الدلالات المفتوحة ومنطق الثالثانية

تبنت سيميائيات **شارلز سندرس بورس** مقولة العلامة- الفكرة، وسعت في مقام أول إلى بناء نمطية أنموذجية لهذه المقولة، انطلاقا من المبادئ الفكروسكوبية. يرتبط جوهر العلامة، في ضوء هذا التصور، بمراتب الوجود، فحيث تحدث النقلة الوجودية للفكرة يحصل التبلور والاكتمال داخل حدود البرتوكول الرياضي. إذ تخضع أولانية الأمثول، وثانيانية الموضوع، وثالثانية المؤول تباعا لسلم التراتب الدوري(الأول، والثاني، فالثالث).

يشغل التراتب دورا مهما في تأسيس دينامية الدلالات المفتوحة، فمن خلاله وجدت لانهائية الدلالات طريقها إلى العقلنة. والواقع أن أصول التراتب والتعالق، هي التي تكفل إعادة إنتاج الموضوع؛ طارحة مرجعيته في سوق تداول العلامات، وذلك على نحو يقود إلى تأسيس سيرورة خاصة لحقل المؤول؛ تنشد غائية إقامة المعنى. تدعم فرضية الاحتكاك الدلالي، فكرة إقصاء **بورس** لدور الإنسان في بلورة العلامة، بدعوى أن الإنسان هو بدوره علامة. بيد أن المتتبع لهذا الطرح، يجد أن بورس قد تحاشى تحديد نوعية هذه العلامة وطبيعتها. قد يتناقض التفسير السلوكي للدلالات المفتوحة مع مبدأ اللانهائية، في الوقت الذي تنتظم فيه الدلالات الإدراكية للإنسان، بوصفها نواة فعلية للدلالات المفتوحة. إن الإنسان هو علامة بإدراكاته وليس بسلوكاته.

حظي البهاء النسقي للبنية العلائقية، في تفريعات **بورس**، بالقبول النظري والإجرائي عل حد سواء.ذلك أن مفهوم المطابقات قد ألغى، مبدئيا، وهم تنميط العلامات بصورة مطلقة، وهو ما أسهم في تحويل شبكة العلامات إلى شبكة

مفتوحة؛ تقوم مقام الآليات الإجرائية المعتمدة في تفكيك النصوص وتحليلها.

1.المقولات الثلاث ودينامية الدلالات المفتوحة

1.1. أنموذجية الفكرة- العلامة ومقولاتها [1]

يمكننا أن نرصد ملامح العموم في سيميائيات **شارلز سندرس بورس** (**Ch S. Peirce**) انطلاقا من زوايا ثلاث؛ كونها نظرية تستوفي أبعاد المعرفة السيميائية التركيبية،والدلالية، والتداولية عبر استكمالها للمكونات الجوهرية للعلامة(الأمثول ،الموضوع، المؤول) دفعة واحدة من دون إرجاء أي ركن منها ؛ ثم كونها نظرية تستهدف موضوعات متغايرة (حسية، ثقافية ، عملية، فكرية وعقلية) وتطمح إلى بناء مشروع فلسفي؛ وأخيرا كونها وهو المهم- نظرية تسعى إلى تعميم مفهوم العلامة[2]. وذلك انطلاقا من رؤية منطقية صورية متعالية.

إذ يرى **بورس** أن العلامات بنوعياتها وكيفياتها المتغايرة (كلمة، قضية، خطاب، برهان، إشارة، قطعة موسيقية...الخ) لا تخرج عن حد العلامة البسيطة أو المركبة، وأيا كانت صورة التعالق التي تنسجها العلامات البسيطة فيما بينها بالغة التعقيد فإن النسق الذي تبلوره لا يعدو إلا أن يكون علامة. حيث تجد هذه المصادرة التعميمية أساسا لها في تلك البديهة التي تشترط في تأويل أية علامة لأخرى تزاوجها مع علامة ثالثة، إنها البديهة التي تحكم حسب **بورس** الآليات

---

1)- ينبغي هاهنا أن نشير إلى إشكالية التعاقب المفاهيمي المتطور انطلاقا من كل حقبة. فقد شكلت الرموز بالنسبة لـ : **بورس** مجالا أوليا للاهتمام، ثم بدأ مفهوم التمثل (1867- 1865) يجد موقعه بوصفه مصطلحا تقنيا دالا على العلامات بوجه عام أين ذهب **بورس** إلى اعتبار السيميائيات بوصفها ليست أكثر ولا أقل من نظرية للتمثل، وقد مهد هذا التصور بدوره لبروز التصور الوضعي الذي يقر فيه **بورس** بمفهوم الفكرة- العلامة (1868)؛ ومن ثم بأن لا قدرة للإنسان على الحدس والتحليل بل حتى على التفكير من دون العلامات، ولم يكن لـ : **بورس** أن يعي قبل سنة 1880 بأهمية القرينة والأيقونة ليجد مفهوم العلامة عبر هذا الوعي طريقه للخلاص من المفهوم العام للتمثل، ولم يشهد مفهوم العلامة خصوصيته الحقيقية إلا بعد فترة متأخرة (1905- 1902)؛ فترة اقترنت بتعريف المنطق بوصفه سيميائيات. ينظر:
C. Tiercelin, Ch . S.Peirce et le pragmatisme, Paris, éd. P.U.F., 1993, p. 45.

2- N. Everaert-Desmedt, Le processus interprétatif, introduction à la sémiotique de Ch. S. Peirce, Liége, éd. Mardaga, 1990, pp. 24 – 25.

الأساسية لترجمة الفكرة ، وتفترض في كل فكرة الارتباط على الأقل بفكرة أخرى، وكذلك هي مثلا، نتائج القياس بالنظر إلى المقدمتين الكبرى والصغرى، كونها تأويلات لإحداهما بوصفها متزاوجة مع نظيرتها[1]، يقول **بورس** «إذا ما افترضنا أن كل فكرة هي علامة، فينبغي على كل فكرة أن تقود بـــــدورها إلى فــكرة أخرى، وأن تـحدد فكــرة أخرى، طـالما أنه كـذلك هو جوهر العلامة»[2]. إن العلامة أو الأمثول (representamen) هي كل شيء يأخذ مكان شيء آخر من أجل شخص ما وذلك تحت أية علاقة أو أية حجة، فهي توجه لشخص ما بخلقها في ذهن هذا الشخص لعلامة مكافئة أو أكثر تطورا تدعى بالمؤول (interprétant)، وتأخذ مكان شيء ما يدعى بالموضوع (l'objet) وذلك ليس تحت أية علاقة كانت ولكن فقط بالإحالة إلى نوع ما من الفكرة يسميه **بورس** "بعماد الأمثول"[3]، وبذلك تبرز مركزية الفكرة، فالفكرة إذا تظل الصيغة الأساسية والوحيدة للتمثل[4]. بل إن صورة ارتباط الفكرة بالتمثل تبدو شبيهة بارتباط وجهي العملة الواحدة إذ لا قيمة للتمثل من دون فكرة، ولا قيمة للفكرة من دون تمثل.

بيد أن تأطير هذا التصور النظري بالمشروع السيميائي يظل حسب **ك. يتيرسلين**(**C.Tercelin**) رهين إشكاليتين أساسيتين؛ ترتبط أولاهما بالتحديد الدقيق لمفهوم العلامة، وثانيهما بضبط حدود واضحة المعالم لمجال السيميائيات. والواقع أن **بورس** لا يقر أساسا بالمصادرة التمييزية بين ما هو علامة وما هو غير علامة، لاعتقاده باستحالة الأشياء في ذاتها ، لذلك يرى أن لا وجود لأي شيء كان يمكنه أن لا يكون علامة، وهو ما يجعلنا حسب **تييرسلين**[5] إزاء

---

[1] - Ibid., p. 25.

[2] – Ch. S. Peirce, Textes fondamentaux de sémiotique, trad. et not. B. Fouchier – Axelsen et C. Foz, intro. D. Savan, Paris, éd. Klincksseick, 1987, p. 60.

[3] – Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, rass. trad. et com. G. Deledalle, Paris, éd. Seuil, 1978, p. 121.

[4] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, introduction à la sémiotique de Ch. S. Peirce, Paris, éd. Payot, 1979, p. 66.

[5] - C. Tiercelin, Ch.S. Peirce et le pragmatisme, pp.43-46

ميتافيزيقا للعلامة تستنكف عن حد المشروع السيميائي أو السيميائيات بحد المادة الأكاديمية المستقلة، بل وتراوغ حتى في وصفها بالنظرية العامة، الصورية، الخالصة أو بالنظرية التأملية. وحتى وإن بدت السيميائيات بصريح لسان **بورس** هي المنطق كله بوصفها علما مستقلا للعلامات، فإن المنطق ههنا ليس بمعناه الضيق، ولكنه المنطق المرتبط في كليته بالنزعة الوجودية التي تقوم على واقعية المقولات الثلاث[1]؛ منطق لا يكل ولا يستحي من تكرار مقولة الإنسان- العلامة.

إن الدلالات المفتوحة هي بمثابة الإنفجار الكبير لذرة دلالة أولية غامضة الجوهر؛منخلقة من العدم.ولعل المبادىء الرياضية والأنطولوجية تفرض علينا حسب **محمد مفتاح**[2] تحوير المقولات الفكروسكوبية انطلاقا من حقيقة العدم ، لذلك نلفيه ينساق نحو إدراج الصفرانية بوصفها رتبة أولية سابقة عن الأولانية والثانيانية والثالثانية.

تعنى الفكروسكوبيا[3] حسب **بورس** بدراسة الأفكار ووصفها ، إذ تتولى بوصفها نظرية قاعدية تحديدا ؛دراسة تلك الأفكار التي تصدر عن التجربة العادية وتتصرف طبيعيا ضمن علاقتها بالحياة اليومية، من دون أن تلتفت لمدى مقبوليتها، لذلك يقترح **بورس** وصفها بالفانيرونات(Les phanérons) دلالة بهذه التسمية على المحتوى الكلي للوعي، فأيا كانت صور حضورها في الذهن وأيا كانت قيمتها المعرفية أو مدى تطابقها مع ما هو واقعي فهي لا تخرج عن مجال الوعي[4]. ويتركز الوصف ههنا أساسا على مبدأ البسط الصوري أو الشكلي

---

[1] - Ibid ., p .49.

[2]- محمد مفتاح ، المفاهيم معالم ، نحو تأويل واقعي ، الدار البيضاء- بيروت ، المركز الثقافي العربي ،ط.1 ،1999 ،ص.93.

[3] - يقترح **بورس** وصف المقولات الفكروسكوبية بثلاثة مصطلحات و هي : « Idéoscopique», «phanéroscopique », «Cénopythagorique », و قد اخترنا هذه الترجمة نسبة للاصطلاح الأول.

[4] - R. Marty – C. Marty, 99 réponses sur la Sémiotique, Question n° 41.

لكلية الفانيرون بعيدا عن تعداد مكوناته أو تحديد عناصره؛ حيث تخضع قابليته التفكيكية للمصادرة الثلاثية التجريبية- الصورية، **فبورس** يرى أن صيغ الكينونة لا تخرج عن صور ثلاث أولاها تصورها باستقلالية عن أي شيء آخر، وثانيها تصورها متعالقة مع أي شيء آخر، أما ثالثها فهي تصور الوساطة التي يتعالق من خلالها الأول بالثاني، وهي صيغ يمكننا ملاحظتها بصورة مباشرة ضمن عناصر كل ما يمكنه أن يحضر في أية لحظة في الذهن بطريقة أو بأخرى. أما من الوجهة الرياضية فإن الثلاثية هي كافية براغماتيا وضرورية منطقيا؛ ضرورية لإنشاء لانهائية من العلاقات وكافية بالمعنى الذي تلبي فيه حاجات الاقتصاد من خلال الاختزال الممكن لكل عدد أكبر من ثلاث إلى علاقات ثلاثية[1].لا تختلف الدراسة الفكروسكوبية عن الدراسة الكيميائية،كونها تقوم على غرار التحليل الكيميائي بمراعاة قيم العناصر المتفاعلة للفانيرونات فتسعى إلى تحديد مراتبها (الأولانية ،الثانيانية ، الثالثانية) وضبط أنماطها (أصيلة ،منحلة أو غامضة).

تمثل الأولانية والثانيانية والثالثانية في حقيقة الأمر، وصفا للمكونات الثلاث للقوى، والتواردات والأفكار بوصفها أكوانا واقعية غير منفصلة، كونها ترتبط تباعا بالمقولات المتكاملة للكينونة، والوجود والفكرة من جهة؛ أو للإحساس، والحدث والوعي من جهة أخرى[2]. بيد أن المرجعية الرقمية للبرتكول الرياضي أفضت **بورس** إلى إعادة تقسيم المقولات الأساسية نفسها إلى تسع مقولات فرعية تنتظم بدورها ضمن ثلاثة أنماط مقولاتية هي : الأنماط الأصلية (Authentique)، والمنحلة (Dégenére) والعارضة (Accidentelle)[3].

أ. الأنماط الأصلية وتضم كلا من الأولانية الأولى (1.1)، الثانيانية الثانية (2.2) والثالثانية الثـالثة (3.3) .

---

[1] -R. Marty , La sémiotique phanéroscopique de Charles S. peirce , In Langages, n° 58, 1980, p.32.
[1] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p 54-55.
[3] - Ibid., p. 56.

ب. الأنماط المنحلة وتضم كلا من الثانيانية الأولى (1.2)، الثالثانية الأولى (1.3) والثالثانية الثانية (2.3) .

ج. الأنماط العارضة وتضم كلا من الأولانية الثانية (2.1)، الأولانية الثالثة (3.1) والثانيانية الثالثة (3.2).

	الأولانية	الثانيانية	الثالثانية
الأنماط المنحلة		الثانيانية الأولى (1.2)	الثالثانية الأولى (1.3) الثالثانية الثانية (2.3)
الأنماط الأصلية	الأولانية الأولى (1.1)	الثانيانية الثانية (2.2)	الثالثانية الثالثة (3.3)
الأنماط العارضة	الأولانية الثانية (2.1) الأولانية الثالثة (3.1)	الثانيانية الثالثة (2.3)	

إن أولى مراتب الأولانية (1.1) أن تكون نوعية (qualité) حسية كامنة (لون، ذوق، رائحة، انفعال...الخ) تشغل حيز الإمكان الموجب كالحمرة، بيد أن مجرد التفكير في علاقتها بالمادة ينزل بها إلى رتبة العلاقة العرضية (2.1) التي لا تتغير من خلالها النوعية مطلقا ، كتفكيرنا في حمرة الوردة، فحمرة الوردة ههنا، ليست سوى مجرد نوعية ممكنة إيجابا وفقط، بل إنها تتجلى ضمن موضوع فرداني؛ أي ضمن جسم يخصصها، في حين تجد الأولانية رتبتها الثالثة (3.1) بوصفها نمطا مقولاتيا عارضا ضمن مجال الإمكان الخالص للفكرة؛ أي وبالتحديد لفكرة النوعية، حيث تتحول الحمرة - كما في المثال السابق- إلى فكرة مجردة (فكرة الحمرة)[1]، إنها الفكرة التي تمتلك طاقة التعالي عن أية صورة كانت من صور التحقق الكوني.

بينما تتراتب الثانيانية بوصفها مقولة للوجود والحدث أولا (1.2) باعتبارها نوعية علائقية للقوة- المقاومة؛ إنها تمثل ذلك الوجود المحسوس ضمن

[1] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p .57-64

أولانياته، فالضجيج الصاخب لحظة السكون مثلا، قد لا يجعلك تفكر في شيء آخر عدا الانزعاج، حيث يتحول الضجيج نفسه بشرخه لحالة السكون إلى تجربة للوعي بقطبية الإحساس الأول والثاني فقط (السكون/ الضجيج)، من دون أن ترتقي هذه التجربة إلى الوعي بآلية أو سيرورة هذا التحول. أما في الرتبة الثانية (2.2) فإننا نلفي أنفسنا أمام الحدث الخام؛ أي أمام الوجود الفردي للفعل ضمن فردانيته، **فبورس** يرى ضمن سياق حديثه عن علاقة السقوط بقانون الجاذبية، أن السقوط الآني للحجر مثلا هو في الأساس، وببساطة، حدث للحجر والأرض في تلك اللحظة. ولما كانت الثانيانية الأصيلة ثنائية فإن الحدث ضمنها يأتي متضمنا لصراع الفعل وردة الفعل. في حين تأخذ الثانيانية رتبتها الثالثة (3.2) بوصفها مجالا لتحيين الحدث إلى واقع عبر تخصيصه زمنيا ومكانيا[1]. وبذلك يأخذ تحيين الحدث ضمنها شكل ترتيبات لتحديد علاقته بالموجودات الأخرى.

تشرف الثالثانية على دور الوساطة بين الأولانية والثانيانية ، وبوصفها نظاما للقانون أو القاعدة فهي تتمظهر بهذا النظام ضمن الأحداث ؛ أي ضمن الثانيانية، ثم إن الأحداث بدورها ليست إلا تحيينا للنوعيات؛ أي للأولانيات[2]. إن أولى مراتب الثالثانية (1.3) أن تكون وساطتها ذهنية لفكرة أو لتمثل ما، إنها تمثل المقولة الأكثر انحلالا للثالثانية كونها لا تقف حتى على ثانيانية حقيقية، وتنطبق هذه المقولة على فن رسم الأشخاص، فالرسام يعمل على إيجاد وساطة بين الأصل والشبه. في حين تأخذ الثالثانية رتبتها الثانية (2.3) بوصفها تمثل أولى درجات الانحلال التي تقوم الوساطة ضمنها على الإجراء حيث لا نجد ثالثانية حقيقية بقدر ما نلفي ثنائية حقيقية كصورة الدبوس المخترق لشيئين أبقي على واحد منهما[3]. أما ضمن رتبتها الثالثة (3.3) فتكون الثالثانية أصيلة بوصفها عموما للقانون وللضروة ومن ثم للتكهن والتنبأ، فقانون الثقل مثلا، يسمح لنا بالتكهن

[1] - Ibid.
[2] - N. Evraert – Desmedt, Le processus interprétatif, pp.35-36.
[3] - Charles S. Peirce, Ecrits sur le signe, p. 211.

بسقوط حجر على الأرض إذا ما أسقطناه. ثم إن القانون نفسه ليس إلا صيغة لاستمرار المستقبل اللانهائي في الكينونة، فنكون إذ ذاك إزاء وساطة مستمرة. إن الثالثانية الأصيلة هي تلك المقولة التي تكون ضمنها الوساطة واقعية بملموسيتها أو بموضوعية سبب الوساطة فيها[1]. فالوساطة إذا ليست شرطا في ذاتها بل هي شرط بمدى فاعليتها في ضمان أصالة الثالثانية وديناميتها داخل الدلالات المفتوحة.

تدافع سيميائيات **بورس** عن أولانية العلامة بوصفها سابقة في الوجود ؛ فهي تهب بوضعها الكارثي موضوعات الواقع كينوناتها وتحمل في طياتها – على صعيد اللغة- خطر « التهديد الذي يحمله الموجود للموجود »[2] ، وذلك حين يتحول الواقع بدوره إلى أمثول لواقع آخر.

2.1 - الدينامية والانفتاح

لمفهوم الدلالات المفتوحة (السيميوزيس)، أهمية محورية داخل الصرح المعرفي لنظرية **بورس** السيميائية، كون هذه الأخيرة قد انبنت على أسس المرجعية الفكروسكوبية من جهة وأفضت إلى تفعيلها تطبيقيا من جهة أخرى. بيد أن ضرورة الفصل المنهجي بين السيميائيات والدلالات المفتوحة تظل في نظر **إيكو**[3] أمرا لا مناص منه ؛ فصل يقوم في أساسه على تمييز المعرفة عن موضوعها ، فالمعرفة السيميائية هي خطاب نظري وليست علامة ؛ خطاب يتناول بالدراسة الطبيعة الجوهرية لكل الدلالات المفتوحة الممكنة وتحولاتها . تعد الدلالات المفتوحة ضمن تعريف مبدئي، محصلة لفعل الارتباط الثلاثي بين الأمثول والموضوع والمؤول ؛ التي يستحيل اختزلها بأي حال من الأحوال ضمن علاقة

---

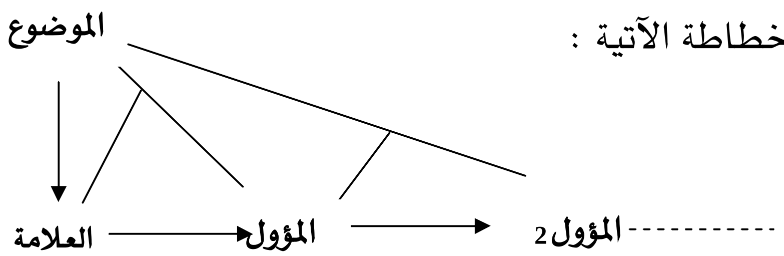
[1] - Ibid. ,p.211.

[2]- محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي ،اللغة ، الدار البيضاء ، دار توبقال ، ط.2، 1998 ، ص.15.

[3] -U. Eco, Les limites de l’interprétation , trad. M. Bouzaher, Paris, éd. Gasset et Fasquelle, 1992, p. 238.

ثنائية[1]. ذلك أن الخصوصية الجوهرية لكل عنصر من عناصرها تحدد هذا الفعل ضمن مجال السيرورة الثلاثية.

لقد شاع في العرف البورسي أن العلامة أو الأمثول هي كل شيء يأخذ مكان شيء آخر من أجل شخص ما تحت أية علامة أو أية حجة. فهي توجه لشخص ما؛ أي أنها تخلق في ذهنه علامة مكافئة أو أكثر تطورا تسمى بمؤَول العلامة الأولى. وهي تأخذ مكان شيء آخر يسمى موضوعها وذلك ليس تحت أية علاقة كانت، ولكن بالاحالة إلى نوع ما من الفكرة يسميها **بورس** بعماد الأمثول[2]. بيد أن الفهم الفعلي لفعل الدلالات المفتوحة لا يتأتى إلا ضمن المقولات العامة[3]، التي تحدد صورتها التكوينية، فكون الثالثانية الأصيلة تؤلف إجراء للعلامة، يفترض امتلاك كل عنصر منها - الأول (الأمثول) والثاني (الموضوع) والثالث (المؤول)، طبيعة الثالث أو الفكرة؛ إنه الإجراء الذي يستطيع تجسيد الفكرة وإبلاغها إلى الذهن (شرط التواصل) وذلك على خلاف حالات الانحلال الأول (إجراء لقصد ما) أو الثاني (مجرد فكرة غامضة)[4]. والواقع، كما يرى **إ. فيرون (EliseoVeron)**، أن تأمل الاشتغال الدال لهذا الفعل، بالنظر إلى كل عنصر في ذاته قد لا يصرفنا البتته عن تأمل الدلالات المفتوحة بوصفها اقتصادا للإنتاج الدال ضمن كون مغلق فكروسكوبيا[5]. إذ يجد هذا الانغلاق طريقة إلى الانفتاح عبر عنصر المؤول الذي يضمن خاصية القابلية التأويلية للعلامة ويجعل العلاقة- العلامة بالضرورة لانهائية و غير محدودة[6]. إذ يمكننا ههنا أن نمثلها بالخطاطة الآتية :



---

[1] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe , p. 133.
[2] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe , p.121.
[3] - حنون مبارك، دروس في السيميائيات ، الدار البيضاء، دار توبقال، ط.1، 1987، ص 52.
[4] - Ch. S. Peirce , Ecrits sur le signe , p.115
[5] - E. Veron, La sémiosis et son monde, In langages, n° 58, Paris, éd. Larousse, 1980, p. 71.
[6] - C. Teircelin, C. S. Peirce et le pragmatisme, p. 73.

تقوم آلية فعل الدلالات المفتوحة كما يصورها **ر.مارتيي (R. Marty)** على تحديدين متعاقبين؛ تحديد للعلامة (الأمثول) عبر الموضوع، وآخر للمؤول عبر الموضوع ومن خلال الأمثول. ولما كان المؤَول محددا عبر الموضوع فهو يتحول بصورة ما على غرار الأمثول إلى أمثول للموضوع نفسه ؛ أمثول من شأنه تحديد مؤول جديد وهكذا دواليك إلى ما لانهاية[1]. إنها الفرضية التي تبدو حسب **إيكو**[2] أخصب من غيرها ،فمن خلالها يرتهن وجود المؤول بتسمية علامة أخرى تحتكم بدورها إلى مؤول آخر ،وذلك ضمن جدلية تأويلية تمثلية. وفي كل مرة تتحقق فيها صورة الوساطة يتحقق فيها المؤَول بوصفه علامة، إذ لا ينفي ذلك مطلقا وجود مؤَولات ليست بعلامات كأن تؤلف فعلا أو سلوكا[3]، في حالات انتفاء صور الوساطة الفعلية. إن الدلالات المفتوحة « لا متناهية في المطلق ، إلا أن غاياتنا المعرفية تقوم بتأطير وتنظيم وتكثيف هذه السلسلة غير المحددة من الإمكانات»[4] ، بيد أنها تستطيع أن تتحول إلى فضاء للتوالد الإيحائي من دون ضابط ولا رقيب؛ أي إلى "متاهة هرمسية"[5] تقوم في جوهرها على اللذة.

تفضي السيرورة اللانهائية للدلالات المفتوحة إلى تآكل الدلالات واهترائها ، فمن علامة إلى أخرى ومن وساطة إلى أخرى تذوب في العادة، ويتحول الإنسان بدوره إلى علامة فعلية[6]. إن تفعيل الإنسان لحركة الدلالات المفتوحة يستطيع أن يلغي وجوده الفاعل ليحوله إلى مجرد علامة؛ فقط لأن الإنسان هو الفكرة.فكيف لواقعية الإنسان أن تتحول إلى علامة أو أن تجتمع بها على حد السواء ؟ وكيف للموضوع الواقعي أن يحتفظ داخل حركة الدلالات المفتوحة بمظهر العلامة؟.

---

[1] - R. Marty - C. Marty , 99 Réponses sur la sémiotique, (question n° 38).

[2] - U. Eco, La structure absente, p. 66.

[3] - U. Eco, Le signe, p. 254.

[4]- أمبرتو إيكو ، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ، تر. تقد. سعيد بنكراد ، الدار البيضاء- بيروت ، المركز الثقافي العربي، ط.1 ، 2000 ، ص.121.

[5] - المرجع نفسه، ص.123.

[6]- U. Eco, Le signe , pp. 254 – 255.

يعد تحديد سببية العلاقة بين الموضوع والأمثول من مقتضيات سيرورة الدلالات المفتوحة؛ مقتضيات تتضح من خلالها صور الإنتاج بين المسبب والمسبب، إذ ندرك باعتمادها كما توضح **تييرسلين**[1] على سبيل المثال أن الصورة الفوتوغرافية (أمثول) هي علامة يسببها الإشعاع الضوئي المنعكس عن المنظر المصور (موضوع)، وأن الوعد (أمثول) لا يكون علامة للشيء الموعود (الموضوع) إلا إذا تسبب في كينونته.وإذا كان الأمر كذلك فإن التعريف بحقيقة هذا الموضوع وكينونته الجوهرية تظل أمرا ملحا.

صحيح أن النباهة التحليلية لـ**بورس** قد قادته إلى المزاوجة في اعتبار الموضوع بوصفه واقعا وعلامة، بيد أن صورة هذه المزاوجة تظل حسب **فيرون** متناقضة بالأصل، إذ ينبغي الإقرار بوجود واقع منفصل بكينونته عن تمثلاتنا من جهة، ونفي فصل فكرة الواقع عن فكرة إنتاجه داخل الدلالات المفتوحة من جهة أخرى؛ حيث لا مجال لوجود أشياء ليست بعلامات[2]. لا يمكن للعلامة بأي شكل من الأشكال، أن تحيل بصورة دالة في غياب إدراك كلي ومسبق للموضوع[3]. ثم إن التقاط الموضوع ضمن كليته لا يتم إلا داخل شبكة من العلامات، حيث يتولى "عماد الأمثول" تفجير الموضوع في أثناء العملية التمثلية وتحويله إلى مجموعة لا متناهية من المظاهر التي تستطيع أن تبرر مجموع المؤَولات الممكنة، وذلك لكونه يمثل وجهة النظر الملتقطة من الواقع التي من خلالها نستطيع أن نؤول الأمثول بوصفه علامة لموضوع ما. إذ لا يعني ذلك مطلقا عصمة العماد في تبرير علامات صادقة في كل الأحوال، فحالات الحمى الطبيعية (علامة) مثلا تشذ في الغالب (عماد الأمثول) عن تأويلها بالمرض (الموضوع)، وعلى الرغم من استنادها إلى تأويل معتمد، فإنها تبدوا خاطئة[4]، « وإذا كانت

[1] - C. Tiercelin, C.S Peirce et le pragmatisme, p. 66.
[2] - E. Veron, La sémiosis et son monde, p. 71.
[3] - G. Deledalle, Théorie et pratique de signe, p. 67.
[4] - C. Tiercelin, C. S. Peirce et le pragmatisme, pp. 66-68.

إمكانية الخطأ واردة باستمرار، فإن السيميوزيس غير محدود »[1].بذلك تكفل الدلالات المفتوحة للعماد الحق المشروع في المغالطة، إذ إن تبريره للمؤولات يخلي مسؤوليته من إثبات صحة التأويل من خطأه، كونه متوقف أساسا على تمظهرات الموضوع.

يعتمد **بورس**[2] تمييز "الموضوع المباشر" عن "الموضوع الدينامي"، ذلك أن الواقع التمثلي الخارجي يبقى قائما بذاته منفصلا عن الصورة التمثلية الداخلية للموضوع نفسه .إذ ينعكس كما يرى **إيكو**[3] بوصفه حالة خالصة لممكنات العالم الخارجي الواقعية أو الوهمية أوالمثالية أوالخيالية أو حتى غير المدركة في صورة أمثول- مدلول؛ يحتاج بدوره مؤول آخر. إن علاقة الأمثول بالموضوع الدينامي هي علاقة غير مباشرة،لذلك يقوم جوهر الموضوع المباشر في نظر **ج. دوليدال**[4](**Gérard Deledalle**) على استدعاء الأول للثاني . ولا تكاد **تيرسيلين**[5] تحيد عن هذا التصور، إذ ترى أن الموضوع الدينامي بقبليته ووضعه المجرد، ليس سوى انطباع غامض وسبب في تحديد الموضوع المباشر. تحتكم قضية من قبيل " الشمس زرقاء" مثلا، في نظر **بورس**[6] إلى الموضوعين؛ أي إلى الموضوع الذي يحصل عن المعرفة السابقة المتعارف عليها عن الشمس (موضوع دينامي)، والموضوع الذي ينتج عن المعرفة الفورية المتعلقة بصفة الزرقة (موضوع مباشر)؛ لايخرج بذلك عن حد الإضافة العرفية التي ينسبها الأمثول للموضوع انطلاقا من وساطة المؤول. وأيا كانت ماهية كل واحد منهما، فإن الحقيقية الجوهرية للموضوع لا تبرز إلا داخل فعل العلامة.

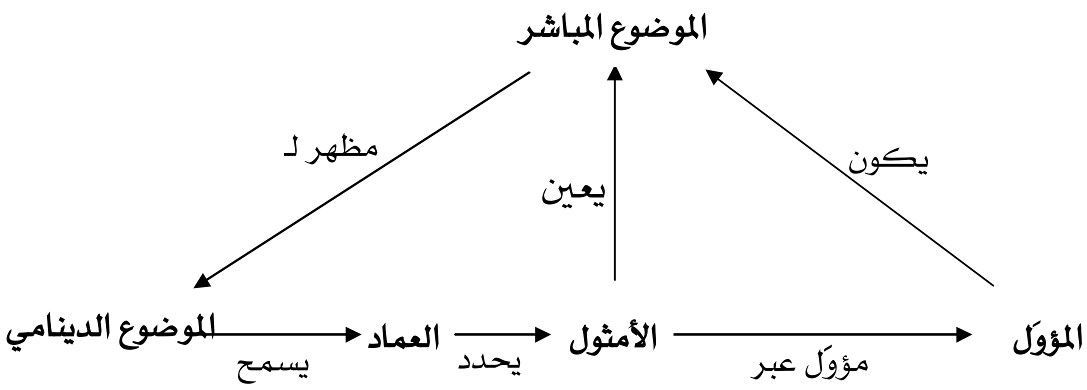
---

[1] - أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ص.180.

[2] - J. Rethoré et al., La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Peirce, p. 32.
[3] - U Eco, Les limites de l’interprétation, pp. 238 -239.
[4] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 118.
[5] - C. Tiercelin, C.S. Peirce et le pragmatisme, p. 69.

[6] - حنون مبارك، دروس في السيميائيات، ص.48.

لتكن الورقة الملونة الحمراء عينة لونية عن دلو من الطلاء الأحمر مثلا، حيث تؤلف هذه الورقة أمثولا لدلو الطلاء بوصفه موضوعا دنياميا وذلك بموجب عماد الأمثول المتمثل في اللون دون غيره من الشكل أو الحجم أو السعة...الخ، إذ لا يمكننا أن نعد العينة الورقية، ههنا، أمثولا لدلو الطلاء إلا بالنظر إلى فكرة اللون[1]، وعلى الرغم من ذلك تظل العلامة قاصرة عن التعبير عن الموضوع الدينامي أو التعريف به، بل إنها تكتفي فقط بالإشارة إليه فاسحة مجال استكشافه للمؤوِل انطلاقا من التجربة، أي من تجربة الحمرة (الخاصية الدائمة المشتركة بين كل الأشياء الحمراء) التي تؤدي دور المؤوَل الوسيط الذي يضمن إحالة الأمثول إلى الموضوع المباشر (اللون الأحمر للطلاء)[2]. وذلك على نحو هذه الخطاطة:



يسعى الموضوع الدينامي إذا، إلى تحديد الأمثول و تمثيله تحت أية وجهة نظر تأخذ وضع موضوع مباشر، فهو بتحديده هذا منقاد إلى أن يشغل دور أمثول آخر؛ فالعلامة لا تنتج إلا عن علامة أخرى، ثم إن التأمل التام له لا يتأتى إلا من عدة وجهات نظر أخرى، أي من عدة موضوعات مباشرة، وهو ما يسمح بتحديد عدد

---

[1] - يعرف **إيكو** "عماد الأمثول" بوصفه كل فكرة أو خصوصية (أو جملة من خصوصيات) للعلامة، من شأنها أن تتبلور ضمن أيقونة ذهنية فتسمح بنوعيتها بتمظهر مؤوَل آخر للعلامة- ينظر:

U.Eco, Le signe, p. 251.

[2] - N. Everaert- Desmedt, Le processus interprétatif, pp. 43.

لانهائي من العلامات[1]. «إن الـواقع كـــــــيان "متـصل" وغارق في اللاتحديد »[2] لذلك نلفي **ن. ايفريت- دسمت** (**Nicole Everaert-Desmedt**) تذهب إلى حد رهن قابلية التعرف إلى "الموضوع الدينامي" بالسيرورة السيميائية اللامتناهية التي تؤطر إنتاجه، نافية بذلك مبدأ استقلاليته المرجعية[3]؛ تأطير يأخذ على عاتقه دور تحويل صنم المرجع إلى علامات فسيفسائية على امتداد حقل المؤول.

3.1. حقل المؤوَل وأسنن التأويل

قد يختلف التعريف بكينونة الدلالات المفتوحة بين لحظة الإنتاج ولحظة الاكتمال والتبلور، فبين الوضع القبلي والبعدي تتباين الصورة التي يكون عليها أهم عنصر من عناصرها الفاعلة؛ ونعني به عنصر المؤوَل. فالمؤوَل لحظة إنتاجه يعرف عادة بوصفه ذلك الأثر الذي تولده العلامة في ذهن شخص ما[4]، بيد أن هذا الأثر يتحول، وضمن الوضع البعدي، إلى قيمة أو إلى مجموع القيم التي تكتسبها العلامة داخل حقل أو حقول المؤوَلات التي يحملها المؤوِل انطلاقا من إدراكه لها. حيث تأخذ هذه المؤوَلات وضع محددات مؤطرة عبر النسقية الإجرائية للحقل. وعلى خلاف الجاهزية المجردة للسنن الثقافي تتبلور فكرة "حقل المؤوَل" ضمن الإطار التكويني- التوليدي الذي تقره تقاليد السيرورة اللامتناهية للدلالات المفتوحة[5]. إذ لا يعني ذلك مطلقا إخراج السنن من دائرة السيرورة السيميائية، فـ: **إيكو**[6] لا يرى فيه إلا شكلا متصلبا من أشكال الدلالات المفتوحة كونه يخضع للخاصية الاستدلالية ، وذلك حتى وإن بدا في صورة استدلال تكافؤي. والواقع أن **بورس**[7] كان قد ميز ضمنيا في تعريفه العام للعلامة بين طور خلق

---

[1] - Ibid., p .44.

[2] - أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ص.180.

[3] - N. Everaert- Desmedt, Le processus interprétatif , p. 45- 46.

[4] - C. Tiercelin, C.S. Peirce et le pragmatisme, p. 72.

[5] - R. Marty et al., La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Peirce, p. 37.

[6] - U. Eco, Kant et L'ornithorynque, p. 130.

[7] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, p. 121.

الأمثول لعلامة مكافئة وطور خلقه لعلامة أكثر تطورا. وهو ما يبدو أقرب إلى الفصل بين المبدأ السنني ومبدأ الحقل المؤوَلاتي.

تتباين التفسيرات والتصورات بشأن تحديد قالب إجرائي لفعل العلامة وسيرورته في إقامة المعنى، ومن ثم تحديد موضوع للعلامة، كون ذلك يقع ضمن زمن قصير ومحدود، لذلك يلاحظ **ر. مارتيي** تناقضا بين المبادئ التي حاولت تفسير هذه الظاهرة: "مبدأ السيرورة اللانهائية"،"مبدأ العادة" أو "مبدأ إيقاف السيرورة بقرار استنباطي"، مما حدا به إلى اقتراح مبدأ آخر سماه بـ : "مبدأ السيرورة التواردية"؛ مبدأ حاول من خلاله الجمع بين خصوصيات كل مبدأ من المبادئ السالفة [1]. وأيا كانت طرائق التحديد متباينة ضمن هذا الإجراء أو ذاك، فإن الاتفاق جار بين مختلف السيميائيين في الإقرار بتعددية المؤوَل و تراتباته التي تؤلف جوهر الحقل المؤوَلاتي.

يؤلف "المؤوَل المباشر"،و "المؤوَل الدينامي" و"المؤوَل النهائي" أركان حقل المؤول في الدلالات المفتوحة. إذ يمثل الأول الأحقية القبلية للعلامة بالقابلية التأويلية الخاصة[2] بوصفها مدلولا داخليا [3]؛ تأخذ شكل أثر غير ملاحظ[4] لا يفضي إلى أي شيء . أما الثاني فيمثل الأثر الواقعي الذي تحدده العلامة أو ذلك الحدث الواقعي المتفرد الذي يمنحنا تجربة ضمن كل فعل تأويلي[5]. في المقابل، يعد الثالث بمثابة النتيجة الحتمية التي ينبغي بلوغها انطلاقا من التأمل الكلي للعلامة وذلك بعد حصول التطور التام للفكرة[6]، فيأخذ بذلك وضع عادة[7]. والملاحظ أن تحديد **بورس** لأنماط المؤوَلات لم يقف عند هذا الحد فحسب، فالمتتبع للمدونة البورسية يلفي بروز ثالوث مؤوَلاتي آخر (مؤوَل عاطفي، مؤوَل طاقوي ومؤوَل منطقي).

---

[1] - R. Marty et al., La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Peirce, p. 38.
[2] -. G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 119.
[3]. - J. Réthoré, La sémiotique phanéroscopique de Charles S .Peirce, p. 36.
[4] - C. Tiercelin, C.S. Peirce et le pragmatisme, p. 72.
[5] - J. Rethoré, La sémiotique phanéroscopique de Charles S .Peirce, p. 36.
[6] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 119.
[7] - G. Deledalle, Commentaire, p.

وإذا كان **محمد مفتاح**[1] يعزي مثل هذا التباين التقسيمي إلى التطور الحقبي للمعرفة البورسية؛ أي من تأويل العلامة بالعلامة (الحقبة المثالية) إلى تأويل العلامة بالمؤوِل (الحقبة الذرائعية أو البراغماتية)، فإن **ج. دولودال** يرى أن الأمر متعلق فقط بتباين في وجهة النظر لا غير، حين يقول :« فعندما يصف بورس [نفس] المؤوَلات من وجهة نظر المؤوِل فهو يسميها على التوالي بـ: العاطفي، الطاقوي والمنطقي »[2]. يعرف **بورس**[3] "المؤوَل العاطفي" بوصفه ذلك الإحساس الذي ننتهي إلى تأويله للبرهنة عن فهمنا للأثر الخاص للعلامة، إذ للمؤوَل العاطفي كامل القدرة على إنتاج أثر مدلول آخر، وهو ما يستلزم جهدا يمارس في الغالب على العالم الداخلي في صورة نشاط ذهني مخصوص يسمى بـ"المؤول الطاقوي"، وذلك على خلاف "المؤول المنطقي" المتسم بعموم إمكاناته الإحالية، حيث تندرج ضمنه كل الوقائع الذهنية ذوات الإحالة العامة كالتصورات، والرغبات، والآمال، والتطلعات والعادات...إلخ. ومن هنا تكمن أهمية هذه المؤوَلات في التفجير المتلاحق للفكرة سعياً لتحقيق الانتشار الكلي داخل ذهن المؤوِل.

يخضع المؤوَل على خلاف كل من الأمثول والموضوع إلى سيرورة داخلية تقوم حصريا بين كل من المؤوَل المباشر، والدينامي والنهائي. حيث تمثل هذه السيرورة الصورة الواضحة لمبدأ اشتغال حقل المؤوَل. إذ يعد المؤوَل المباشر (مؤم) نقطة انطلاق هذه السيرورة، وذلك بإقحامه للأمثول ضمن لعبة الحركة أو الفعل التأويلي فاسحاً المجال لبروز مؤوَلات أخرى أكثر تعقيدا، على أن لا يتعدى دوره تقديم الأمثول، ما يجعلنا نتعرف إلى الأمثول كأمثول لا غير[4]. والواقع أن اقتصار المؤول المباشر على علاقته بالموضوع المباشر لا يسمح إلا بتمييز العلامة إدراكيا.

---

[1] - محمد مفتاح، المفاهيم معالم، نحو تأويل واقعي، الدار البيضاء، مط. المركز الثقافي العربي، ط.1، 1999، صص. 87-88.

[2] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 119.

[3] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, pp. 130 - 135.

[4] - حنون مبارك، دروس في السيميائيات، ص. 50.

تبرز أهمية المؤوَل الدينامي في استدعاء المعلومات الضرورية لبلوغ تأويل فعلي للعلامة، وذلك بحسب علاقته بأحد الموضوعين، ما يعني أن المؤوَل الدينامي نوعان: مؤوَل دينامي "داخلي"[1] (مؤد$_1$) يقتصر على الوقائع المرتبطة بالعلامة نفسها؛ أي على المعرفة التي تروم العلامة طرحها عن الموضوع المباشر، ومؤوَل دينامي "خارجي" (مؤد$_2$) منفتح، على السياق المعرفي للموضوع بأبعاده المتباينة، وذلك بالنظر إلى الموضوع الدينامي. فالمؤوَل الدينامي الداخلي يستغني عن أي تجربة إضافية للإحالة على الموضوع بوصفه قراءة افتراضية محددة ضمن إطار السياق الآني لمعرفة المؤوِل، في حين أن استدعاء المؤوَل الدينامي الخارجي للتجارب الإضافية يمنحه طبيعة القراءة الاستقرائية ضمن سياق طارئ عن المعرفة المباشرة للمؤوِل[2]؛ قراءة تقود إلى مجموع المعارف التي يمكنها أن تستوضح كنه العلامة، وذلك في الوقت الذي تكتفي فيه القراءة الأولى (أي المؤوَل الدينامي الداخلي) بالإحالة إلى طبيعة العلامة وما تدل عليه.

يعرف المؤوَل النهائي ضمن حقل المؤولات بوصفه ذلك المؤوَل النسقي الذي يعكس بصوره الثلاث اكتمال السيرورة المقررة على المؤوَل من جهة، ولا محدودية العلاقة- العلامة من جهة أخرى؛ « فهو وحده قادر على ضمان الخاصية الثلاثية للمؤوَل ومن ثم أصالة العلاقة- العلامة »[3]. فضمن صوره الأولى يأخذ المؤوَل النهائي وضع مؤول نهائي "أول" (مؤن$_1$) بوصفه عادة جماعية عامة تكتسب بالتجربة وتعزى تأويلياً ضمن لحظة ما من قبل فئة ما، أما في وضعه "الثاني"؛ أي في وضعه كمؤوَل نهائي مختص (مؤن$_2$)، فيمثل عادة مخصوصة تخضع للمراقبةالعلمية أو التجريبية، من ذلك مثلا قدرة عالم النبات على تصنيف نباتات جديدة، أو قدرة عالم الآثار على التأريخ لقطعة أثرية معينة،

---

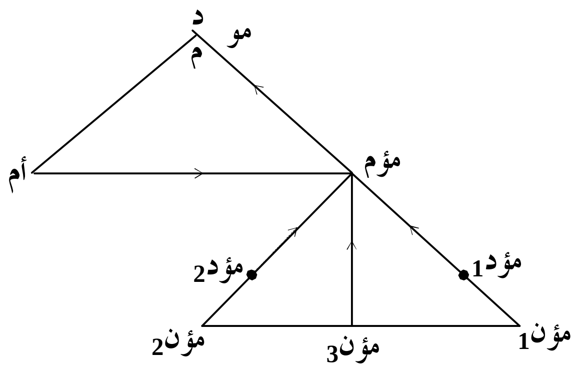
[1] - وقد حاولنا ههنا أن نجمع بين التمييز الرقمي الذي اعتمده **ج. دوليدال** بخصوص تمفصلات كل من المؤوَل الدينامي والنهائي، وتلك التسميات التي اقترحها **محمد مفتاح** على نفس التقسيم. ينظر: محمد مفتاح، المفاهيم معالم، نحو تأويل واقعي، صص. 90 – 91.

[2] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 120.

[3] - C. Tiercelin, C.S. Peirce et le pragmatisme, p. 75.

أو نسبة لوحة ما إلى فنان أو مدرسة بعينها بالنسبة إلى مؤرخ للفن...إلخ. وبين هذا وذاك تبرز خصوصية المؤوَل النهائي "الأخير" (مؤن$_3$) في استغنائه عن التجربة، فإذا كانت التجربة تنقاد افتراضياً من (مؤد$_1$) إلى (مؤن$_1$)، واستقراء من (مؤد$_2$) إلى (مؤن$_2$)، فإن المؤوَل النهائي الأخير لا يحقق وجوده إلا عن طريق الاستنباط إما من (مؤن$_1$) وإما من (مؤن$_2$)[1]، فهو بذلك استلزامي لا يختلف بالشيء الكثير عن استنباطات البراهين التحليلية في الجبر أو الهندسة.

تحيل المؤوَلات الدينامية إلى الموضوع المباشر الذي بدوره؛ وضمن ارتباطه المباشر بالأمثول، يحيل إما إلى الموضوع الدينامي وإما إلى الموضوع المباشر، ولا يعني ذلك مطلقا ضرورة حاجة المؤولات النهائية إلى استدعاء المؤولات الدينامية حتى تترجم إلى المؤوَل المباشر. حيث تنتظم هذه الصورة التحديدية على نحو هذه الخطاطة : [2]



وبقي هنا أن نشير إلى سيرورة حقل المؤوَل ضمن غائيتها في إقامة المعنى؛ أو بعبارة أبسط في نسبة الموضوع إلى الأمثول، حيث يرى **ر. مارتيي** إمكانية تلخيصها ضمن سلسلة المؤوَلات التي تبتدئ ببروز المؤوَلات الإدراكية أولا (مؤم – مؤد$_1$ – مؤن$_1$) ليعقبها ظهور المؤولات التي تمثل ردة الفعل بالنسبة للأولى (مؤد$_2$ –

---

[1] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 121.
[2] - Ibid., p. 123.

مؤن$_2$) ثم تنتهي عند المؤوَل الذي يخضع الكل إلى قواعد المنطق (مؤن$_3$)[1]. إن معيارية هذه السيرورة لا تنفي مطلقاً إمكانية التباين التأويلي لنفس الأمثول من شخص لآخر، فالمؤول بوصفه فضاء لسيرورة المؤولات، يعد مصدرا لأي احتكاك دلالي محتمل.

يعد تحديد المعطى الدلالي ضمن السيرورة السيميائية للدلالات المفتوحة واحدا من الإشكالات المهمة التي تعترض تقريب النظرية السيميائية البورسية من مجال الممارسة الدالة ضمن أبسط صورها. ذلك أن الطبيعة السننية التي تمليها توالدية الحقل المؤوَلاتي تفضي بدورها إلى توالد تمدللي مفتوح مبدئيا. والواقع أن ثمة فصلا جوهريا بين الإطار النظري والإطار المارساتي ، حيث تأخذ الدلالات المفتوحة في الأول وضع إجراء لانهائي مفتوح تبرره طبيعة الفكرة؛ فكل فكرة محدثة من قبل فكرة سابقة تستدعي بدورها فكرة أخرى تؤوِلها، في حين تجد السيرورة نفسها ما يوافقها مبدئيا ضمن مجال الممارسة انطلاقا من حاجز "العادة"؛ حاجز يسعى إلى تجميد الإحالة اللانهائية مؤقتا عبر إقرار التوافق حول الواقع داخل سياق تواصلي معين، فبالعادة تحيل لفظة "الجذر" مثلا، إلى القسم السفلي للأسنان بالنسبة إلى جراح الأسنان، وبالعادة كذلك تحيل اللفظة نفسها عالم الرياضيات إلى موضوع آخر[2]. ولا يعني ذلك أن العادة تقع خارج مجال الفعل كونها تنجم عن حركة علامات سابقة تستهدف إثارتها أو تحويلها.

يستحيل على العلامة أن تتحدد بصفة كلية كما يستحيل عليها أيضا أن لا تجد شيئا من التحديد داخل الدلالات المفتوحة[3]، فمن مؤوَل إلى آخر تتحدد العلامة شيئا فشيئا على صعيد القصد والماصدق، وذلك في شكل محددات تسعى إلى تحقيق التنامي (أو التطور) المتعاقب للمدلول العام أو الكلي للتمثل

---

[1] - R. Marty et al., La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Peirce, p. 39.
[2] -N. Everaert – Desmedt, Le processus interprétatif, pp. 42-43.
[3] - C. Tiercelin, C.S. Peirce et le pragmatisme, p. 79.

الأول؛ فنكون إذ ذاك إزاء معرفة مهمة بمحتوى الأمثول الذي يعد طرفا في السلسلة التأويلية[1]، وحتى وإن بدت الخاصية اللانهائية ظاهريا عائقا في وجه العملية التواصلية، فإن ذلك لا ينفي وجود أهداف معرفية تؤطر هذه السلسلة اللانهائية من الممكنات وتختزلها.

إن من شروط تحقيق السيرورة اللامتناهية في الدلالات المفتوحة، أي إحالة المؤوَل إلى مؤوَل آخر، تحقيق هذا الأخير لشرط التمثل، ومن ثم تحديده بوصفه علامة «لذا فإن المدلول لا يستطيع أبدا التماهي مع نفسه»[2]. بهذا الشرط تنتظم العلاقة بين العلامة، والدلالة والمؤوَل ضمن صورها المنعكسة، ما يجعل العلامة (أو الأمثول) تمتلك دلالة يستحيل التقاطها من دون دلالة العلامة- المؤوَل، فلكل منهما دلالة، على أن تعمل دلالة الثاني على تحديد دلالة العلامة الأولية فتسمح بذلك بالتقاطها. إذ تؤلف ههنا سلسلة المؤوَلات اللانهائية عائقا في وجه المحددات الدلالية المرتبطة بفعل العلامة [3]، لذلك فهي تتبلور في شكل احتكاك حركي ملموس.

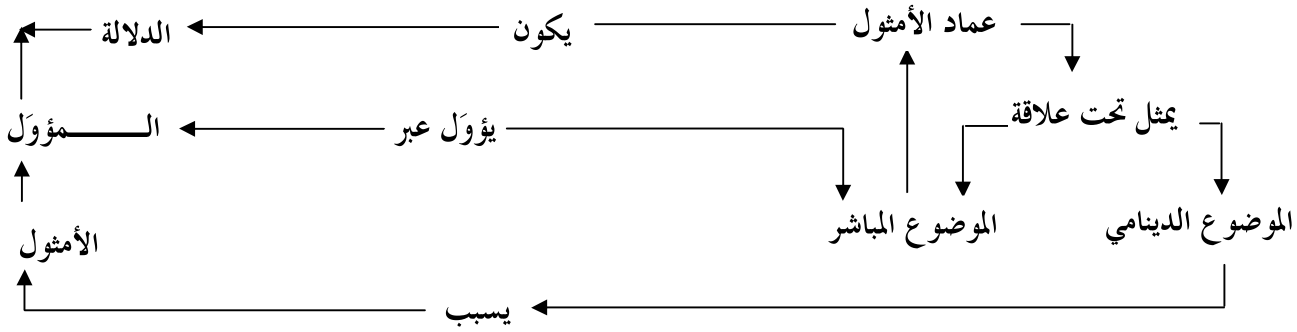
بالعودة إلى تعريفات **بورس** الأولية للعلامة، يلفي الدراس أن هذا الأخير، لم يكن ليتصور المؤوَل إلا بوصفه، الفكرة التي تمنح للعلامة حق الميلاد[4]، فهو لا يختلف بطبيعته عن "العماد" أو عن "الموضوع المباشر". والواقع أن الطبيعة التعاضدية لمكونات العلامة تملي ضرورة عدم الاكتفاء بحد الدلالة ضمن عنصر واحد فحسب، فالدلالة باعتبارها المكون الثانوي للعلامة ليست إلا حصيلة تفاعل لمجموع تلك المكونات التي تمتلك طبيعة الفكرة. حيث يقترح **إيكو** تحديدها داخل العلامة على النحو الآتي[5]:

---

[1] - U. Eco, Les limites de l’interprétation, pp. 337 – 338.

[2] - أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ص.127.

[3] - G. Deledalle, Commentaire, in Ecrits sur le signe, pp. 222 et 229.
[4] - U. Eco, Peirce et la sémantique contemporaine, in Langages n° 58, Paris, éd. Larousse, 1980, p. 80.
[5] - Ibid., p. 223.



وفي المقابل يستوجب تقييد الدلالة ضمن حدود المؤوَل مراعاة الدلالة داخل فعل العلامة، وذلك بالتركيز على علاقة العلامة بالمؤوَل (أو الأثر المدلول)، حيث يجد فعل العلامة في العالم الداخلي والخارجي مجالا للممارسة التي تفصل بين دلالات الرموز ومعاني العلامات على التوالي[1] .بهذا الفعل تتحقق تفكيكية المدلول المتعالي[2]، على أن تبقى الدلالة بهذا مرادفة للمؤول العام للعلامة. كل ذلك قد لا يناقض حقيقة وجود دلالة أولية إدراكية كانت أو سلوكية تتبلور عنها الدلالات المفتوحة شيئا فشيئا.

تبنى **شارلز و. موريس (Ch. W. Morris)** ، في محاولة لامتصاص هالة التعالي في سيميائيات **بورس** مشروع القراءة السلوكية لمفهوم الدلالات المفتوحة، منطلقا من فرضية إلباس السلوكات الدالة لباس العلامات، وبالعودة إلى التجارب البافلوفية، انتهى الباحث إلى أن العلامة لا تثير الاستجابة نفسها كما في الوضع الأصلي، ومن ثم فهي لا تقوم مطلقا مقام المثير المبدل، بقدر ما تسعى إلى أن تقود الذات نحو هدف معين وذلك على غرار ما يحدثه المثير الأصلي حال حضوره[3]. يقول **موريس**: « إذا استطاع شيء ما (أ)، وضمن غياب المثير الموضوع، إثارة سلسلة من الاستجابات التي تنضوي ضمن قسم ما من السلوكات، وذلك بوصفه

[1] - G. Deledalle, Commentaire, p. 223.
[2] - J. Derrida, De la grammatologie, Paris, éd. Minuit, 1967, pp. 71-72.
[3] - G. Mounin, Introduction à la sémiologie, p. 58.

مثيرا تحضيريا يثير التهيؤ بنظام ما للاستجابة، وضمن بعض الشروط عبر سلسلة سلوكية من القسم [السابق] نفسه، فإن (أ) هو علامة » [1]. وعلى خلاف ما يعتقده **إيكو**[2] فالفرق يبدو واضحا لدى **موريس** بين العلامة والمثير- المبدل؛ كون هذا الأخير لا يخضع لشروط قيدية بالنسبة للمثير الأصلي كتلك التي تخضع لها العلامة. إذ المصاحبة المبدئية شرط (كما في مثال الكلب) لتحويل الإشارات الضوئية أو الصوتية إلى علامة تنوب فيما بعد عن الطعام في إثارة التهيؤ اللعابي (منعكس شرطي). وذلك ما لا نجده كشرط ضمن المثال الذي قدمه **إيكو**، إذ لا علاقة لدواء القيء بمجال الفتاة في إثارة حالة الاشمئزاز بالنسبة لرجل يعاني من الشذوذ.

إن التهيؤ السلوكي للكلب (أ) مثلا، وهو بصدد افتراس فأر (ب) انطلاقا من صدور صوته (ج)، لا يختلف تماما حسب **موريس** عن استعداد مسافر (أ) لمجابهة منطقة جغرافية (ب)انطلاقا من رسالة تلقاها من صديق له (ج). ففي كل الحالات، فإن (أ) هو الحامل الدال، (ب) هو المعين،و(ج) هو مؤوَل المؤوِل، حيث (ج) هو علامة لـ : (ب) من أجل (أ)؛ الذي يأخذ بدوره بالحسبان (ب) بحضور (ج)[3]. وضمن هذا التعريف يتحقق شرط الوساطة في الدلالات المفتوحة، إذ يشرف كل من "الحامل الدال" و"المؤول" على إدراج المعين داخل السيرورة المفتوحة التي يجريها المؤول.

والواضح للعيان أن **موريس** قد حاول بمصطلحاته الجديدة محاكاة المتصورات النظرية المقترنة أساسا بالدلالات المفتوحة بدءا باقتباسه لمكوناتها الثلاث(الأمثول ، والمؤوَل ، والموضوع)؛ ليضيف إليها عنصر المؤوِل، ثم تأكيده على الخاصية العلائقية- التعاضدية لجوهر السيرورة الوظائفية

---

[1] - Ibid.
[2] - U. Eco, Le signe, p. 85.
[3] - A. Rey, Théories du signe et du sens ,II, p. 82.

للدلالات المفتوحة، وأخيرا بتبنيه لمنطق الفصل بين المظاهر الثلاث للموضوع [*] : الموضوع المعين (designatum)، الموضوع الماصـــدقي (disgnata)، الموضوع الواقعي (denotatum).

لم تحظ المتصورات الموريسية الجديدة ضمن هذا الإطار، بالشهرة المتكهن بها. فـ**جورج مونان (G.Mounin)** يرى أن مطمح **موريس** في إقامة علم للعلامات حيوانية كانت أو إنسانية، لسانية أو غير لسانية، صادقة أو كاذبة، تامة أو ناقصة، عادية أو طارئة، لم يكن ليراوح مكانه، كونه لم يعمل على تبسيط النظرية البورسية، بقدر ما تورط في تقويض مخل بالأساس[1]، لقد تركزت أولى النقود حول التصور الموريسي، أساسا على الاستلزام الخاطىء الذي يصل المؤوَل بالمؤوِل، كونه قد قاد **شارلز موريس** إلى إقحام المؤوِل بوصفه عنصرا رابعا من عناصر الدلالات المفتوحة، حيث تجد هذه المغالطة مرجعيتها في تعريف **بورس** للمؤوَل بوصفه الأثر الذي تولده العلامة في ذهن شخص ما. إذ إن مصطلح "الشخص" حسب **تييرسلين**[2] قد غالط **موريس**، ولم يكن لـ**بورس** من مزية في استعماله سوى توصيل وتبسيط تصوره الموسع لا غير، « فالمؤوَل ليس هو الإنسان أو الذهن المؤوِل، إنه علامة »[3]، وسوء الفهم هذا قد دفعه لاختزال العلاقة الثلاثية للدلالات المفتوحة إلى مجموعة من العلاقات الثنائية[4]. كونه قد عدد الوسائط وراهن على الرباعية.

تقودنا مراجعة المرجعية السلوكية في تعريف **موريس** للدلالات المفتوحة، إلى موقف آ.**إيكو**[5] إذ يرى هذا الأخير أن توظيف علاقة المثير بالاستجابة تتوقف على إدراك الفرق الحاصل بين الأنموذج الثنائي الذي يقوم عى مبدأ الضرورة

---

[*] تقترب هذه التصنيفات من تصنيفات **بورس** التي تقسم الموضوع إلى مباشر ودينامي، وتقر بالموضوع سواءا أكان واقعيا، وهميا أو متخيلا ...إلخ، وللتفصيل في تعريفات **موريس** لهذه الموضوعات ينظر المرجع السابق، صص.83- 84.

[1] - G. Mounin, Introduction à la sémiologie, p. 66.
[2] - C.Tiercelin, C.S. Peirce et le pragmatisme, p. 72.
[3] - G. Deledalle, Avertissements aux lecteurs de Peirce, p. 26.
[4] - G. Deledalle, Commentaire, p. 218
[5] - U. Eco, Les limites de l'interprétation, pp. 245-246.

العمياء والتحديد المحتوم، والأنموذج الثلاثي الذي تتوسطه سلسلة لا نهائية من الخيارات السياقية المحتملة. وبغض النظر عن النتيجة السلوكية التي تعد تأويلا للعلامة التي تنوب عن المثير الأصلي، وأيا كانت صورة هذه العلامة، فإن الفرق يبدو واضحا بين الاستجابة الآلية للمنعكس الشرطي والاستجابة الواعية للإدراك الحسي، العقلي أو الوضعي. إذ يمكن لهذا الفرق أن يبرز بوضوح إذا ما عبرنا عنه بمصطلحات قضوية:[1]

1)_ هناك دخان.

2)- إذا وجد الدخان.

3)- إذن هناك نار.

فالمرور من (2) إلى (3) هو موضوع استدلال قضوي- سيميائي، في حين أن (1) هو موضوع إدراكي. ومثل هذا الأنموذج ينعدم شكلا ضمن حالات الاستجابة السلوكية اللاواعية حيث ينعدم الإدراك ليتحول موضوع الاستدلال السيميائي إلى مجرد سيرورة آلية (الإشارات الضوئية ← الطعام).

صحيح أن أي شيء ما يمكنه أن يصبح علامة انطلاقا من اللحظة التي نقرر فيها بأن هذا الشيء ينوب عن شيء آخر، لكن أن يقرر الإنسان ذلك يعني بالضرورة توصله، وضمن مرحلة سابقة، إلى إصدار حكم إدراكي حول هذا الشيء نفسه وليس على شيء آخر، وذلك انطلاقا من شيء ما وضمن نطاق سيرورة استدلالية.، فالاستدلال حول كلمات مطبوعة بحط رديء مثلا، يقع في الواقع على شكلها الخطي الموجود على الورق ، ولايقع على ما تنوب عنه هذه الكلمات من معاني، حيث لا مجال إلا لافتراض توردات لنمطية الصورة الخطية للكلمة، فكل صورة مفترضة تمثل تواردا لنمط الصورة الخطية الصحيحة[2]. بذا تعد الدلالات الإدراكية المفتوحة مرحلة أولية ضمن مسار اكتمال السيميوزيس

---

[1] - U. Eco, Kant et l'ornithorynque, p. 128.

[2] - U .Eco, Kant et l'ornithorynque, pp. 128- 130.

أو العلامة بوجه عام، فحتى وإن بدت علامة أولية في ذاتها، فهي لا تستطيع أن تكون علامة لغيرها إلا إذا حققت شرط النيابة عن شيء آخر بعد الإدراك.

تظل البرمجة السلوكية داخل كل نسق دال، مرتهنة بصور العلاقة التواصلية ومعطياتها التأويلية الأولية، «كما أن الإدراك الحسي للعالم المادي لدى الإنسان إدراك مبرمج بواسطة الأنساق الدلالية اللفظية وغير اللفظية التي يتواصل بها مع بني جنسه، إنه على وجه التدقيق إدراك تبرمجه الثقافة»[1] .والواقع أن الأمر لا يقف عند حد البرمجة السلوكية أو الإدراكية، بل إنه ليمتد إلى برمجة الوعي الإنساني ، وفي هذا السياق يمكننا تأمل تفريعات **بورس** الثلاثية للعلامة بوصفها تمثل حلا قاعديا للغز هذه البرمجة عبر معطيات التعالق والتراتب.

---

[1] - حنون مبارك، دروس في السيميائيات، ص18.

2- التفريع الثلاثي ومبادئ الانفتاح

1.2. التعالق والتراتب

تستمد آلية التفريع الثلاثي للعلامة مرجعيتها من التموقع بسيرورتها الثلاثية ضمن خط عمودي، وذلك بتخصيص فردانية كل من الأمثول، والموضوع، والمؤوَل على نحو تستوضح فيه كل لحظة من لحظات السيرورة الكلية للعلامة أفقيا؛ أي أولانيا، وثانيانيا، وثالثانياً، حيث تختزل ضمن لحظات ثلاث تأخذ شكل تعاقب علائقي؛ لعلاقة الأمثول مع نفسه أولا، ثم لعلاقته مع الموضوع ثانيا، فعلاقته مع المؤوَل ثالثا.

إن كونية العلامة لا تمنع تأمل كل ركن منها بوصفه أمثولا، وموضوعا ومؤوَلا في الوقت نفسه، ومثل هذا الرأي الذي يدعيه **ج. دولودال**[1] يفضي إلى ترجمة علاقة الأمثول مع نفسه أولانيا بوصفها أمثولا للأمثول، وثانيانيا بوصفها موضوعا للأمثول، أما ثالثانيا فبوصفها مؤوَلا للأمثول. وينطبق الأمر على علاقة الأمثول مع الموضوع التي تأخذ وضع أمثول للموضوع ضمن رتبتها الأولانية، وموضوع للموضوع ضمن رتبتها الثانيانية، فمؤوَل للموضوع ضمن رتبتها الثالثانية. ولا يختلف الأمر بالنسبة لمراتب علاقة الأمثول مع المؤوَل فهي تأخذ وضع أمثول للمؤوَل أولانيا، ووضع موضوع للمؤوَل ثانيانيا ثم مؤوَل للمؤوَل ثالثانيا.

يرى **بورس**[2] أن العلامة تخضع للانقسام بموجب ثلاثة اعتبارات: أولا باعتبار العلامة في علاقتها مع نفسها مجرد نوعية بسيطة؛ أو جود واقعي؛ أو قانون عام، ثانيا باعتبار مكمن علاقتها مع الموضوع؛ باحتفاظ العلامة ببعض الخصائص في ذاتها؛ أو في علاقتها الوجودية بالموضوع؛ أو في علاقتها بالمؤوَل، ثالثا باعتبار تمثيل المؤوَل للعلامة بوصفها علامة للإمكان؛ أو علامة للحدث؛ أو

---

[1] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, p. 70.
[2] - Ch. S. Pierce, Ecrits sur le signe, pp. 138 – 139.

علامة للمعقول. وفي هذا السياق نلفي تخريج **ن. إيفريت – دسميث**[1] لهذه التقسيمات مقرونا بفهم حقيقة وطبيعة كل مقولة من المقولات الثلاث، فالأولانية تعد نظاما للكلية المطلقة المنفصلة عن الزمن؛ كلية لا تتضمن شيئا آخر غير نفسها (علامة نوعية) ولا يمكنها أن تقوم علائقيا إلا بالمشابهة والمطابقة (علامة أيقونية)، حيث يضعها الإمكان الخالصموضع الاحتمال المجرد (علامة حملية). في حين أن الثانيانية وبوصفها نظاما للتفرد وللحدث الواقع ضمن سياق خاص (علامة متفردة) فهي تختلق العلاقة بالإشارة إلى التفرد الحدثي (علامة قرينية) وتنسجها ضمن الواقع (علامة مقولية). أما الثالثانية فهي نظام للنسق والقانون (علامة عرفية) ؛ نظام يمنحنا بالتواضع والعادة (الرمز) مفاتيح القاعدة (الحجة).

		الأولانية	الثانيانية	الثالثانية
		أمثول	موضوع	مؤول
الأمثول في علاقته مع نفسه (1.1)	الأمثول	علامة نوعية Qualisigne	علامة متفردة Sinsigne	علامة عرفية Légisigne
الأمثول في علاقته مع الموضوع (2.1)	الموضوع	أيقونية Icône	قرينة Indice	رمز Symbole
الأمثول في علاقته مع المؤول (3.1)	المؤول	حمل Rhème	مقولة Dicisigne	حجة Argument

إن القراءة الصحيحة لنتائج هذا الجدول تقوم أساسا على الوعي بأهمية المقولات الثلاث في بلورة نتائج التفريع الداخلي[2]. إن العلامة ثالثانية، ولا يمكن لعلامة بسيطة من علامات التفريع الثلاثي أن تؤلف علامة بالمعنى التام، وتوليد الثالثانية مثلا، للعلامة العرفية والرمز والحجة تباعا، لا يعني مطلقا أنها – أي هذه الأخيرة – تحقق المبدأ الثالثاني، بقدر ما يعني احتلالها لرتبة الثالث فقط. وباشتمال العلامة التامة للأول،والثاني والثالث يرتهن خضوعها للبعد

[1] - N. Evraert - Desmedt, Le processus interprétatif, p. 92.
[2] - J. Rethoré et al., La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Pierce, p. 35

التركيبي،والدلالي والتداولي، أي خضوعها لمقومات دعائم المنطق الجديد (منطق العلاقات).

2.2. التمثل، الإحالة والتأويل

يرى **بورس**[1] أن كل نوعية من شأنها أن تؤلف علامة؛ فهي تعد علامة نوعية، حيث يسمح لها فعل التجسيد بالتصرف كعلامة مستقلة بطبيعتها عن المجسدات. إن النوعية هي كل خاصية يمكن تأملها بوصفها وحدة مجردة عن تواردتها الخاصة، فهي عامة، ومعقدة تقبل الإنتاج الفوري والمتكرر؛ غامضة، ومتداخلة لا يمكن تحديدها ولا إحصاؤها، إذ يسمح مظهرها المتناقض غير المتفرد بتحديدها ضمن مجال السيرورات الأولية للتفكير[2]. إن كل محاكاة لهذه النوعية المفتوحة عن طريق النسخ، أو التقليد،أو الإسقاط،أو المماثلة أو المشابهة أو المطابقة تقود إلى تأسيس علامة نوعية قابلة للتواصل[3]. لعل الخاصية الرئيسية للأمثول هي « أن يكون ذاته وشيئا آخر في ذات الوقت، أي...كبنية للإحالة وكقدرة على الانفصال عن نفسه وأن لا يكون له وجود في ذاته، أي قريبا في المطلق من نفسه»[4]. بيد أنه يستحيل التقاط فعل العلامة النوعية من دون اللجوء إلى سيرورة تجريدية تنقى ضمنها العلامة النوعية وترشح من شوائب الواقع المجسدة فيه[5]. إن إيقاع الموسيقى،والرقص، والسرد،والكون كله ما هي إلا تجسيدات تقربنا بكل هذه الإسقاطات من العلامة النوعية للإيقاع المتعالي تيمي الطبيعة، وقد يقول الأعمى مثلا أن اللون القرمزي شبيه بدوي المزمار، ويكون بذلك قد جسد العلامة النوعية للانفجار باللون والصوت، ولا يختلف الأمر في

---

[1] - Ch. S. Pierce, Ecrits sur le signe, p 139.

[2] - D. Savan, La séméiotique de Charles S. Pierce, Trad. F. Peraldi, in Langages, N° 58, Paris, éd. Larousse, 1980, p. 14.

[3] - Ibid.

[4] - أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ص.127.

[5] - N. Everaert - Desmedt, Le processus interprétatif, p. 49.

تيمات من مثل الجمال، والحزن، والفرح، والذوق أو الرائحة وغيرها من العلامات النوعية. إن جنوح الإنسان إلى مثل هذه التكريرات الإنتاجية بالإسقاط، أوالمحاكاة، أو التقليد لاستهداف التجسيد هو في الأصل جنوح لمطمح الإفهام في التواصل.

يقرن **دفيد سافان**[1] (D. Savan) تحديد العلامة النوعية بالوضعية التي تشغلها داخل سيرورة الدلالات المفتوحة، فعبر كلية نوعيتها واستقلاليتها عن العلاقة الزمكانية بالموضوع تؤلف العلامة النوعية وجها من أوجه عماد- العلامة. إن الفرق بين الضوء الأحمر للإشارة المرورية ولون العينة الدالة على لون دلو من الطلاء مثلا يكمن في الاختلاف الذي يقره مسبب "وجهة النظر"؛ التي يعمل من خلالها اللون الأحمر أو لون العينة بوصفه عمادا، فالضوء الأحمر يتحول إلى إشارة تدل السائق على التوقف عند مصادفته في الطريق؛ أي عند الحدث (علامة متفردة)، وذلك على خلاف لون العينة إذ تكفي النوعية وحدها للتعرف إلى لون الطلاء (علامة نوعية). لقد أكدنا سلفا أن للعلامات النوعية أهمية بالغة في عملية التواصل بالنوعيات، ما تعلق الأمر بإسقاط أو مطابقة أو مماثلة، فالحركات الجسمية لمعلم السباحة مثلا، هي علامة نوعية تؤوَل في ذاتها بوصفها علامة- عماد لحركات المتعلم التي تستهدف المحاكاة النوعية. وفي الطبيعة، تأخذ التمويهات الحيوانية وضع مؤوَّلات لعلامات نوعية، تسعى من خلالها الحيوانات بأنواعها إلى تبليغ رسائل لمغالطة العدو (مثلا: لون الحرباء المحاكي للون الوسط).

يستطيع كل شيء أو حدث واقعي أن يؤلف علامة متفردة وذلك بالنظر إلى مجموع الظروف الخاصة المحيطة به؛ ظروف يخضع من خلالها الشيء أو الحدث الواقعي للتفرد كونها تؤلف عمادا للعلامة، وبذلك تستند العلامة المتفردة على العلامات النوعية، فالحدث أو الشيء الواقعي لا يمكنه أن يوجد في العلامة

[1] - D. Savan, La séméiotique de Charles S. Pierce, p. 14.

المتفردة إلا عبر نوعياته[1]. إن تفرد بيئة طبيعية بتغريدة عصفور ما (علامة متفردة) ليس منوطا في تأسيس وجهة النظر التي تعمل من خلالها التغريدة بوصفها علامة، بالنوعية بقدر ما يرتبط بالحدث الذي تشير من خلاله هذه التغريدة إلى مكان بعينه. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحدث المتفرد لا يمكنه أن يصير علامة متفردة من دون نوعيات تستوجب التجسيد في الواقع حتى تأخذ مظهر العلامة. فالعلامة المتفردة إذا، لا تخلو من العلامات النوعية المجسدة واقعيا والتي يسهل استنباطها في كل الأحوال عن طريق التجريد[2]. إن المستغرق في تأمل لون ما داخل صورة شخصية لإنسان بعينه، أي في تأمل علامة نوعية، لا ينفي أنه إزاء علامة متفردة، وفي المقابل فإن الإمكانية الآنية للصعود أو النزول للعلامة المتفردة للسلالم مثلا، لا تحجب عنا الاستغراق في تأمل مادتها أو شكلها (علامات نوعية)، وينطبق الأمر على أي عرض أو تمثال أو صورة فوتوغرافية قد نشاهدها.

و قد أكد **د. سافان** على أهمية السياق الخاص في تمييز العلامة المتفردة عن النوعية، فعلى خلاف العلامة النوعية تجد الظروف الخاصة المحيطة بالحدث أو الشيء الواقعي في العلامة المتفردة ما يؤهلها لدور العلامة- العماد كونها تتلائم مع خصيصة التفرد. إن ما يؤسس لعماد علامة عرفية من قبيل طلقة المسدس المعلنة لبدء السباق مثلا؛ أي لوجهة النظر التي تشتغل من خلالها الطلقة بوصفها علامة، لا يقترن حسب **سافان**[3] برائحة البارود أو بشكل المسدس أو بجهة الإطلاق، بل يتعلق أساسا بالحدث الخاص الذي يخرق جو السكون ويعلن لحظة الانطلاق الرسمي. وبإهمال مراعاة السياق المرتبط بالعلامة المتفردة يفقد الشيء أو الحدث الواقعي في ذاته خصيصة التفرد، فالمتأمل لتلك الكلمات الطقسية مثلا في عقد القران أو في المحكمة أو في

[1] - G. Deledalle, Commentaire, p.230.
[2] - N. Everaert - Desmedt, Le processus interprétatif, p. 51.
[3] - D. Savan, La séméiotique de Charles S. Pierce, pp. 14 – 15.

الشعائر الدينية وغيرها يجدها علامات متفردة مقترنة بسياق خاص تمليه وضعية التلفظ ، والخروج بها عن سياقاتها الخاصة إلى سياقات أخرى قد ينزع عنها سبق التفرد.

يعد القانون جوهرا للعلامة العرفية إن بصورة قبلية إذا ما حدد سلفا عبر العقد والتواطوء القسري، وإن بصورة بعدية إذا ما أقرته العادة. واقتران الإنسان بإقامة القانون في الغالب، يعني أن كل علامة تعاقدية هي علامة عرفية شرط خضوعها لنسق معين؛ فكلمات اللسان، والكلمات السرية، والشارات، وتذاكر الدخول لمشاهدة عرض ما، وإشارات المرور كلها علامات عرفية، بيد أن العكس ليس بصحيح في كل الأحوال، فليست كل علامة عرفية تعاقدية بالضرورة[1]. تتعالى العلامة العرفية عن الطبيعة الفردية للأشياء كونها تؤلف بقرار من الإنسان نمطا عاما دالا في ذاته[2]، حيث يجد هذا النمط في الطبيعة التجسيدية للعلامات المتفردة مفعلا له داخل نظام "المطابقات". إن العلامة العرفية دالة بمطابقاتها يستمد دلالتها من القانون أو القاعدة[3]. تستطيع مجموع القواعد الصوتية، التركيبية والدلالية والتداولية أن تحدد مجال استعمالات اللسان العربي لحرف من مثل «ما» (علامة عرفية)؛ حرف يجسده الصوت أو الكتابة ضمن علامات متفردة تتضمن بدورها علامات نوعية، حيث يؤلف كل مطابق علامة متفردة من نوع خاص، تتعلق دلالتها بالعلامة العرفية المنوطة بها بالنظر إلى قواعد اللسان (اسم موصول،أو أداة استفهام، أو أداة نفي، إلخ).

إن ادعاء الفصل التعسفي بين العلامة النوعية، والمتفردة والعرفية، وعدها كيانات متباينة، أمر به شيء من اللبس، وهي إذ تأخذ مظاهرها المتعددة لا تعدو أن تكون ثلاث وظائف متمايزة تتغاير بتغاير أوجه العلامة العماد[4]. وإذا كان من المسلم استحالة ضبط العلامة العرفية والنوعية من دون علامات متفردة تحتويها،

---

[1] - N. Everaert - Desmedt, Le processus interprétatif, p. 51.
[2] - G. Deledalle, Commentaire, pp. 230 - 231.
[3] - Ch. S. Pierce, Ecrits sur le signe, p. 139.
[4] - D. Savan, La séméiotique de Charles S. Pierce, p. 15.

فمن الواجب تحديد صورة العلاقة الاحتوائية في كل منهما. إن علاقة العلامة العرفية بمطابقها هي علاقة نمط عام محدد الهوية بجملة من التواردات المتباينة، في حين أن علاقة العلامة النوعية بمجسداتها هي علاقة محاكاة لنوعية خالصة لا تمتلك هوية محددة، لكنها تقبل التمظهر ضمن تمظهرات تظل أعجز عن مطابقتها بتمام[1]. فالفرق إذا بين العلامة العرفية والنوعية لا تحدده طبيعة العلامة المتفردة بقدر ما تحدده صور انعكاسها المجسدة لعلامتين متباينتين ماهية وطبيعية.

قد لا يختلف عديد من الباحثين في الإقرار بالقيمة العلمية التي تحظى بها تقسيمات العلامات وتعريفاتها، وكل رؤية سطحية تتخذها مجرد تصنيفات بالمعنى البسيط، إنما تنم عن إهمال لمرجعيتها الفلسفية. ففي ضوء البعد الفلسفي تتحول هذه التعريفات والتصنيفات إلى نماذج تجتمع بها كل المظاهر الوجودية والابستميولوجية للكون الدال؛ مظاهر تستقطب جوهر الإشكالات السيميائية، وتقترن بقضايا الإحالة، والوهم والواقع، والموضوعية، والحقيقة وغيرها.

تتضمن الأيقونة خاصية العلامة الدالة، دون مراعاة وجود موضوعها من عدمه أو احتكامها إلى مؤوَل بعينه. فالجرة المستقيمة للقلم مثلا، تعد أيقونة للخط الهندسي، كما يتضمن القالب الأيقوني لطلقة نارية مثلا، وجود ثقب بعينه، سواء اعتبرنا الطلقة النارية مؤوَلاً أولا[2]. صحيح أن الأيقونة تتحدد بموجب الطبيعة الداخلية للموضوع لحظة الإنتاج، بيد أنها تحيل إليه بموجب خصائصه سواء وجد أو لم يوجد، وبغياب الموضوع قد تفقد الأيقونة حق التصرف بوصفها علامة، إذ لا علاقة لذلك بخاصيتها كعلامة، فأيا كانت حقيقتها نوعية أو موجوداً أو قانوناً تظل بشرط المشابهة أيقونة لشيء ما[3]. ولا تختلف الأيقونة ههنا،

---

[1] - Ch. S. Pierce, Ecrits sur le signe, p. 31.
[2] - G. Delledale, Commentaire, pp. 232 – 233.
[3] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, p. 140.

باختلاف النوعيات، أوالموجودات، أو القوانين، فعلى غرار النوعية المرئية يمكن لنوعية الإحساس الناتج عن عزف قطعة موسيقية أن يتأمل بوصفه أيقونة لمقاصد المؤلف، كما يمكن للصيغة الجبرية أن تكون أيقونة لظاهرة رياضية، ولا يختلف الحال بالنسبة لصور الأشعة الملتقطة من جسم إنسان ما.

إن من مزايا الإحالة الأيقونية كشف الحقائق الباطنية التي لا تظهر للوهلة الأولى، لذلك يراهن الرياضي في استعماله للصيغ الجبرية؛ أي للأيقونات، على قدرتها في كشف حقائق غير متوقعة. فقد تعمل رسمة كاريكاتورية مثلا، على فضح الخصائص الشكلية التي تطبع شخصية ما ولا تظهر بسرعة للعيان (القصر، الطول، انحناء الظهر، ثخون الأنف أو طوله، تجاعيد الوجه وغيرها)، فتصبح بعد ذلك مثار انتباه. إن الطريقة المثلى لشد الانتباه وتحقيق تواصل مباشر بالأفكار أو تأكيدها منوط بتوظيف العلامات الأيقونية في أثناء عملية التواصل[1]. بذلك تغدو خصيصة المشابهة في العلامة الأيقونية وسيلة لا غاية؛ وسيلة تستند إليها الأيقونة كما تستند إلى المقابلة، والمكافئة والمناقضة. ف**بورس** لا يرى بأسا في اتخاذ وضع شخص ما في حالة سكر كأيقونة بالتناقض[2]على السمو والاعتدال.

لا تخرج صيغ الروابط النوعية بين الأيقونة وموضوعها عن ثلاث صيغ تتحدد من خلالها صور التباين الكيفي بين الأيقونة الصورة، والأيقونة الترسيمة والأيقونة الإستعارة. إن التعبير عن انتباج الوجه بحمرة الطماطم مثلاً، يؤوَل بوصفه صورة أيقونية لكل انفعال باد على الوجه، وهو ما يستوجب الاستحضار الذهني لحبة الطماطم بنوعية حمرتها، ثم استخلاص هذه النوعية لتصوير النوعية اللونية للوجه حال الانفعال، في حين أن ارتباط الأيقونة بالموضوع عبر

---

1 - Ibid., pp. 149 – 150.

2- يمكن لهذه الرؤية أن تلطف في غلواء النقد اللاذع الذي رافق مفهوم العلامة الأيقونية عند **بورس**، وانكب تحديدا على خصيصة المشابهة والمطابقة، ويعد **آ. ايكو** في هذا المقام رائدا لهذا التوجه. والواقع أن **إيكو** لم ينتقد خصيصة المطابقة بقدر ما انساق يبحث عن أدق صيغة وأنسبها للأيقونة ضمن مجال الهندسة. ينظر:
U. Eco, La production des signes, Librairie Générale Française, 1992, pp. 40 – 47.

جزئية نوعية، يمنح للعلامة مظهر ترسيمة أيقونية، فعلى غرار الصيغ الجبرية والرسوم البيانية، يمكننا أن نؤوِل تعرف متذوق محترف على وجود مفتاح حديدي داخل نبع من الماء مثلا؛ انطلاقا من ذوق الحديد، بوصفه ترسيمة أيقونية، أما ارتباط الأيقونة بموضوعها لمجرد التصور النوعي فيأخذ وضع استعارة أيقونية، حيث يسعى هذا النوع من الأيقونات إلى تمثل الخاصية التمثلية لعلامة ما ووضعها في توازٍ مع شيء آخر[1]. فالشاهد في الاستعارة إذا؛ لا يقاس على ذات الغائب بقدر ما يقاس على تمثلية الغائب. إن السيف في قول الشاعر[2]:« ومسنونة زرق كأنياب أغوال» لا يقاس بوصفه شاهدا على ذات أسنان الغول التي لا وجود لها (الغائب)، بقدر ما يقاس على تمثليتها الحسية بوصفها أمثولا لموضوع غائب. إن « التأويل الإستعاري، في حدود ارتكازه على نماذج وصفية موسوعية وإبرازه لبعض الخصائص المميزة، لايكشف عن وجود مماثلة وإنما يقوم ببنائها»[3]. ذلك أن سحر الإحالة الأيقونية كثيرا ما يفقدنا الوعي بكونها مجرد علامة، ويدفعنا إلى ما يسميه **بورس**[4] بلحظة الحلم الخالص حيث لا مجال لأي تجربة كانت خاصة أو عامة.

تستمد القرينة شرعيتها الإحالية إلى الموضوعات التي تعينها من وقع حدوثها الواقعي عن الموضوع نفسه، فالقرينة هي كل علامة محددة عبر موضوعها بموجب علاقة واقعية تكون تارة أصيلة وأخرى منحلة. إن القرينة الأصيلة هي نتاج علاقة ثانيانية وجودية تحيل من خلالها كل قرينة إلى ثان مفرد؛ على نحو إشارتي بسبابة الأصبع إلى لوحة معينة، أما القرينة المنحلة فتحصل عن علاقة ثانيانية إحالية خالصة تنشأ عن اختلاقات الذهن وابتداعاته؛ من ذلك مثلا الضمائر المتصلة، فعلى الرغم من قدرتها على الإحالة إلى الأشياء عرضيا وبصفة

---

[1] - R. Marty, C. Marty, 99 Réponses sur la sémiotique, Question n° 65, 66 et 67.

[2] - هذا البيت لامرئ القيس وصدره" أيقتلني والمشرفي مضاجعي". ديوان امرئ القيس:33، تح. محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر.

[3] - أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية،ص.150.

[4] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, p. 144.

غير مباشرة، فهي قرائن منحلة لا تحيل إلا على تلك التصورات التي تخلفها الكلمات السابقة[1]. ويرتبط الانحلال ههنا بتعيين موضوعات لمعينات سابقة في شكل إحالة خالصة.

إن من مميزات الإحالة القرينية، ارتباط القرينة الدينامي بموضوعها الفردي؛ وتاليا بالمعاني أو بذاكرة الشخص الذي توجه إليه العلامة. كل ما يشد الانتباه فهو قرينة، كل ما يمكنه أن يفاجئنا أو يأخذنا على حين غرة يستطيع أن يؤلف قرينة ضمن الإطار الذي يسم فيه وصل وضعيتين لتجربة ما. فكذلك يمكن لصعقة الرعد أن تثير في أذهاننا ترقب حدوث شيء ما، فعلى الرغم من أننا لا نعي بالتحديد ما هو هذا الحدث، إلا أننا نترقب ارتباطه بتجربة أخرى[2]. ترتبط المفاجأة وشد الانتباه في القرينة بمقصدية المرسل، فصراخ سائق عربة تفاديا للاصطدام براجل على الطريق مثلاً، قد لا يؤلف قرينة بالمعنى التام، إلا في الوضع الذي يستهدف فيه السائق التصرف في النظام العصبي للراجل، لإبعاده عن الاصطدام، بوضعه ضمن علاقة واقعية مع وضعيته بالنظر إلى العربة[3]. ولا يكون صراخه كذلك إذا ما جاء على شكل كلمة دالة؛ أي إذا ما استعمل السائق كلمات تامة (رمز) من مثل "ابتعد"، "احذر"، "ماذا تفعل؟"...إلخ، فيسعى السائق بذلك إلى وضع الراجل في الفعل.

قد تأتي القرينة على هيئة بصمة أو أثر كما يمكنها أن تأتي في صورة إشارية [مؤشر]، فمثلاً يعد أثر الطلاء في السيارة ما بوصفه ناتجا عن الاصطدام بسيارة أخرى أثرا قرينياً، وبصمات الأصابع بصمة قرينية، مثلما يؤلف سعر السيارة ونوعيتها قرينة إشارية (أو مؤشراً) لمكانة صاحبها وحظوته الاجتماعية[4]. تظل البصمات حسب **إيكو**[5]، رغم طبيعتها السننية بتقابلاتها وخصائصها

[1] - G. Delledale, Commentaire, p. 236.
[2] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, p. 154.
[3] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe,, p. 155.
[4] - R. Marty, C. Marty, 99 Réponses sur la sémiotique, Q. n° 68.
[5] - U. Eco, La production du signe, pp. 73-74.

المميزة، أبعد عن ماهية العلامة، فهي لا تعدو أن تكون مجرد كيانات قابلة للإدراج ضمن وظائف سيميائية محددة. ويختلف الأمر بالنسبة للأثر، إذ لا يتضمن هذا الأخير جملة المتغيرات الشكلية التي تؤثث هويته فقط، بل يحمل في ثناياه تأويلات عن وضعية صاحب الأثر،أوحالته، أواتجاهه، فهو لا يمثل إذاً وحدة بسيطة للمحتوى فحسب ولكنه خطاب قائم بذاته، لذلك يرى **إيكو** أن الأثر كثيرا ما يحمل ملامح النص. وقد اشتهر العرب قديما باقتفائهم للأثر وذلك لحسن استنطاقهم لهذه الحيثيات النصية، وكثيرا ما ارتبطت قوة الفراسة عندهم بملكة تأويل الآثار.

ليس للقرينة من دور عدا دور الإحالة، فهي تعرف بوظيفتها البراغماتية التي لا تخرج عن حد الإخبار، وباعتمادها على التعيين دون الدلالة فهي لا تسمح بإنشاء الموضوع في ذهن الملتقى فحسب بل تجعله متيقنا من وجوده[1]. إن انخفاض البارومتر ورطوبة الهواء تؤلفان قرينة على نزول المطر، وذلك إذا ما افترضنا تدخل قوى الطبيعة لإقامة رابط بين البارومتر المنخفض ورطوبة الهواء مع المطر المرتقب، ويحصل الشيء نفسه بالنسبة لدوارة الرياح التي تعد قرينة على اتجاهات الرياح، كونها ترتبط واقعيا بحدث الاتجاه الذي تمليه الرياح، فبانعطافها يتورط الإنسان حسب **بورس** عبر "قانون الذهن" بالتفكير بأن هذا الاتجاه مرتبط باتجاه الرياح.

لقد قاد تأمل **ر. هاريس**[2] لهذين المثالين إلى وجود خيط رفيع يفصل مسألة معرفة كيفية اشتغال الأشياء عن معرفة تأويل نتائجها، ففي كلتا الحالتين، يتعلق الأمر بأدوات صنعت عمدا لتحقيق إمداد آلي ببعض التعليمات، فدوارة الرياح لا تنعطف إلا من خلال السهم الذي يعد رمزا عاما على الاتجاه، والبارومتر لا تنخفض عقاربه إلا داخل المؤشرات الرقمية المحددة له، ويكفي **بورس** معاينة الاتصال الدينامي في القرينة لحدس المعنى المتولد عنها. ثم إن ادعاءه بوجود "قانون

[1] - N. Evereart-Desmedt, Le processus interprétatif, p. 64.
[2] - R. Harris, Sémiologie de l’écriture, p. 214.

للذهن" يفرض علينا تأويلات القرائن، يبدو حسب **ر. هاريس** مشوبا بالشكوك، ذلك أن الفهم الصحيح لسر العلاقة بين الأحداث المشاهدة وتأويلاتها مرتبط بالاحاطة بتحليل الآليات النفسية- السيميائية(Psycho-sémiotique).

يعد التعليل بالمجاورة[1] من أهم الخصائص القاعدية للقرينة،فقد لا تمتلك أي تطابق دال مع موضوعها، وقد تحيل إلى موضوعات تختلف عنها تماما، بيد أن طريقتها في الإحالة بشد الانتباه إلى الموضوع عبر تحريض أعمى يجعلها أكثر العلامات تعليلا، وكونها تؤلف ذروة التعليل؛ وتستند إلى الإحالة الذاتية على خلاف باقي العلامات، فإن مجال بحثها داخل السيميائيات يؤلف حسب **د.بونيو**[2](**Daniel Bougnoux**) تخوما آنية لهذا العلم.

يتحدد تأويل الرمز بإحالته إلى الموضوع بموجب قانون، أوعادة أو ارتباط بأفكار عامة. وبذلك يضع الخاصية التي تجعل منه علامة- بالمعنى التام- موضع الرهان بالنظر إلى وجود المؤول من عدمه. إن الرمز هو كل علامة تفقد الخاصية التي تجعل منها علامة إذا لم يوجد لها مؤول، فكل خطاب مثلا، يدل على كل ما يدل عليه لمجرد اعتقادنا بوجود الدلالة[3]. ويقترن عموم الرمز بعموم موضوعه، لذلك يحتاج الرمز إلى وساطة "المطابق"؛ فالعام لا يحقق كينونته سوى ضمن حالات خاصة، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يشير إلى شيء خاص كونه يمثل جنسا عاما لجملة من الأشياء المفردة.

إن منطوق أو مكتوب كلمة من مثل "إنسان" ليست حسب **بورس**[4]، إلا مطابقات أو تجسيدات للكلمة بالنطق أو الكتابة، حيث تكمن الكينونة الواقعية لهذه الكلمة فيما ننسبه لها من موجودات، والواقع أن لا وجود للكلمة نفسها. فالكلمة هي مجرد صيغة عامة لتتابع ثلاثة تمثلات صوتية تتحول إلى

---

[1] - أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، ص.90.

[2] - D. Bougnoux, Les sciences du langage et de la communication, p. 184.

[3] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, p. 140.

[4] - Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe , p. 161.

علامة عن طريق العادة أو القانون؛ قانون مكتسب مهمته تأهيل المتكلم لتأويل مطابقات هذه الكلم بوصفها دالة على محتوى الإنسان. وتطابق هذه الرؤية تصور **دو سوسير** لمفهوم الرمز، فهو يرى في أية قطعة شطرنجية قاعدة عامة (رمز)؛ حيث تجد هذه القاعدة ما يجسدها إذا ما نحتت من خشب أو عاج (المطابق)، وكذلك تصور كلمة شجرة مثلا، فبوصفه رمزا عاما يجد في الكلمات الآتية : «Arbre»، «Arbor»، « tree » وغيرها مطابقات له[1]. ومن هنا يمكننا أن نعد المترادفات داخل اللسان الواحد بوصفها مطابقات رمزية لتصور عام ومشترك.

فكل كلمة إذا، هي رمز قابل للتطبيق على كل ما يمكنه أن يجد تحقيقا للفكرة المرتبطة بها. إن الرمز لا يتولى بنفسه التعريف بمثل هذه التحققات، فكلمة عصفور مثلا، لا تظهر لنا عصفورا، وكلمة "زواج" لا تعقد أمامنا قرانا، ولكنها بطبيعتها الرمزية تفترض قدرتنا على تخيل هذه التحققات ومن ثم وصلها بتعبيراتها. بيد أن عموم الرمز وانفتاحه على تناقضات التأويل[2]؛ استنفاذا لمعناه التام، لا يعني مطلقا التهور في ادعاء أو إقرار رمزية بعض التمثلات المصطنعة، فالرمز ليس بصناعة خالصة كونه متعلق إما بالتعاقد، أوبالعادة أو بتموضع طبيعي لمؤوله أو لحقل مؤوله. فتوهم بعض التناظرات السطحية بين أمثول وموضوع الرمز، أو سوء تقدير التموضع بمؤوله أو بحقل مؤوله، أو عدم التخطيط لافتراضات القدرة التخيلية التي يحملها؛ كلها أسباب لفشل صناعة الرمز. « إن فعل مضمون الرمز في حد ذاته، هو فعل يمنح الأشياء أبعادا تخرجها من دائرة الوظيفة والاستعمال العادي لتدرجها ضمن سيرورة تدليلية جديدة تحولها إلى رموز دالة على حالات حضارية غالبا ما تتجاوز السقف الثقافي المحلي لتصبح دالة على حالات إنسانية كونية»[3]، ثم إن المعرفة الإنسانية هي معرفة رمزية ومن

---

1 - G. Delledale, Commentaire, p. 238.

2 - L. Benoist, Signes, symboles et mythes, Paris, éd. P.U.F., 1975, pp. 44 - 45

3 - سعيد بنكراد، الترميز السياسي والهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية المغربية، مجلة علامات، العدد 13، 2003، صص.91- 92.

الضروري على التفكير الرمزي كما يرى **آرنست كاسيرر**[1] **(Ernest Cassirer)** أن يقيم فاصلا بين الواقع والممكن وبين الحالي والمثالي.إن « الرموز هي التي تضفي الدلالة على حياة الإنسان. وهذا ما نلمسه في الأسطورة والدين واللغة والفن وكافة الاشكال الرمزية»[2]**.**إذ يرتهن النشاط الرمزي للإنسان بالنشاط التأويلي الذي تحركه دواليب المؤولات (الحمل، المقولة ،الحجة) وتنظمه الدلالات المفتوحة.

ليس التأويل- كما يقول **جاناتان كالر**- « في حاجة إلى من يدافع عنه، فهو معنا في كل لحظة إلا أنه لا يثير اهتمامنا إلا حين يبلغ حدوده القصوى، شأنه في ذلك شأن كل الأنشطة الثقافية »[3]،ويمكن للحمل والمقولة والحجة أن تفعل تحريك العملية التأويلية فتبلغ مداها داخل نظام العلامات، حيث تأخذ هذه العلامات على عاتقها دور تأطير مجموع تعالقات الأمثول مع الموضوع بالنمطية التأويلية التي تناسب تراتباتها.

تدرك العلامة الحملية بوصفها مؤولا ممثلا للموضوع ضمن خصائصه فقط[4]،إذ يتم ذلك عبر تمثل المؤول الحملي لنوعيات الأمثول باعتبارها تخص قسما كاملا من الموضوعات الممكنة، فهو بأولانيته يظل مستقلا في إقامة علاقة الأمثول مع الموضوع[5]. يقول **بورس** « إن الحمل هو علامة للإمكان النوعي، فهو يتضمن بوصفه أمثولا أي نوع من الموضوعات الممكنة »[6]. إذ لا يمكن للحمل بأية حال من الأحوال أن ينطبق عليه حكم الصدق أو الكذب، فهو بمثابة الحد (في المنطق الكلاسيكي) أو الوظيفة القضوية (في المنطق الحديث)، لذلك تراه **إيفريت- دسمث** مكافئا للمتغير **(س)** المقترن بكل وظيفة قضوية **و(س)،** فنقول

---

1 - E. Cassirer, Essais sur l'homme, Trad. Norbert Massa, Paris, éd. Minuit, 1975, p. 86.

2 - أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، ص.61.

3 - جاناتان كالر، دفاعا عن التأويل المضاعف، ضمن كتاب،أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية،ص.172.

4 -J. Rey-Debove, Sémiotique, p.125.

5 - N. Everaert-Desmdt, Le processus interpretatif , p.69.

6 - Ch. S.Peirce,Ecrit sur le signe,p.141.

أن المتغير داخلها محدد بخصوصية لا يجوز الحكم عليها بالصدق ولا بالكذب (ليكن **س** هو عدد تام). فإذا ما أبدلنا هذا المتغير بثابت فسنحصل إما على قضية صادقة، وإما على قضية كاذبة.

إذا كان س =1، فإن 1 هو عدد تام: (قضية صادقة).

إذا كان س=½ ،فإن ½ هو عدد تام: (قضية خاطئة).

فالحمل إذا، لا يحمل أي قيمة للصدق في ذاته، إنه يشبه البياض أو الفراغ الواجب إملاؤه لتقرير الإجابة عن مسألة محددة، ومن ثم يظل الحمل بوصفه مؤولا مقترنا بالدلالة على الخاصية أو السمة.

ترتبط دلالة العلامة المقولية ضمن وضعها كمؤول بإقامة علاقة واقعية مع الموضوع، كونها لا تعمل فقط على تمثل خصائصه فحسب، بل تتبنى تمثل وجوده الواقعي، لذلك يأخذ المؤول المقولي طبيعة الفعل أوالتجربة التي تقيم رابطا حدثيا بين الأمثول والموضوع. ولا يعني ذلك أنها تثبت شيئا على وجه التحديد، بل تقدم نفسها بوصفها مؤولا قابلا للإثبات، فهي تستعين بالحمل دون غيره، وتقدم فعلها التأويلي ضمن حدود الإشارة والتوجيه.

قد لا تختلف العلامة المقولية عن الجملة لذلك تلفي **راي- دبوف**[1] أصل اصطلاحها(dicisigne) مأخوذا عن الجذر اللاتيني (dico)؛ الذي يعني القول، فهي وإن جاءت صادقة أو كاذبة تظل على خلاف الحمل، بعيدة عن إمدادنا بسبب صدقها أو كذبها.

تقوم العلامة المقولية بوصفها قضية منطقية على إقامة علاقة بين الموضوع والمحمول؛ علاقة تترجم على صعيد العلامة بتعالق الأمثول مع الموضوع، إذ يرتبط الفهم العملي للعلامة المقولية باعتماد تأملها داخل إطار التعالق الوجودي العام بين القرينة والأيقونة. ينطبق الأمر على وضعية دوارة الرياح في لحظة محددة بوصفها علامة متفردة قرينية مقولية، إذ يتولى المؤول داخلها تحقيق الارتباط الوجودي بين

[1] - J. Rey-Debove, Sémiotique, p.48.

حدثين واقعيين هما: وضعية دوارة الرياح(موضوع، قرينة)، واتجاه الرياح (محمول، أيقونة)[1].بذلك تقبل المعلومة الممنوحة عبر هذه القضية حكم الصدق أو الكذب.

تضمن الحجة داخل العلامة، فهي تمثل الموضوع بخصائصه بوصفه علامة، وتصوغ عبره قانون أو قاعدة ارتباط الأمثول بالموضوع، وهو ما نلفيه في حجج من قبيل:"كلما كان الضوء أحمر، فإن ذلك يدل على أمر بالتوقف" أو"كلما أدركنا وجود الدخان، فإن ذلك يدل على وجود النار"[2].فهي لا تخلص لنتيجة محددة إلا باتباع سيرورة عقلية متضمنة لسبب صدقها أو كذبها. لاتتوقف دلالة الحجة بوصفها علامة ممثلة داخل مؤولها على وضعها كعلامة لمؤول النتيجة فحسب، فكثيرا ما تأخذ الحجة وضع علامة لحالة الكون الذي تحيل إليه، فتغدو دلالة المقدمتين أمرا بديهيا[3].فهي تقدم بذلك حلا لإشكالية التعالق بين المقدمتين وتصوغ القاعدة التي من شأنها أن تشرح الحدث.

تكون الحجة افتراضية إذا ما تعلق الأمر بقاعدة محتملة، وتكون استقرائية إذا ما صدرت قاعدتها عن الملاحظة المتكررة أواليومية، في حين تكون الحجة استنباطية إذا ما انتظمت القاعدة بنفسها. إن الاختلاف الصوري بين الاستنباط، والاستقراء، والافتراض منوط باختلاف صياغة التوزيع المعتمد للقاعدة، والحالة ،والنتيجة.فالاستنباط يطرح القاعدة على صعيد المقدمة الكبرى، ويحمل حالة خاصة على المقدمة الصغرى، حيث تتضمن الخاتمة نتيجة تطبيق القاعدة العامة على الحالة الخاصة، أما الاستقراء فهو يصوغ القاعدة العامة انطلاقا من الحالة الخاصة والنتيجة، بينما يقوم الافتراض على صياغة الحالة انطلاقا من النتيجة والقاعدة على التوالي.بيد « أن كل حكم هو حكم جزئي. وهناك داخل هذا الكون الذي" تغزوه العلامات"، ما يبرر(وهذا أمر

---

[1]- N. Everaert-Desmdt, Le processus interpretatif , pp.75-76.

[2] - N. Everaert-Desmdt, Le processus interpretatif , p.79.

[3]- Ch. S.Peirce,Ecrit sur le signe,p.33.

غريب) كون "العلامة تعهد إلى مؤولها مهمة منحها جزءا من مدلولها" »[1].ذلك أن فعل الدلالات المفتوحة هو فعل تمثلي، وإحالي،وتأويلي في الوقت نفسه.

يستحيل الفصل في سيميائيات **بورس** بين الفكروسكوبيا ومبدأ البروتوكول الرياضي، وإذا كان من الخطأ حسب **جوييل ريتوريه**[2] (**J. Réthore**) اعتبار مخلفات التفريع الثلاثي بوصفها علامات تامة، فلأنها لا تعدو أن تكون مجرد تخصيصات مفترضة للعلاقات الداخلية لمكونات العلامة. وفي مقابل ذلك يستند تحديد أنماط العلامات الثالثانية إلى قراءة تجميعية- عمودية تقود إلى سبع و عشرين قسما (3^3) تخضع منها عشرة فقط للتراتب المقولاتي، وهو ما يعني ثبوت فرضية استحالة بعض الارتباطات بالنظر إلى مبدأ التراتب . فكل ثالث يحدد الثالث، والثاني، والأول، أما الثاني فيحدد الثاني والأول، في حين لا يمكن للأول إلا أن يحدد نفسه.

3.العلامة البصرية وخطاب الثالثانية

لا تتضمن أقسام العلامات العشر إلا نوعا واحدا من العلامات التي يكون فيها الأمثول أولا (1.1، 1.2، 1.3)؛ إنها العلامة النوعية الأيقونية الحملية، فإذا كان الأمثول ثانيا فإن موضوعه يأتي أولا وثانيا، فإذا كان الموضوع على الحالة الأولى جاء المؤوَل محددا للعلامة المتفردة الأيقونية الحملية (2.1، 1.2، 1.3)، ويحدث أن تبرز نوعين من العلامات إذا ما جاء الموضوع ثانيا؛ علامة متفردة قرينية حملية (2.1، 2.2، 1.3) وأخرى متفردة قرينية مقولية (2.1، 2.2، 2.3). أما إذا كان الأمثول ثالثا فيأتي كل من الموضوع والمؤوَل أولا، وثانيا، وثالثا؛ فتأتي علامة وحيدة بموضوع أول هي العلامة العرفية الأيقونية الحملية (3.1، 1.2، 1.3)، ونوعان موضوعها ثان هما على التوالي العلامة العرفية القرينية الحملية (3.1، 1.2، 1.3) والعلامة العرفية القرينية المقولية (3.1، 2.2، 2.3)، وأخيرا ثلاثة أنواع

1- أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ،ص.131.

2 - J. Rethoré et al., La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Pierce, p. 36.

يكون فيها الموضوع ثالثا هي كالآتي: العلامة المتفردة الرمزية الحملية (3.1، 3.2، 1.3)، والعلامة المتفردة الرمزية المقولية (3.1، 3.2، 2.3)، والعلامة المتفردة الرمزية الحجية (3.1، 3.2، 3.3).

قد لا يستقيم الفهم الإجرائي التام لهذه التقسيمات إلا بإدراج مفهوم المطابقات (les Répliques) ، فبالنظر إلى الطبيعة التعاقدية والعامة للعلامات العرفية- التي تؤلف أكثر من نصف هذه العلامات – تتأكد حقيقة افتقادها لكل ماله علاقة بالتحقق. إن العلامة العرفية، حسب **بورس**[1]، لا تدل إلا من خلال نماذج تطبيقاتها، فكذلك أداة التعريف (الـ) مثلا، وبوصفها علامة عرفية، فهي لا تقوى على أداء دورها ومن ثم تحقيق كيانها إلا إذا وجدت في الصوت أو الخط مطابقا لها (علامة متفردة) ، ثم إن ورودها في صفحة كتاب مثلا خمسة عشرة مرة لا يعدو إلا أن يكون حرفا واحدا لعلامة عرفية وحيدة، حيث نحصل بكل مثال أو نموذج على مطابق لهذه العلامة العرفية.

يتوقف شرط ثبوت "المطابق" لكل علامة من العلامات العشر- حسب **ج. دولودال**[2] – على استنادها إلى ثالث، إذ تتحكم صورة توزيع هذا الثالث على الأمثول، الموضوع والمؤوَل في تحديد صورة المطابقات، فالقسم الخامس، والسادس، والسابع من العلامات العشر- يتضمن ثالثا وحيدا هو الأمثول (علامة عرفية) فتكون مطابقاتها بأمثول ثان (علامة متفردة) في حين ينضاف إلى القسم الثامن والتاسع ثالث الموضوع (الرمز) فتكون المطابقات بالنسبة إليهما بموضوع ثان (القرينة)، أما القسم العاشر ففيه يلحق ثالث المؤول (الحجة) بثالث الأمثول والموضوع ما يجعل مطابقه حاملا لمؤوَل ثان (علامة مقولية).

يبدو أن القول بفرضية وجود مطابقات تخضع بدورها لنمطية العلامات العشر؛ ولا تختلف عن العلامات الست إلا في الجزيئات المتعلقة بالرتبة، يعد في

---

[1] - Ch. S. Pierce, La logique comme sémiotique : la théorie des signes, in A. Rey, Théorie du signe et du sens, II, p.19.
[2] -G. Delledale, Théorie et pratique du signe, pp. 82 – 83.

نظر **ر. مارتيي**[1] حدسا من **بورس** بخضوع أقسام العلامات العشر إلى بنية تشابكية مشجرة تمليها قواعد التراتب المقولاتي وتقوم أساسا على مبدأ الافتراض غير المتبادل؛ بنية لا تؤلف ضمنها علاقات المطابقات سوى جزء من العلامات التي تخضع كل علامة منها – أي من العلامات العشر- لتركيب خاص أو لبنية تشابكية تحتويها بالضرورة (ينظر الملحق02).

وقد قاد" البهاء النسقي" للبنية العلائقية للعلامات البورسية **ر.مارتيي**[2] في خطوة لاحقة إلى مجال البحث عن صورنتها صورنة جبرية تتعايش من خلالها علاقة الافتراض والافتراض المتبادل، وذلك سعيا لتحويلها إلى آلية إجرائية في تفكيك النصوص أو الموضوعات السيميائية المعقدة (كاللوحات الفنية، الروايات، الأساطير، المسرحيات، الخ) التي تتبلور في صورة تشابك وتراكب للعلامات (les hypersignes).

تكمن المغالطة الإجرائية لهذه التصنيفات حسب **ن.إيفريت – د. سميث**[3] في تحويلها إلى مجرد بطاقات تصنيفية تلصق بالظواهر السيميائية، وذلك في الوقت الذي تؤلف فيه نسقيتها مجالا لتحديد مستويات تأويلية متباينة يحدث أن تخضع لها ظاهرة بعينها. لنفترض مثلا، أن محققا في جريمة قتل قد ووفي بصورة فوتوغرافية أو قالب لأثر أقدام الجاني (علامة نوعية أيقونية حملية)، فتنقل لتوه إلى عين المكان، وعاين الأثر محددا في مكان بعينه (علامة متفردة)، شكله مماثل لشكل القدم (أيقونية) ،ويحتفظ بالخصائص المميزة للقدم البشرية نفسها (حمل)، أي أن الأثر ههنا قد اتضح في الزمن الحاضر للمحقق بوصفه علامة متفردة أيقونية حملية. بالعودة إلى الماضي؛ أي إلى سياق إنتاج الأثر، تتحول العلامة نفسها إلى قرينة عن الشخص المسبب للأثر الواقعي، قرينة تخضع في تأويلها لربط ووصل شيئين متباينين هما: السبب (الأثر) والمسبب (رجل بعينه)،

---

[1] - R. Marty, C. Marty, 99 Réponses sur la sémiotique, Question N° 57.
[2] - R. Marty et al., La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Pierce, pp. 39 – 56
[3] - N. Everaert - Desmedt, Le processus interprétatif, pp. 94 – 96

وذلك بوصفها علامة مقولية، فنكون إذ ذاك إزاء علامة متفردة قرينية مقولية. بيد أن المحقق بخبرته لا يرى في الأثر إلا مطابقا (une réplique) لأنموذج قد أنتجه سلفا (علامة عرفية)، لأن المهم عنده ليس معاينة قضية المرور من عين المكان ولكن تحديد مكان وجوده لحظة المعاينة؛ أي تحديد موضوع إحالة الأثر في المستقبل، ليغدو رمزا دالا على الاتجاه المتبع، حيث يتولى المحقق الاستناد إلى حجة تأويلية تقوم أساسا على الافتراض (هذه قرينة على مرور القاتل، إذن يمكننا أن نفترض أن الذي مر من هنا قد واصل في هذا الاتجاه).

قد لا يعمي نيل أوطار صفوة السيميائيين في تسخير تعريفات **بورس** وتصنيفاته للعلامات، عين المتبصر – في ضوء التأسيس الفلسفي الذي تقوم عليه- عن سبيل الارتقاء بها من مجرد التصنيف البسيط إلى صور النماذج المتضمنة لكل المظاهر الأنطولوجية والأبستمولوجية للكون الدال، على حد تعبير **لوسيا سانتيلابراجا**[1] **(Lucia Santaella braga)**، كونها تشتمل على إشكالات من قبيل الإحالة، والواقع والخيال، والموضوعية، والتحليل المنطقي للدلالة، وأخيرا مشكل الحقيقة.

1.3 . الواجهة وسلم العمارة

تقتضي القراءة التواصلية لفن الهندسة المعمارية، على حد زعم **إيكو**[2]، تجاوز مجال الإحالة، والانزواء على تأمل الموضوعات المعمارية بوصفها أشكالا دالة تستمد ملموسيتها من ذاتها، إذ لا يخرج العالم السيميائي المحرك لهذه القراءة عن تخوم المتصورات السننية. وعلى خلاف ذلك كله، تحاول بعض المقاربات السيميائية المشيعة للمنظور البورسي، وضمن مجال العمارة، تعويض سلطة السنن بقداسة العلاقة. ذلك أن المنطق السيميائي مع **بورس** قد أضحى

[1] - L. S. Braga, La mise en œuvre de la sémiotique de Peirce. Difficultés et stratégies, in Questions de sémiotique, p. 434

[2] - U. Eco, La structure absente, p. 270.

منطقا للعلاقات مطعما في جوهره بالمنهجية الذرائعية التي تروم توسيع دائرة الوقائع العملية للدلالة من مجال قابليتها للملاحظة إلى مجال قابليتها للإدراك، إنه المنطق الذي يستعرض التواصل بوصفه إمكانات قابلة للتحيين[1]. وسنحاول في هذا المقام تأكيد صورة هذا الطرح في مقاربات **ن.إيفريت – دسميث** التي ما انفكت تدعو **فيليب بودون (Philippe Boudon)** ضمن مسعاه في إقامة نظرية عامة للعمارة، إلى رحابة النظرية البورسية بدءا من مقاربته لمفهوم "السلم المعماري".

تكتنز سميائيات **بورس** طاقة هائلة في تفتيق المركزية التأويلية وتحويل كل ظاهرة سيميائية بعينها إلى فضاء مفتوح لبروز مستويات متباينة للسيرورة التأويلية، وذلك بحسب الخيارات التي تطرحها أنماط العلامات المختلفة وعلاقاتها . ضمن هذا الإطار تتدرج مقاربة **ن. إيفريت – دسميث** لموضوع الواجهة المعمارية.

تؤلف الواجهة المعمارية، بالنسبة لـ**إيفريت – دسميث**[2]، أمثولا لموضوع المبنى ضمن علامة تتزامن من خلالها ازدواجية الإحالة الوظيفية والانتظامية. فناهيك عن جملة القيم التي تثيرها كالعصرنة، والثقافة، والبذخ وغيرها، فهي تدل قبل ذلك على الوظيفة الاجتماعية من جهة (بلدية، مسجد، مسرح، سوق، ملهى، إلخ)، أو على الانتظام الخاص بالمبنى من جهة أخرى (بنية المبنى، تقنية البناء، مواده وشكله، إلخ). إن اعتماد التمييز المعماري للمباني الرسمية (مثلا: قصر الجمهوري، مقر البلدية، قنصلية، محكمة، إلخ) بواجهة تتوافر على "أعمدة مسلسلة بالأصداغ" (un colonnade) يعد في حد ذاته خيارا رمزيا قد أقرته بالعرف والعادة تقاليد العمارة بدءا من ظهور المعابد الإغريقية، حيث يخضع هذا الرمز

---

[1] - أحمد يوسف، سميائيات التواصل وفعالية الحوار، المفاهيم والآليات، مختبر السميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران – الجزائر، 2004، ص. 192.

[2] - N. Everaert - Desmedt, Le processus interprétatif, pp. 133 – 134.

للقاعدة المعمارية الاستقرائية : كل بناء تتضمن واجهته أعمدة مسلسلة بالأصداغ فهو مبنى رسمي، كما تؤوَل دلالته عادة بصورة استنباطية (حجة). ومن هنا تتحول الواجهة المعتمدة لمثل هذا الأسلوب المعماري إلى علامة عرفية (أمثول – نمط)، أي إلى علامة رمزية (استنباطية) بيد أن هذه العلامة بطبيعتها ليست سوى مجرد علامة افتراضية (signe virtuel) تجد في مطابقتها (العلامة المتفردة القرينية المقولية)[1] مجالا للتمظهر والتحقق ضمن سياقات خاصة، حيث تختزل العلاقة الإحالية لواجهة المبنى ورسميته ضمن علاقة قرينية تؤول دلالتها مقوليا من دون اعتماد الحجة – الاستنباطية. وهو ما يتوافق مع طبيعة العلامة المتفردة القرينية المقولية في كونها موضوعا لتجربة مباشرة تختص بالأحداث الواقعية.

ويختلف الأمر عندما تحيل الواجهة إلى انتظام المبنى وحيثيات بنائه، فلو أخذنا مثلا واجهة عمارة ما بحي ما تتضمن ثلاثة صفوف من النوافذ المصطفة بصورة أفقية (علامة متفردة)، فإن الواجهة بذلك تحيل بالقرينة إلى أن المبنى يقوم على ثلاثة طوابق. والواقع أن الخاصية الإبداعية في العمارة تفرض على كل معماري ضرورة التخلي عن كل دلالة رمزية للواجهة، إذ عادة ما يتبنى المهندس منطق اختزال العلاقة الإحالية (واجهة – مبنى) بإلباسها لباس القرينة الدالة على الواقعة المعمارية وماديتها الإنشائية، فعبر تقنيات العمارة الحديثة يستطيع المهندس تجاوز العلاقة الروتينية النوافذ – الطوابق وتغيير وجهة إحالة الواجهة إلى التقنية الحديثة في البناء، أين تمتد استطالة النوافذ وتتداخل لدرجة يستحيل فيها تمييز الطابق الفاصل بينها (علامة متفردة قرينية مقولية). بيد أن الاستقراء يستطيع أن يحول وبسرعة العلامة نفسها إلى رمز عام للعمارة الحديثة، حيث تتحول من خلاله كل واجهة مدعمة بالتقنية سالفة الذكر إلى مطابق لعلامة عرفية يقوم مؤولها على الاستنباط (علامة عرفية رمزية حجية).

---

[1] – لقد تحاشينا فيما سبق الخوض في تفاصيل المطابقات (les répliques) و اعتمدنا فقط تلك التي قيدها **ج. دوليدال** و لمزيد من التفاصيل في هذه المسألة ينظر:

Ch. S. Peirce, Ecrits sur le signe, pp. 179 – 186

تتبنى الهندسة المعمارية إدراج آلية تنسيقية تسمح ببلورة علاقة افتراضية بين الفضاء الواقعي، والفضاء المتمثل، وفضاء الإحالة؛ آلية تقوم أساسا على إيجاد قاعدة يتم من خلالها المرور من فضاء لآخر، حيث تأخذ هذه القاعدة شكل"سلم" يتم بموجبه استعمال فضاء الإحالة لإدراك أو تصور الفضاء الواقعي. وتتباين أنواع السلالم بتباين طبيعة فضاء الإحالة فهناك السلم التقني، والوظيفي، والهندسي، والاقتصادي...الخ، حيث يصل عددها إلى عشرين سلما. ومن بين أهم هذه السلالم وأوطدها صلة بالعمارة: "سلم المجاورة"؛ إنه السلم الذي يتم بموجبه تحديد رسمة أو خطاطة (فضاء متمثل - أمثول) لمبنى ما (فضاء واقعي - موضوع) بالإحالة إلى المباني المجاورة له (فضاء الإحالة).

بالعودة إلى العبارات الاستعمالية لمصطلح "السلم" في حقل الهندسة المعمارية، حاول **فيليب بودون**[1] التدقيق في حقيقة وماهية سلم المجاورة. فضمن عبارتين من مثل "صورة السلم" و"وضع على السلم" تتوارد على التوالي عمليتين أساسيتين تتعلق أولاهما بالبعدية (أو القياس) وثانيها بالإحالة. وقد قاده هذا التمييز إلى صياغة جديدة لمفهوم سلم المجاورة ومن ثم اختزاله ضمن عمليات ثلاث (الإحالة،والتقطيع، والقياس)؛ عمليات سعى إلى نمذجتها بقوالب المقولات البورسية للبحث من خلالها عن التقاليب التأويلية لسلم المجاورة ضمن العلامات العشر. إن إحالة مبنى معين إلى ما يجاوره من مباني تتوافق مع طبيعة الأولانية في كونها مجالا للإمكان الخالص والمفتوح فقبل تقرير طريقة الإحالة؛ التي تقوم أساسا على العلو، وبلورتها، قد تتجلى المجاورة حسيا عبر لون مشترك للمباني، أو استعادة مقوم مطابق، أو كذلك عبر مادة بناء مشتركة، إلخ. في حين يؤلف القياس مقولة للثانيانية التي من خلالها نلج عوالم الأحداث والموجودات، ذلك أن طبيعة القياس في سلم المجاورة هي ثنائية تقوم على مقايسة

---

[1] - Ph. Boudon, La notion d'échelle et les catégories de Ch. S. Peirce, in Questions sémiotiques, pp. 474- 476.

علو المبنى بعلو ما يجاوره من المباني (علاقة الأول بالثاني). أما التقطيع فيمثل المقولة الثالثانية لكونه يحمل معالم الوساطة العلائقية بين المبنى والمبنى المجاور، فهو أقرب إلى بلورة الفكرة وتجليتها بتحديده للتفاصيل البعدية.

بذلك يمكننا أن نستبين مذهب **ن.إيفريت – دسميث**[1] في عدولها عن تحديد المؤول ضمن فضاء الإحالة، كونه يقع في نظرها ضمن جهاتية السلم التي بموجبها يتم استعمال فضاء الإحالة لإدراك أو تصور الفضاء الواقعي، أي أن المؤول يتبلور تحديدا ضمن الخاصية الملائمة للعلو التي تسمح بتمثيل المبنى بالإحالة إلى المباني المجاورة.

2.3. الصورة التشكيلية

لقد حاول **إيرفين بانوفسكي (I. Panovsky)** بمنهجه التأويلي – التاريخي أن ينتشل مبحث الأيقونيات[2] (L'iconologie) من مأزق التحليل المدوناتي، ليحوله إلى صناعة معجمية تتبنى تصنيف الصور الرمزية تصنيفا ألفبائيا متبوعا بشروح وصياغات لفظية، ذلك أن المغزى التأويلي –حسبه– للأيقونيات لا يتحدد إلا بضبط فواصل الوصف والتحليل بين مستويات العمل التصويري (1. الوصف الماقبل- أيقونوغرافي، 2. التحليل الأيقونوغرافي، 3. التأويل الأيقوني) فمن عرض الحوافز والتدقيق في الدلالات إلى استنطاق القيم الرمزية ومساءلة الإبداع الفني. عبر هذه المحاولة وسابقاتها تؤكد **مارتين جوليه**[3] **(Martine Joly)** قدم مشروع التساؤل عن دلالة الصورة، وإذا كانت الأيقونيات قد صاغت تساؤلاتها ضمن اهتماماتها بالتطورات التاريخية لفن تشكيل الصورة دون الالتفات إلى

---

[1] - N. Everaert - Desmedt, Le processus interprétatif, p. 140.

[2]- يعرف **بانوفسكي** الأيقونيات بوصفها علما يتبنى تأويل مضمون الفنون التصويرية، استنادا إلى نظرية الفن بوصفها شكلا رمزيا للحضارة (تاريخ، دين، فلسفة، علم الاجتماع). ينظر:
J. Rey-Debove, Sémiotique (lexique), Paris, éd. P.U.F., 1979, p. 77.

[3] - مارتين جولي، كيف يأتي المعنى إلى الصورة؟، تر. محمد معتصم، مجلة علامات، مكناس – المغرب، عدد 13، 2000، صص. 25- 26.

نمطية إنتاجها، فإن ادعاء السبق للتحليل السيميائي منوط بتبنيه لخيارات مفهوم العلامة ومخلفاته التعميمية التي تروم اختراق عوالم المرئيات الفنية وغيرالفنية (الاستعمالية).

إن تصحيح مسار الدراسة الموضوعية للإبداع الفني لا يتأتى حسب **جان ماكروفسكي**[1] **(Jan Mukorovsky)** إلا باستكناه حقيقته السيميائية التي تقوم أساسا على وظيفتي الاستقلالية والتوصيل. فالعمل الفني مرتهن وجودا بابتداع وسيط توصيلي، بين المبدع والجمهور، يتولى تمثل جوهر الإبداع ضمن عالم محسوس محفز للإدراك تجسده العلامة في تقابلها مع المعنى الذي ينشأ عن الوعي الجماعي (الموضوع الجمالي) على هيئة بنية خاصة بجنس الفن. وكل فعل إدراكي لهذا العمل بعناصره الذاتية (عوامل التداعي في الإدراك الجمالي) لا يكتسب بعده الموضوعي إلا ضمن علاقته الكمية والكيفية بنواة الوعي الجماعي، فتغدو عناصره بهذه الوساطة ظاهرة سيميائية أقرب إلى الإيحاء اللساني. بيد أن الخصوصية التوصيلية في العمل الفني تتمحور أساسا في قدرته على إفراغ علاقة العلامة بالموضوع من أية قيمة وجـــودية، فالعلامة ضمنه مستقلة بذاتها، حتى وإن تبنى العمل الفني نهج إقرار شيء بعينه كما هو الحال بالنسبة للصورة الشخصية (le portrait) مثلا، فعلى خلاف الصورة الفوتوغرافية تقدم لنا اللوحات الشخصية والفنية عامة؛ عبر ألوان تتجلى فيها آثار الروح[2]، ذاتا مستقلة بجوهرها.

والمهم في ذلك استجلاء هذه الحقيقة السيميائية عند المقاربة ضمن بعد مفاهيمي نسقي لسبر أغوار منطق التضايفات التي يميلها الإبداع الفني على شبكة العلامات. وفي هذا السياق اعتمد **ج. دولودال** الصورنة البورسية في مقاربته

---

[1] جان موكاروفسكي، الفن باعتباره حقيقة سيميوطيقية، تر. سيزا قاسم، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى سيميوطيقا، مقالات مترجمة ودراسات، (إشر. سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد)، ط. دار إلياس العصرية، القاهرة، ص. 286-289.

[2] - أحمد يوسف، التحولات السيميائية: السنيما والفوتوغرافيا الأيقونية (بارت، لوتمان، دولوز،دريدا)، مجلة كتابات معاصرة، عدد1998،32، ص16.

للوحة "الجوكندا". والواقع أن حل المعضلة النصية بوجه عام –سواءا أكانت صورة أم غيرها– يستند ضمن المنظور البورسي إلى تقنية هندسية تقوم على التخطيط القبلي لعلاقات العلامات في خطوة نحو توريق تراتبي للمستوى الأيقوني بمؤولاته العاطفية والمباشرة، فالمستوى القريني بموجوداته وأحداثه، ثم المستوى الرمزي بانتظامه الململم لشمل النص[1]. عبر هذه المتصورات يمكننا أن نتجاوز الاعتقاد الساذج ببساطة التمثل في الصورة التشكيلية والأيقونية بوجه عام. ذلك أن صورة التمثل البسيط أضحت حسب **جوليا كريستيفا**[2](**Julia Kristeva**)، وضمن مجال الصورة التشكيلية، تقويضا للبنية المتمثلة جراء اللعبة اللامتناهية لتضايفات اللغة.

يرى **ج. دولودال**[3] في تحليله للجوكندا أن اللوحة تطرح، وأنت بصدد معاينتها، جملة من العلامات النوعية المتمثلة في الألوان، والأسطح، والانطباعات، وتعمل على تجسيدها بتفردها وكليتها ضمن علامة متفردة. إن مجرد الإحساس البسيط بالمنظر والنموذج التشكيلي؛ أي بالموضوع المباشر، يعد مؤولا مباشرا لا يقوى على قول أي شيء ويضع اللوحة ضمن رتبة العلامة النوعية الأيقونية الحملية؛ فهي نوعية بأمثولها وأيقونية بموضوعها (صورة) وحملية – لا أكثر ولا أقل – بمؤولها (صورة لشخصية معينة). بيد أن تأمل الموضوع نفسه (المنظر والنموذج) من زاوية العلامة المتفردة يعطي الأسبقية لبروز مؤولها الدينامي الذي لا يغير من طبيعة المؤول الحملي بقدر ما يسعى إلى ضبط الموضوع من دون تعيينه وذلك باستكشاف القرائن المتمثلة في طبيعة الحامل (لوحة زيتية)، والوضعية، واللباس، وتسريحة الشعر، وخلفية اللوحة، وطريقة توزيع الألوان وغيرها. حيث تقتضي مثل هذه القرائن سعيا لبلوغ تأويل دقيق تقنيا وتاريخيا واجتماعيا، تخصص الذات المؤوِلة؛ أي هيمنة المؤولات الدينامية الثانية على

---

[1] - R. Marty, C. Marty, 99 Réponses sur la sémiotique, (Qu’est ce qu’un texte pour la sémiotique peircienne ?).
[2] - J. Kristeva, Le langage, cet inconnu, p. 309.
[3] - G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, pp. 125 – 129.

الأولى. وكل ما يمكن للوحة أن تقر به بصفة مباشرة يختزله المؤوَل النهائي الثالث بوصفها موضوعا لفتاة جميلة انطلاقا من مبدأ الاستدلال الافتراضي المتعلق بالتجربة (السن، الجنس، الجمال)، ففي ظل الغياب الواضح لقرائن كافية بالنظر إلى الموضوع المباشر للوحة، لا يمكن للمؤوَلات إلا أن تقودنا حمليا إلى أن اللوحة هي أيقونة لفتاة شابة وجميلة.

بيد أن التحول بالتحليل من الموضوع المباشر إلى الموضوع الدينامي يفترض التموقع ضمن السياق العام للوحة[1]؛ سياق يعتمد على المؤوَل المباشر في تدليل إدراك عناصره المكونة، على أن يتولى المؤوَل الدينامي والنهائي مهمة حمل حيثيات التفاصيل السياقية، حيث تؤلف كتابات صاحب اللوحة (**ليوناردو فنشي**) وشهادات معاصريه وآرائهم، ووثائق تنقلات اللوحة وغيرها مؤوَلا ديناميا ثانيا (مؤوَل استقرائي) يتحول من خلاله مؤوَل العلامة- اللوحة إلى علامة مقولية، على أن اللوحة هي صورة شخصية لسيدة من مدينة فلورنسا تدعى **موناليزا** وهي زوجة لرجل اسمه **فرانسيسكو جيكوندو**، وأنها قد رسمت من قبل الرسام الإيطالي ليوناردو دي فنشي من الفترة الممتدة بين سنتي 1503-1505. حيث يتحدد السياق واللوحة ههنا ضمن علاقة قرينية متبادلة و بذا تصبح اللوحة قرينة على تحول في المسار الفني للرسام **دي فنشي** من عوالم الكهنوت إلى عالم التجربة الحسية.

إن التموقع بالموضوع الدينامي ضمن حقل المؤول النهائي الثالث ومن ثم ضمن التأويلات الاستنباطية يضع اللوحة موضع الرمز بوصفها شعارا (un emblème) للدقة في الوصف والصورة الحية[2]، بل إنها بابتسامتها- حسب **فرويد**- وابتسامات

---

[1] - ينظر: مقالنا الموسوم بعنوان: شيفرة دافنتشي الرسائل الأيقونية الأخيرة، دراسة في أبعاد الاستثمار السردي عند دان براون، مجلة عمان الثقافية، الأردن، العدد155،2008.

[2] - تستمد التقديرات المتباينة لحقيقة الانفعال الذي بدت به ملامح الموناليزا في الصورة (فرح، حزن،كآبة، يأس إلخ) أساسها من تفرد شكل الثغر و إيحاءاته بالحركة. فمن بين أهم الخصائص الأيقونية للصورة إيعازها بالحركة، ذلك أن المعرفة الموسوعية بالأشياء تقودنا عادة إلى إدراكها ضمن سيرورتها ومن ثم ضمن الديمومة أو الزمن. ينظر:

غيرها من النساء ليست سوى مطابقات (des répliques) لابتـــسامة والدته **كاترين**.

فالمؤوَل الدينامي الثاني والنهائي الثاني يجعلان إذا من اللوحة علامة متفردة قرينية مقولية، في الوقت الذي يحولها المؤول النهائي الثالث إلى مطابق لعلامة رمزية مقولية.

إن صياغات من هذا القبيل تؤلف في واقع الأمر حلا موضوعيا لمعضلة "التفاعلات السننية" في الصورة، والتي ظلت ضمن الأنموذج اللساني حبيسة نزعة ذاتية في تقدير علاقات الأسنن بعضها ببعض داخل النسق السيميائي الواحد، وتمييز أنماطها داخل النسق الواحد. من هنا تبرز أهمية منطق العلاقات البورسية في فضح لعبة التضافر السنني التي تستهدف تشييد المعنى. يقول **لويس مران (Louis Marin)**: «ينبغي على اللوحة أن تدل وأن تبرز بوصفها علامة إن على صعيد المادة أو الموضوع أو الــحدث أو القصــد»[1]. فهل بمقدورنا إيجاد سنن لكل مستوى من هذه المستويات؟ وهل يقود تفكيك كل سنن منها إلى سنن كلي يشتمل تفاعلاتها؟ وإن ثبت ذلك، فكيف لنا أن نبرهن على وجوده؟ كل ذلك يقودنا إلى معاينة القصور الإجرائي الذي يعانيه مفهوم السنن.

3.3. الأيقونية الحية

تقوم صناعة الصورة التلفزية أوالفيلمية أو السينمائية على بعث الحياة الأيقونية في جسد الفوتوغرافيا الساكنة وإذا كان الانعكاس الميكانيكي للواقع في الصورة الفوتوغرافية يجعلها أكثر مصداقية من غيرها، فهو يضعف من موقفها إزاء لعبة الزمن أو إزاء التمثل الحقيقي للأحجام أو لسيرورة الحركة. من هنا جاءت الصورة المتحركة لتنوء بهذا الحمل وتحقق الامتياز بقدرتها على

J.- M. Klinkenberg, Précis de sémiotique générale, Bruxelles, éd. De Boeck Université et Larcier, 1996, p. 414.

[1] - B. Toussaint, Qu’est ce que la sémiologie ?, p. 131.

خلق واقع للحركة داخل متخيل الصورة ومنافسة الخيال البشرى[1]. والواقع أن ثمة فروقا سيميائية جلية بين حركة الصورة التلفزية والفيلمية و السينمائية.

يستحيل الجزم بتكرارية إنتاج الحدث أو ببساطته ضمن مجال النقل المباشر للصورة التلفزية فبالعودة إلى نظامها الإنتاجي يؤكد آ .**إيكو**[2] وجود مساحة ضئيلة للتأويل تعد متنفسا ذاتيا لصانع الصورة (المخرج). إن ضبط مواقع الكاميرات ضمن زوايا متكاملة لاستنفاذ الحقل البصري لموضوع الصورة, يضع المخرج أمام جملة من الخيارات البصرية, إذ تتولى كل واحدة منها إرسال صورة عن المساحة التي تغطيها، وبأمر منه تخصص وضعية الصورة إما بالتقليص والتركيز، وإما بالتوسيع ، وذلك حتى تجهز للخضوع لخيارات أولوية البث، ثم تنسج تعاقبيا عبر المونتاج ضمن تركيب تصويري. ومثل هذه الاختيارات التي يتبناها المخرج تعد فسحة تأويلية تجسدها الصورة التلفزية على هيئة مؤوَلات.

ولا أدل على ذلك من تلك المساحات التأويلية التي يجدها المخرج في النقل التلفزي لمباراة في كرة القدم مثلا،حيث تؤلف تحركات وتنقلات الكرة مركز اهتمام الصورة، ومع ذلك فإن خروج الكرة مثلا، أو الاستعداد لتنفيد المخالفات، أو إصابة اللاعبين، أو المناوشات، مقاعد الاحتياط، أو الجمهور كلها تمثل مجالات لخيارات ذاتية للمخرج، فقد يتحول تركيز الصورة على لاعب بعينه مثلا، إلى مؤول على الجهد الذي يبذله، أو على هزالة أدائه، أو إصابته، أو تعبه، أو بكونه المرتكب الفعلي للخطأ أو صاحب الهدف الخ. أما الالتفات إلى مقاعد الاحتياط فقد يضمن بعدة مؤوَلات منها: شخصية المدرب، واختياراته، وتفاعله مع المقابلة، وردود فعله.

ولا يمكن للذاكرة الرياضية لكأس أمم إفريقيا 2003 أن تتناسى صورة المدرب الجزائري –في مباراة المغرب والجزائر- الذي لم يحرك ساكنا بعد الهدف وحتى بعد تعديل النتيجة عليه، كونها صورة قد ألبت الرأي العام على

---

1 -C. Metz, Essai sur la signification au cinéma 1, Paris, éd. Klincksieck, 1968, p. 23.
2 - U. Eco, L'œuvre ouverte, Trad. Chantal Roux de Bézieux, Paris, éd. Seuil, 1965, pp. 149 - 150

منجزاته وكانت مؤوَلا على تقدمه في السن وافتقاده لمهارة التحكم في الفريق أو تغيير خطة اللعب في أثناء المباراة.

باعتماد مقاربة **غريغور غويثالس (G. Goelthas)** للندوة الصحفية المتلفزة يشير **محمد الماكري**[1] ضمن سياق حديثه عن الخطاب البصري المتحرك إلى الأهمية الإجرائية للنظرية البورسية, وتميز هذه المقاربة يتأتى من نزعتها التداولية التي كانت تحرك دواليب الإجابة عن الكيفية التي تنتهجها الصورة التلفزية في تحريك المجتمع واللعب على أوتار أحاسيسه، آرائه، ومواقفه وسلوكاته. إذ تستطيع « قناة الاتصال الجماهيرية أن تتحكم في نمط الخطاب الذي يلائمها؛ لأنها تراعي مستوى المتلقي الذي تخاطبه. وهذا يشرح لنا كيف تحولت برامج المواجهات الفكرية في كثير من الفضائيات العربية إلى مبارزات كلامية ينتصر فيها الأعلى صوتا والأبرز قدرة على الأداء التمثيلي، وهي مبارزات يتابعها الجمهور – ويشارك فيها أحيانا – بروح متابعة كرة القدم والمصارعة الحرة »[2]. لقد أضحت المقابلات التلفزية والحوارات ونشرات الأخبار لا تستساغ إلا على بساط منمق من المؤولات (الروبورتاجات، الديكور، الإكسسوارات، جاذبية المقدم...إلخ)؛ التي تنزع من خلالها القنوات إلى تجميل موضوعية الإعلام بالمساحيق الفنية للفرجة.

يعرف **غ. غويثالس** البث التلفزي للندوة الصحفية لشخص الرئيس؛ التي تعد أنموذجا مثاليا لهذه الوظيفة، بوصفها أمثولا يقوم في جوهره على سلسلة من المتواليات السمعية- البصرية التي تجعل من التواصل السلطوي موضوعا لها (موضوع مباشر)، ومن السياقين الزمني والسياسي؛ أي من توقيت الندوة والتطورات السياسية العامة الداخلية والخارجية، مؤوَلا لها (مؤوَل دينامي). ويتجسد البعد التركيبي للبث التلفزي للندوة من خلال تنظيم التتابع الزمني

---

[1] - محمد الماكري، الشكل و الخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط. 1، 1991، صص. 60 – 63.

[2] - نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي،بيروت- الدار البيضاء،ط.2000،1،ص.06.

للمقاطع السمعية البصرية ضمن مختلف مراحل البث، وتنسيق الزوايا البصرية، أوخلق إيحاء بالجو العام للقاعة، أو بتتبع أطوار هيئة المتدخل من لحظة الدخول إلى غاية إنهاء الندوة. ولما كان الغرض من البث التلفزي للندوة تمثل القدرات والإمكانات التواصلية للرئيس، فإن هذا الأخير يجنح إلى استغلال الكلمة الإفتتاحية بوصفها مجالا للبعد الدلالي، للتدليل على تميزه القيادي وحكمه الرشيد في الرقي بأوضاع الأمة وذلك مقارنة بعهدة من سبقه مستعينا بالقرائن الرقمية للحصيلة السنوية. إن التموقع بالبث التلفزي للندوة الصحفية لشخص الرئيس ضمن البعد التداولي يقودنا إلى الارتقاء بها من مجرد كونها شكلا من أشكال التواصل السياسي (حوار السؤال والجواب) إلى مجال للإحاطة بالشخصية السلوكية للحاكم، كونها تسهم بعواملها الإرباكية (الكاميرات، الأضواء، المباشر، الوقوف، الأسئلة المحرجة، حتمية الإجابة، المواجهة، الشفوية، الوقت... إلخ) في تأمل هذه الشخصية والحكم عليها.

لا ينفي آ. **ايكو**[1] حقيقة الإقرار بالعلاقة التكاملية بين سنن الفيلم وسنن السينما، فحاجة الأول إلى الثاني شبيهة بحاجة البلاغة إلى اللسان، بيد أنه يرى مكمن الاختلاف في الطبيعة التسنينية التي يمارسها كل من الفيلم والسينما، فالفيلم يقوم على تسنين تواصل على صعيد قواعد محددة للمحكي، بينما تقوم السينما باستغلال الجهاز السينماتوغرافي لتسنين ملكة إنتاج الواقع. وبين واقع الفيلم وواقع السينما بون شاسع، إن واقع الفيلم لا يحيل المتفرج مطلقا إلى الواقع الحقيقي ولا إلى العالم المنتج ميكانيكيا كما تفعل الصورة الفوتوغرافية، بل إنه يحيل إلى واقع خيالي مسرود فوتوغرافيا (محكي). في مقابل ذلك فإن الواقع التعييني في السينما يتعرض بدوره إلى الإنشاء والصناعة فالمتمثل لا يتمثل دفعة واحدة ولكنه يخضع للصياغة وإعادة الإنتاج عبر الجهاز السينماتوغرافي، وعبر المونتاج تتحول الصورة السينمائية إلى إيهام (truquage) مستمر، فالإنتاج صورة

[1] - U. Eco, La structure absente, p. 219.

موحدة لأي حيز مكاني مثلا، تعتمد الصورة السينمائية على عدة صور متعاقبة تقع ضمن زوايا مختلفة ومتكاملة، وهو ما يجعل المتفرج إزاء عملية لإعادة إنتاج إدراكي لوحدة المكان التي يستحيل عليه إدراكها كذلك خارج السينما[1]. وفي هذا الصدد يقول **يوري لوتمان (Iouri lotman)** : « عندما يتحول الفضاء اللامحدود إلى مجرد لقطة، تتحول التمثلات إلى علامات يمكنها أن تشير إلى شيء مغاير لما يشير إليه الانعكاس البصري »[2]؛ إنها الطاقة الإنتاجية والخلاقة التي لا تضاهيها وسائط الإدراك الطبيعية والاصطناعية.

فبتباين آلية الحركة إذا، تتباين الصورة التلفزية، والفيلمية والسينمائية بعضها عن بعض، على أن يظل مبدأ الحركة قاسما مشتركا- من حيث المبدأ- بين هذه الأنساق الثلاثة. إن التعميم السيميائي لحركة الصورة ينطلق أساسا من تحديد نمطيتها ونوعيتها كعلامة تجد في مختلف التمظهرات تواردا لها. وفي هذا المقام، يحدد **وارنر بيرزلاف**[3] **(W.Burzlaff)** المظهر السمعي – البصري العام للصورة المتحركة بوصفه "علامة سينية" (Signe cinétique) تقبل التعميم انطلاقا من تحليلها في ضوء السيرورة السيميائية التي تتناسب والطبيعة الحركية لهذه العلامة. إن جوهر الإحساس بالحركة في أثناء عملية المشاهدة منوط فيزيولوجيا بالتعاقب السريع لسلسلة من الصور الثابتة على إطار البث، حيث تعمل الصورة اللاحقة من خلاله على تحديد حركة الصورة السابقة ضمن اللعبة المزدوجة للحضور والغياب؛ التي تمليها الومضات الضوئية المتقطعة المرافقة لحركة الشريط، ووفق تكرارية مبدأ الوساطة الذي يعد شرطا للثالثانية، تحيل الصورة العلامة بإستمرار إلى صورة علامة أخرى، فمن صورة البداية وصولا إلى صورة النهاية تتحدد كل صورة بما يليها من الصور، فنكون إذ ذاك إزاء مظهر سيميوزيسي للعلامة السينية، حيث تولف هذه المتواليات أمثولا للعلامة

---

[1] - T. Mottet et al., Introduction à la sémiologie (texte – image), p. 91.
[2] - I. Lotman, Sémiotique et esthétique du cinéma, Trad. Sabine Breuillard, Paris, éd. Sociales, 1977, p. 53.
[3] - W. Burzlaff et al., la sémiotique phanéroscopique de Charles S. Pierce, p. 56.

السينية؛ أمثول يحدد العرض موضوعه، فكل ما يبث على الشاشة يستهدف إثارة المؤولات لصالح المشاهد، وذلك حسب ظروف التمثل وأوضاعه (نوعية العرض، صفاء الصورة ولونها، المقعد المريح... الخ).

سعيا لتبرير محاولته في تحديد تواردات العلامة السينية وأنماطها العشرة، عمل **و. بيرزلاف**[1] على استثمار تقسيمات **ب.ب بازولينيه (P.P. Pasolini)** وذلك لملء خانات التفريع الثلاثي أولا ثم تحديد الإمكانات التي تتوافق وخيارات أقسام العلامات العشر ثانيا. فخلص إلى مايأتي:

الأمثول	ما قبل – السنيمات	السنيمات	الصوتيات، الغرافيمات، الرتميات
الموضوع	الموجودات المتمثلة	الأحداث المتمثلة	دلالة تعاقب الأحداث
المؤوَل	اللقطة	اللقطة - المقطع	الفيلم - الحصة

1- العلامات النوعية الأيقونية الحملية: (محفزات اقتناء تذكرة الدخول، أو الضغط على زر التلفزة، الإعلانات الإشهارية، برنامج البث، الصورة الإشهارية للعرض).

2- العلامات المتفردة الأيقونية الحملية: (فعل مشاهدة الصور، أو التقاط التباينات؛ الألوان؛ الموسيقى، جمال الممثل، أو الإحساس بصدمة).

3- العلامة المتفردة الأيقونية الحملية: (التورط في التشويق).

[1]- W. Burzlaff et al., la sémiotique phanéroscopique de Charles S. Pierce, p. 57.

4- علامات متفردة أيقونية مقولية :(إدراك السياق؛ أومسببات الأحداث، العودة بالأحداث إلى الوراء (flash-back)).

5- العلامات العرفية الأيقونية الحملية : (التعرف على الموسيقى المعلنة لمأسوية الحدث، العناوين الفرعية، الآثار غير البصرية، إيقاع المونتاج).

6- العلامات العرفية الأيقونية الحملية: (التحديثات البصرية والصوتية، تجاوز الأبعاد التقليدية؛ البعد الإبداعي).

7- العلامة المتفردة القرينية المقولية:(سياق المتلقي، المعرفة الخارجية الموظفة لصالح العرض؛ فهم المحفزات النفسية للأبطال).

8- العلامات العرفية الرمزية المقولية :("نسق النجم" وتأثيراته على المشاهد؛ التفكير المرتبط بالأسلوب).

9- العلامة العرفية الرمزية المقولية (النقد).

10- العلامة العرفية الرمزية الحجية (التنظير).

والواقع أن المتأمل لهذا التحليل لا يكاد يقف على علاقة واضحة المعالم بين نتائج التفريع الثلاثي الموضحة أعلاه وتوظيف أقسام العلامات العشر، التي تعد في الأصل محصلة علاقات بينية مضبوطة بين نتائج التفريع الثلاثي. ثمة شبكة لا متناهية من العلامات والمؤولات التي تنسجها الدلالات المفتوحة على بساط الخطابات؛ شبكة تستجيب بهيكلها لبلاغة المحكي وسرديته.ففي السينما « حتما، لايمكن لأية صورة منعزلة أن تسرد شيئا على الإطلاق، لكن لماذا يتحتم على التتابع العابرلصورتين متجاورتين سرد شيء ما؟. إن الانتقال من الصورة إلى الصورتين، معناه الانتقال من الصورة إلى اللغة »[1]؛لغة تتحول فيها الصور السينمائية إلى ملفوظات سردية تتمحور أساسا حول الحدث.

[1] -Ch.Metz, Essais sur la signification au cinéma,p.53.

خاتمة

خاتمة

لا يزال مشروع السيميائيات العامة بحاجة إلى جهد حثيث، وبحث عميق، ورؤى فكرية جديدة. ولعل السيميائيات الخاصة أو التطبيقية مدعوة هي الأخرى إلى بلورة المفاهيم الخاصة والتعريف بخصوصيات الأنساق الدالة، وعندما سينتظم حال السيميائيات الخاصة ستكون السيميائيات العامة على أهبة الاكتمال، وإن كنا نعقد أن هاجس الاكتمال سيظل محفوفا بخطر فكرة موت العلامة؛ ففي ظل الهوس الوحشي بالأنموذج قد تنتفي خصوصيات العلامات.

قد تكون اللسانيات كما يرى **دو سوسير** أنمودجا عاما للسيميائيات.لكن بأي حق؟ أهي كذلك بنسقية اللسان؟ أم بطبيعته التواصلية والدلالية؟ أم باعتباطية علاماته؟.أولم يــكن **دو سوسير** مشغولا باستدراج الرموز إلى حضيرة السيميائيات العامة؟. لقد رفع **آرنست كاسيرر** لواء فلسفة للأشكال الرمزية؛ تقوم علىفحص مختلف العمليات الترميزية في اللغة، والدين، والفن، والأسطورة حيث تغدو الثقافة الذهنية سلوكا رامزا مؤطرا بمجاهيل الإحالة السحيقة إلى الموروث الدلالي. إن التصور الرمزي كفيل حسب توقعات **جوليا كريستفا** بخلخلة المتصورات المقترنة بالاشتغال السيميائي للعلامة.

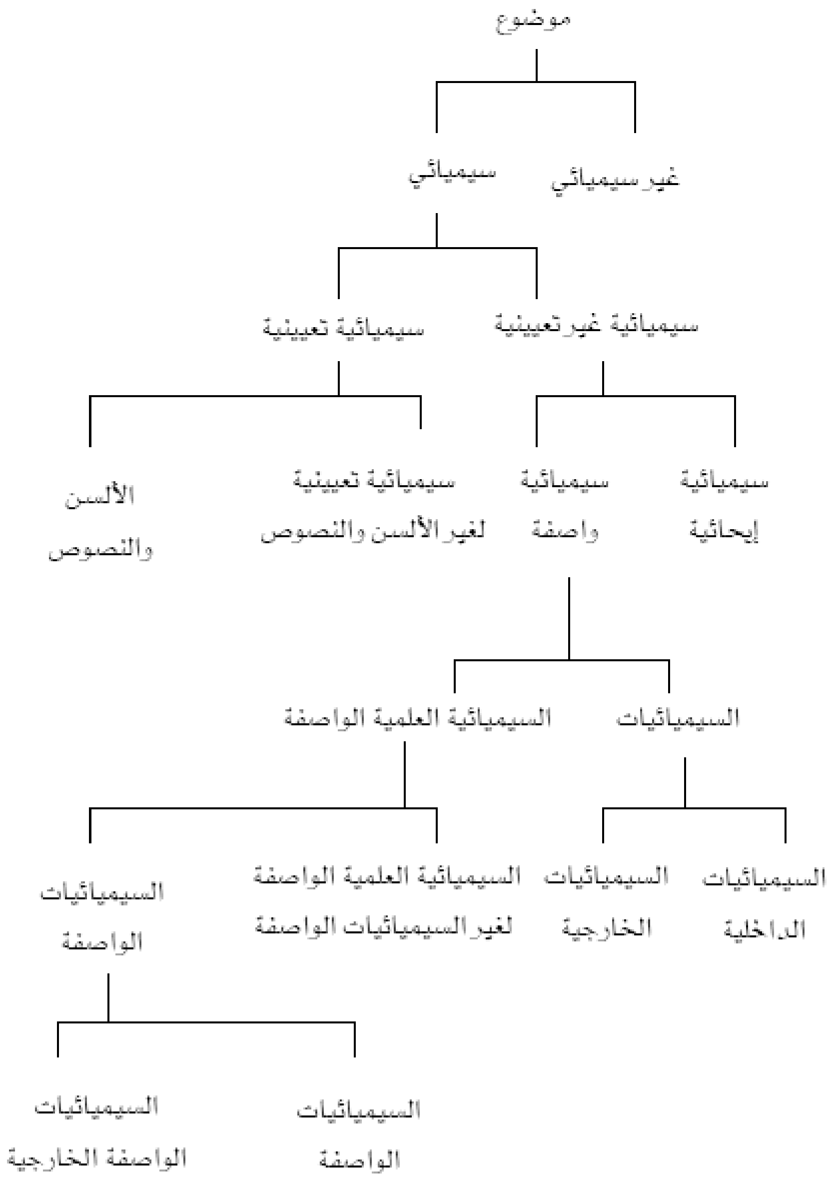
أضحى سؤال الدلالات المفتوحة يؤرق من شغلوا بقضايا التأويل، فمع غياب حدود واضحة تظل الآليات المتحكمة في دواليب السيرورة السيميائية تشتغل بصورة متواترة يستحيل من خلالها التعرف على تخوم الدلالات بشكل مسبق، وإذا كان **بورس** قد راهن على "القبلية" في تصوره للعلامة، فلأنه قد نجح في بلورة مرجعية لمتصوراته السيميائية داخل بوتقة المقولات الفكروسكوبية، وسعى إلى إرساء دعائم النزعة التداولية؛ حيث المفكر فيه سابق عن الفكرة نفسها.

لقد درجت السيميائيات المحايثة على تقنين المعطيات الدلالية العامة

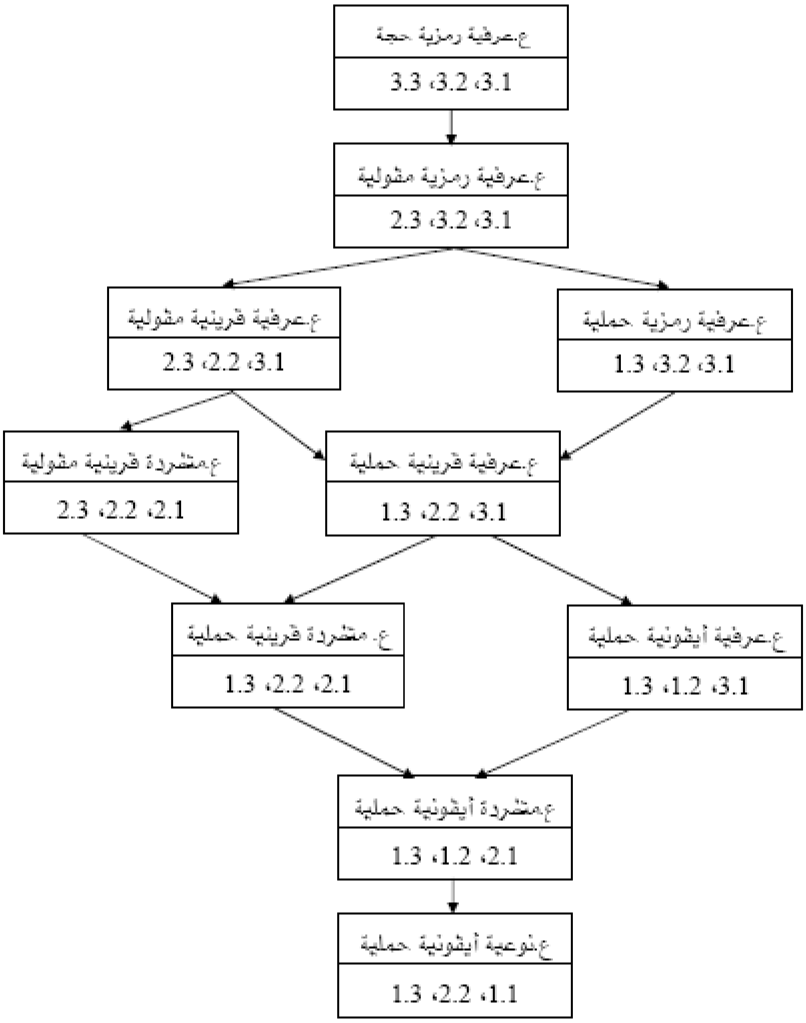
للنصوص، وأفضت بنزعتها السردية إلى اختزال الخطابات ضمن المجال المغلق للحالة والتحول، حيث انشغلت نظرية **ألجيرداس جوليان غريماس** السردية باستجلاء تفاصيل الانتظام السطحي للملفوظات بالموازاة مع خوالج العمق الدلالي، وبناء على ذلك طفقت تستثمر المفاهيم التحليلية للخطاب سعيا لتأسيس نحو رتقي للسرد. والواقع أن الحقيقة الكونية للمفاهيم السردية لم تخل من انتقادات التأويليين، وقد كان **أحمد يوسف** من دعاة التراحم بين السيميائيات والتأويليات حيث تجتمع حسنى "بهاء النسق" بفضيلة "الهباء التأويلي".

ملحق

الملـــحق 01



الملـــحق 02



مكتبة البحث

المراجع العربية

1- أحمديوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، المفاهيم والآليات، مختبرالسيميائيات،وتحليل الخطاب الأدبي، جامعة وهران- الجزائر، 2004 .

2- أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، مقاربة سيميائية في فلسفة العلامة، منشورات الاختلاف- الجزائر، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء- بيروت، الدار العربية للعلوم- بيروت، ط.1 ،2005.

3- أحمد يوسف، اللغة الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامة، منشورات الاختلاف- الجزائر، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء- بيروت، الدار العربية للعلوم- بيروت، ط.1 ،2005.

4- الأزهر زناد، دروس في البلاغة العربية، نحو رؤية جديدة، الدار البيضاء- بيروت، المركز الثقافي العربي، ط.1، 1992.

8- جميل شاكر وسمير المرزوقي، مدخل إلى نظرية القصة تحليلا وتطبيقا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10- حميد لحميداني، بنية النص السردي، من منظور النقد الأدبي، الدار البيضاء- بيروت، المركز الثقافي العربي، ط.3، 2000.4.

11- حنون مبارك، دروس في السيميائيات، الدار البيضاء، دار توبقال، ط.1987،1.

12- سعيد بنكراد، مدخل إلى السيميائيات السردية، مراكش، دار تينمل،ط.1 ،1994.

13- السعيد بوطاجين، الاشتغال العاملي، دراسة سيميائية "غدا يوم جديد" لابن هدوقة، عينة، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط.1، 2000.

14- عبد السلام بنعبد العالي و محمد سبيلا، اللغة، الدار البيضاء، دار توبقال،ط.2 ،1998.

15- سمير المرزوقي وجميل شاكر، مدخل إلى نظرية القصة تحليلا وتطبيقا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

16- رشيد بن مالك، البنية السردية في النظرية السيميائية، الجزائر، دار الحكمة،2001.

المراجع المترجمة

5- أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، تر. سعيد بنكراد، الدار البيضاء- بيروت، المركز الثقافي العربي، ط.1 ،2000.

6- جان موكاروفسكي، الفن باعتباره حقيقة سيميوطيقية، تر.سيزا قاسم، من كتاب أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات مترجمة ودراسات(إشر. سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد)، القاهرة، دار إلياس العصرية،1986.

7- جوليا كريسطيفا، علم النص، تر. فريد الزاهي، مر.عبد الجليل ناظم، الدار البيضاء، دار توبقال، ط.1997،2.

9- جان كلود جيرو ولوي بانييه، السيميائية نظرية لتحليل الخطاب، تر. رشيد بن مالك، في كتاب السيميائية أصولها وقواعدها، مر. وتقد. عز الدين مناصرة، الجزائر، منشورات الاختلاف،2002.

17- لوي بانييه وجان كلود جيرو ، السيميائية نظرية لتحليل الخطاب، تر. رشيد بن مالك، في كتاب السيميائية أصولها وقواعدها، مر. وتقد. عز الدين مناصرة، الجزائر، منشورات الاختلاف،2002.

18- مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، تر.حميد لحميداني، محمد العمري، عبد الرحمان طنكول، محمد الولي، حنون مبارك، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1987.

19- ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، 2007.

المقالات

1- أحمد يوسف، التحولات السيميائية: السنيما والفوتوغرافيا الأيقونية (بارت، لوتمان، دولوز، دريدا)، مجلة كتابات معاصرة، العدد32، 1998.

2- سعيد بنكراد، الترميز السياسي والهوية البصرية، قراءة في رموز الأحزاب السياسية، مجلة علامات، عدد13، 2003.

3- عبد القادر فهيم الشيباني، شيفرة دافنتشي الرسائل الأيقونية الأخيرة، دراسة في أبعاد الاستثمار السردي عند دان براون، مجلة عمان الثقافية، الأردن، العدد2008،155.

4- نذير العظمة، تحولات البصري إلى سمعي، القصيدة والإزميل، مجلة علامات في النقد، عدد خاص قراءة النص، المجلد 10، الجزء 39، ذو الحجة 1421ه – مارس 2001.

المقالات المترجمة

1- ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني لمقال ب. بيرون و م. دانيسي، السيميائيات والعلوم المعرفية، ، موقع عتيدة، نشر في موقع عتيدة، صفحة الدراسات، جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات، 2007.

2- ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، لمقال جوزيف كورتاس، الأشكال التلفظية والأشكال الملفوظية في الرسم الحكائي، مجلة سيميائيات، العدد 02، وهران، الجزائر، 2007.

2- جوليا كريستيفا، السيميائية علم نقدي و/أو نقد للعلم، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثاني ، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1988.

3- ترجمة جورج أبي صالح، لمقال جوزف راي- دبوف، الميتالغة: مقدمات ومعطيات، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثامن ، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1989.

5- ترجمة محمد المعتصم، لمقال مارتين جولي، كيف يأتي المعنى إلى الصورة؟، مجلة علامات، العدد13، 2003.

6- ترجمة جورج أبي صالح، لمقال بيقس تييري، مشكلة الدلالة/ الميتالغوي، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثامن ، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1989.

الرسائل الجامعية

1- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، أطروحة دكتوراه في الأدب العربي الحديث، إشراف الأستاذ الدكتور عبد المالك مرتاض، السنة الجامعية2004- 2005.

المراجع الأجنبية

A.

1- Adam J. M., Le texte narratif, Paris, éd. Nathan, 1985.
2- Adam J. M., Le récit, Paris, éd. P.U.F., 3éd., 1991.
3- Arrivé M., Structuration et destruction du signe dans quelques textes de Jarry, in : Essais de sémiotique poétique (sous la dir. A. J. Greimas), Paris, éd. Larousse, 1972.

B.

4- Barthes R., Mythologies, Paris, Ed. Seuil, 1957.
5- Barthes R., Système de la mode, Paris, Ed. Seuil, 1967.
6- Barthes R., L'aventure sémiologique, Paris, Ed. Seuil, 1973.
7- Barthes R., Le grain de la voix, entretiens, 1962-1980, Paris, Ed. Seuil, 1981.
8- Barthes R., L'empire des signes, Genève, Ed. Albert Skira, 1993.
9- Benoist L., Signes, symboles et mythes, Paris, éd. P.U.F., 1975.
10-Benveniste E., Problèmes de linguistique générale, 1, Paris, Ed. Gallimard, 1966.
11-Benventiste E., Problèmes de linguistique générale, 2, Tunis, Ed. Cérès, 1995 .
12-Boudon Ph., La notion d'échelle et les catégories de Ch. S. Peirce, in Questions sémiotiques. (sous la dir. A. Hénault), Paris, éd. P.U.F.,1ere éd., 2002.
13-Boutaud J. -J., Sémiotique et communication, du signe au sens, Paris, Montréal, Ed. Harmattan, 1998.
14-Bouveresse J., La parole malheureuse, de l'alchimie linguistique à la grammaire philosophique,Paris, éd. Minuit, 1971.
15-Bougnoux, D., Les sciences du langage et de la communication, In Epistémologie des sciences sociales (sous la dir. Jean-Michel Bertthelot), Paris, éd. P.U.F.,1ere éd., 2001.
16-Braga L. S., La mise en œuvre de la sémiotique de Peirce. Difficultés et stratégies, in Questions de sémiotique, (sous la dir. A. Henault), Paris, éd. P.U.F.,1ere éd., 2002.
17-Brémond C., La logique du récit, Paris, éd. Seuil, 1973.
18-Brémond C., Les bons récompensés et les méchants punis, morphologie du conte merveilleux français, In, Sémiotique narrative et textuelle, (sous la dir. C. Chabrol), Paris, éd. Larousse, 1973.
19-Bronckart J. P., Théories du langage, une introduction critique , Bruxelles , Ed. Pierre Mardaga, 1977.
20-Bruz Claud, Burzlaff Warner , Marty Robert, Rethore Joelle , La sémiotique phanéroscopique de Charles S. peirce , In Langages, Paris, éd. Larousse, n° 58, 1980.
21-Buffat Marc, Chevaldonne Francois, Morsly Dalila, Mottet Jean, Introduction à la sémiologie (texte-image), Alger, éd. O.P.U. , 1980.
22-Burzlaff Warner , Bruz Claud, Marty Robert, Rethore Joelle , La sémiotique phanéroscopique de Charles S. peirce , In Langages, Paris, éd. Larousse, n° 58, 1980.

C.

23-Calvet L.- J., Roland Barthes, un regard politique sur le signe, Paris, Ed. Payot, 1973.
24-Carnap R., Le dépassement de la métaphysique par l'analyse logique du langage, in : Manifeste du cercle de Vienne et autres écrit (sous la dir. A. Soulez), Paris , Ed. P.U.F. , 1ere éd., 1985.
25-Cassirer E., Essais sur l'homme, Trad. Norbert Massa, Paris, éd. Minuit, 1975.

26-Champagnol R., Signification du langage, Paris, Ed. P.U.F.,1ere éd., 1993.

27-Chevaldonne Francois, Buffat Marc, Morsly Dalila, Mottet Jean, Introduction à la sémiologie (texte-image), Alger, éd. O.P.U. , 1980.
28-Courtes J., Introduction à la sémiotique narrative et discursive, Paris, éd. Hachette, 1976.
29-Courtes J. et A. J. Greimas, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris,1976.
Ed. Hachette, 1979.
30-Courtes J., Le conte populaire : Poétique et mythologie, Paris , éd .P.U.F., 1986 .
31-Courtes J., Analyse sémiotique du discours, de l'énoncé à l'énonciation ,Paris, éd. Hachette, 1991.

D.
32-Delédalle G., Théorie et pratique du signe, introduction à la sémiotique de Ch. S. Peirce, Paris, éd. Payot, 1979.
33-Delédalle G., Avertissements aux lecteurs de Peirce, In Langages, Paris, éd. Larousse, n° 58, 1980.
34-Derrida J., De la grammatologie, Paris, éd. Minuit, 1967.
35-Dubois J., et les autres, Dictionnaire de linguistique, Paris, Ed. Larousse, 1973.
36-Durand J., Les formes de la communication , préf. F. Balle , Paris , Ed. Dunod , 1981.

E.
37- Eco U., L'œuvre ouverte, Trad. Chantal Roux de Bézieux, Paris, éd. Seuil, 1965.
38- Eco U., La structure absente, introduction à la recherche sémiotique, trad . U. Esposito – Torrigiani, Paris, Ed. Mercure de France, 1972.
39- Eco U., Peirce et la sémantique contemporaine, in Langages n° 58, Paris, éd. Larousse, 1980.
40-Eco U., Lector in fabula, ou La coopération interprétative dans les textes narratifs, trad. M.Bouzaher, Paris, éd. Gassete & Fasquelle, 1985.
41-Eco U., Le signe, histoire et analyse d'un concept, trad. J.-M. Klinkenberge, Bruxelles, Ed. Labov, 1988.
42-Eco U., Sémiotique et philosophie du langage, trad. M. Bouzaher, Paris, éd. P.U.F., 1er éd.,1988.
43-Eco U., Les limites de l'interprétation , trad. M. Bouzaher, Paris, éd. Gasset et Fasquelle, 1992.
44-Eco U. , La production des signes, Librairie Générale Française, 1992.
45-Eco U., Kant et l'ornithorynque, trad. : J. Gayrard , Paris, Ed. Grasset, 1999.
46-Everaert-Desmedt N., Le processus interprétatif, introduction à la sémiotique de Ch. S. Peirce, Liége, éd. Mardaga, 1990.

F.
47-Floch J-.M., Composition IV de Kandinsky, in : Questions de sémiotique (sous la dir. A. Henault), Paris, éd. P.U.F.,1ere éd., 2002.
G.
48-Gadet F., Saussure, une science de la langue, Paris, Ed. P.U.F., 2eme éd., 1990.
49-Greimas A. J., Sémantique structurale, recherche de méthode, Paris, éd. Larousse, 1966.
50-Griemas A. J., Du sens, essais sémiotique, Paris, Ed. seuil, 1970.

51-Greimas A.J. , Comment définir les indéfinis?, Essais de description Sémantique, In, M.Arrivé et J.C. Chevalier, La grammaire, Lectures, Paris, éd. Klincksieck, 1975.
52-Greimas A. J. et J. Courtes, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie dulangage,Paris, éd. Hachette, 1979.
53-Greimas A. J., Du sens II, essais sémiotique, Ed. Seuil, Paris, 1983.
54-Groupe d'Entrevernes, Analyse sémiotique des textes, Introduction théorie- pratique, Lyon, éd. P.U.F., 4éd., 1984.
55-Guiraud P., Langage et théorie de la communication, in : Le langage (sous la dir. A. Martinet) , Encyclopédie de la pléiade, Paris, éd. Gallimard, 1968.
56-Guiraud P., La sémiologie, Paris, éd .P.U.F., 2e éd., 1973.

H.
57- Hammed M., L'architecture du thé, In : Questions de sémiotique (sous la direction de A. Hennault), Paris, éd. P.U.F.,1ere éd., 2002.
58-Harris R., La sémiologie de l'écriture, Paris, éd. CNRS, 1993.
59-Helmieck B.J. , P. Watzlawick, Jackson D.-D. , Une logique de la communication, trad. J. Morche, Paris, éd.Seuil,1972.
60-Hénault A., Narratologie, Sémiotique générale, les enjeux de la sémiotique 2, paris, Ed. P.U.F., 1979.
61-Hénault A., Histoire de la Sémiotique, Paris, éd. P.U.F.,1er éd., 1991.
62-Hjelmeslev L., Prolégomènes à une théorie du langage, trad. U. Canger, suivi de : La structure fondamentale du langage, trad. A.-M. Léonard, Paris, éd. Minuit, 1971.
63- Hjelmslev L., Nouveaux essais, Rec. et Pré. F. Rastier, Paris , Ed. P.U.F., 1ere éd., 1985.

J.
64-Jacobkson D.-D. , Helmieck B.J. , P. Watzlawick, Une logique de la communication, trad. J. Morche, Paris, éd.Seuil,1972.
65-Jacob P., L'empirisme logique, proposition ses antécédents ses critiques, Paris, éd. Minuit, 1980.
66-Jakobson R., Essais de linguistique générale, les fondations de langage, trad.Et pref.N.Ruwet,Paris,éd.Minuit,1963.

K.
67-Kartz J. J., La philosophie du langage, trad. : J. Gazio, Paris, éd., Payot, 1971.
68-Kerbrat- Orecchioni C., La connotation, Lyon , éd. P.U.F., 3em éd., 1977.
69-Klinkenberg J.-M., Précis de sémiotique générale, Bruxelles, éd. De Boeck Université et Larcier, 1996.
66-Kristeva J., Le langage, cet inconnu, une initiation à la linguistique, Paris, éd. Seuil,1981.

L
67-Levi- Strauss C., Antropologie structurale, deux, France, éd. Plon, 1973.
68-Lotman I., Sémiotique et esthétique du cinéma, Trad. Sabine Breuillard, Paris, éd. Sociales, 1977.
69-Lyons J., Eléments de sémantique, trad. J. Durand, Paris, éd. Larousse, 1978.

M.

70-Maingueneau D., Initiation aux méthodes de l'analyse du discours, Problèmes et perspectives, Paris, éd. Hachette, 1976.
71-Marin L., Sémiologie de l'art , in : Encyclopaédia universalis, France, S.A., 1996.
72-Martinet A., Syntaxe générale, Paris, Ed. Armand Colin, 1985.
73-Martinet J., Clefs pour la sémiologie, Paris, Ed. Seghers, 3em éd., 1975.
74-Marty Robert, Burzlaff Warner , Bruz Claud, Réthore Joelle , La sémiotique phanéroscopique de Charles S. peirce , In Langages, Paris, éd. Larousse, n° 58, 1980.
75-C. Marty, R. Marty, 99 Réponses sur la sémiotique, Montpellier, éd. CRDP/CDDP,1992.
76-Metz C., Essais sur la signification du cinéma, Paris, Ed. Klincksiek, 1968.
77-Metz C., Essais sur la signification du cinéma , II, Paris , Ed. Klinckseick , 1972.
78-Mounin G., Ferdinand de Saussure,ou le structuralisme sans le savoir, Paris, éd. Seghers, 1968.
79-Mounin G., Introduction à la sémiologie, Paris, éd. Minuit, 1970.
80-Mounin G., Clefs pour la linguistique, Paris , éd. Segher, 1971.
81-Morsly Dalila, Mottet Jean, Buffat Marc, Chevaldonne Francois, Introduction à la sémiologie (texte-image), Alger, éd. O.P.U. , 1980.
82-Mottet Jean, Morsly Dalila, Buffat Marc, Chevaldonne Francois, Introduction à la sémiologie (texte-image), Alger, éd. O.P.U. , 1980.

P.

83-Peirce Ch. S., Ecrits sur le signe, rass. trad. et com. G. Deledalle, Paris, éd. Seuil, 1978.
84-Peirce Ch. S., Textes fondamentaux de sémiotique, trad. et not. B. Fouchier – Axelsen et C. Foz, intro. D. Savan, Paris, éd. Klinckseick, 1987.
85-Peteto-Cocorda J., Morphogenès du sens 1, Paris, éd .P.U.F., 1985.
86-Porcher L., Introduction à une sémiotique des images, sur quelques exemples d'images publicitaires, Paris, éd. Marcel Didier, 1976.
87-Prieto L. J., Message et signaux, Paris, éd .P.U.F., 1er éd., 1966.
88-Prieto L. J., La sémiologie, in : Le langage (sous la dir. A. Martinet), Encyclopédie de la pléiade, Paris, éd. Gallimard, 1968.
89-Prieto L. J., Pertinence et pratique, essais de sémiologie, Paris, éd. Minuit, 1975.
90-Propp V., Morphologie du conte, trad. M. Derrida, suivi de, Les transformations des contes, trad. T.Todorov, et de, E. Mélétinski, L'étude structurale et typologique, trad. C. Kahn, Paris, éd. Seuil, 1970.

R.

91-Rastier F., Essais de Sémiotique discursive, Paris, éd. Mame, 1973.
92-Rastier F., Sens et textualité, Paris, éd. Hachette, 1986.
93-Rastier F., Sémantique interprétative, Paris , éd. P.U.F. , 1987.
94-Réthore Joelle , Marty Robert, Burzlaff Warner , Bruz Claud, La sémiotique phanéroscopique de Charles S. Peirce , In Langages, Paris, éd. Larousse, n° 58, 1980.
95-Rey A., Théorie du signe et du sens, II, Paris, éd. KlincKsiecK, 1976.
96-Rey- Debove J., La réflexivité et le blocage du sens, in A. Rey, Théorie du signe et du sens, II, Paris, éd. KlincKsiecK, 1976.
97-Rey-Debove J., Sémiotique (lexique), Paris, éd. P.U.F., 1979.
98-Rey- Debove J., Le métalangage, étude linguistique du discours sur le langage, Paris, éd. Armand Colin, 1997.

99-Ricoeur P. , Lecture 2, La contrée des philosophes, Paris, éd. Seuil, 1992.

S.

100-Saussure, Ferdinand de, Cours de linguistique générale, Paris, éd. Payot,1962.
101-D. Savan, La séméiotique de Charles S. Pierce, Trad. F. Peraldi, in Langages, N° 58, Paris, éd. Larousse, 1980.

T.

102-Toussaint B., Qu'est-ce que la sémiologie ?, Toulouse, éd. Privat, 1978.
103-Tiercelin C., Ch . S.Peirce et le pragmatisme, Paris, éd. P.U.F., 1993.

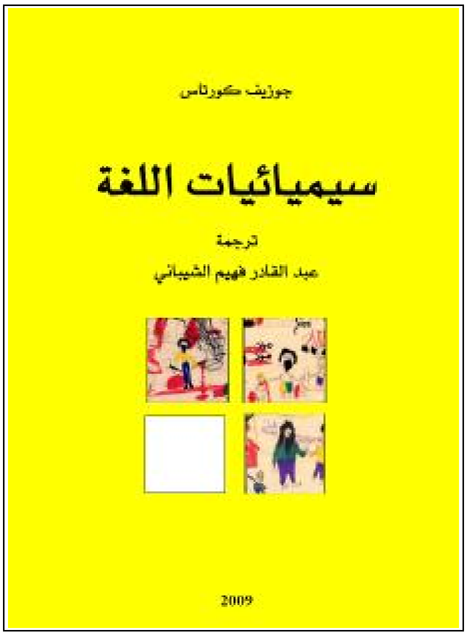
V.

104-Veron E., La sémiosis et son monde, In langages, n° 58, Paris, éd. Larousse, 1980.

W.

105-Watzlawick P., Helmieck B.J. , Jackson D.-D. , Une logique de la communication, trad. J. Morche, Paris, éd. Seuil, 1972.

سيصدر قريبا


جوزيف كورتاس
سيميائيات اللغة
ترجمة
عبد القادر فهيم الشيباني
2009

هذا الكتاب...

تعد السيميائيات العامة فضاء نظريا لمساءلة قوانين المعرفة السيميائية وحدودها، إذ تستطيع هذه المساءلة أن تدعم مادتها العلمية فتحدد موضوعها وتجانس منهجها، وأن ترسي عبر بسط المقومات النظرية للعموم مرجعيتها التي ظلت غائبة، كونها قد أضحت اليوم تؤلف حقلا للأبحاث وفهرسا مفتوحا للاهتمامات. إن السيميائيات العامة هي فلسفة للمفاهيم تعف عن التحليلات الخاصة، وتسعى لطرح جملة من المقولات العامة التي تشرف على احتواء مختلف الوقائع السيميائية؛ فلسفة تتحاشى لحظة الاكتمال المسبق، وتنزع بخطابها نحو النسبية دون هيمنة إيديولوجية على الخطابات.

لا يزال مشروع السيميائيات العامة بحاجة إلى جهد حثيث، وبحث عميق، ورؤى فكرية جديدة. ولعل السيميائيات الخاصة أو التطبيقية مدعوة هي الأخرى إلى بلورة المفاهيم الخاصة والتعريف بخصوصيات الأنساق الدالة، وعندما سينتظم حال السيميائيات الخاصة ستكون السيميائيات العامة على أهبة الاكتمال، وإن كنا نعتقد أن هاجس الاكتمال سيظل محفوفا بخطر فكرة موت العلامة؛ ففي ظل الهوس الوحشي بالأنموذج قد تنتفي خصوصيات العلامات.



مجتزأ من" لوحة العشاء" الأخير لليوناردو دافنتشي